إعداد
لجنة الأولياء

مبيت علي (ع) ليلة الهجرة
بين النفي والإثبات



دار المحجة البيضاء
بيروت - لبنان

دار الأولياء
بيروت - لبنان

مبيت علي عليه السلام ليلة الهجرة

بين الغامدي والأحمدي



شبكة الفكر
alfeker.net

مبيت علي عليه السلام ليلة الهجرة

بين الغامدي والأحمدي

إعداد

لجنة الأولياء

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

الإهداء

إلى صاحب الوقار والسكينة

إلى المدفون بأرض المدينة

إلى المبعوث المسدَّد

إلى المنصور المؤيَّد

إلى سيِّدي

أبي القاسم المصطفى محمّد ﷺ



مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأزكى التسليم على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين محمد صلى الله عليه وآله وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة الأبدية على أعدائهم ومبغضيهم من الآن إلى قيام يوم الدين، أمّا بعد:

فإنّ حادثة مبيت علي أمير المؤمنين عليه السلام على فراش رسول الله صلى الله عليه وآله من أشهر حوادث السيرة النبوية، حتى إنّه لا يكاد يخلو كتاب سيرة أو تاريخ من ذكر هذه الحادثة أو الإشارة إليها.

إلّا أنّنا فوجئنا في الفترة الأخيرة بظهور من يشكّك في هذه الحادثة، بل تجاوز الأمر التشكيك إلى القطع بعدم صحّتها والجزم بامتناع حصولها، والتصريح بهذا على الملأ وفي وسائل الإعلام!

وقد تصدّى أحدهم لكتابة المقالات في نقد هذه الحادثة في بعض الصحف السعودية، وبيان ضعفها والطعن في تفاصيلها، وهو الدكتور أحمد بن قاسم الغامدي[1].

---

(١) عرّف نفسه في أحد المواقع بقوله: فقيه باحث عارف بالخلاف، له اشتغال في الحديث ←

وقد وفقت للتصدّي إلى جواب ما طرحه من إشكالات حول هذه الحادثة والنقض عليه، ممّا حدا به أن يردّ على ما طرحته أكثر من مرّة حتى اجتمعت مجموعة من المقالات التي تعرضت إلى كلّ جوانب هذه الحادثة.

ومن هنا طلب منّي بعض الأخوة أن أجمع شتات هذه المقالات وأضيف عليها بعض التعليقات، لكي تُجمع في كتاب واحد بحيث يستطيع الباحث أن يرجع إليها في كلّ وقت بسهولة.

وقد تكفّلت لجنة الأولياء بمراجعة الحوار وتنسيقه وإضافة بعض الفوائد؛ ليخرج الكتاب للنور في أحسن صورة، ويستفيد منه الجميع.

نسأل الله تعالى أن يرينا الحقّ حقّا كي نتبّعه، ويرينا الباطل باطلا كي نجتنبه، ويجعلنا ممّن يظهر الحقّ على أيديهم، إنه أكرم الأكرمين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطيِّبين الطاهرين.

في ٢٠ جمادى الأول ١٤٣٧هـ　　　　　　　　أحمد سلمان

← والمنطق، مدير عام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة مكة المكرّمة ومستشار (مركز علوم القرآن والسنّة)، تتلمذ على عدد من العلماء في فنون العلوم المختلفة، من الكتّاب، له مقالات في عدّة صحف ومجلّات سعودية، وله عدد من البحوث الحديثية والفقهية والأصولية وعدد من الأرجوزات الشعرية في فنون مختلفة.

تمهيد

من يقرأ تاريخ المسلمين منذ فجر الإسلام وإلى يومنا هذا، يجد أنّ هناك حرباً منظّمة قد شُنّت على أهل بيت النبوة ﷺ، حيث لاقوا من هذه الأمّة ظلماً وتقتيلاً وتشريداً لم يلقه أحد غيرهم!

وقد نبّأهم رسول الله ﷺ بما سيجري عليهم، وأخبرهم بالمصائب والمآسي التي سيعايشونها، حيث ورد عنه ﷺ كما في حديث ابن مسعود، حيث قال: بينا نحن عند رسول الله ﷺ إذ أقبل فتية من بني هاشم، فلما رآهم النبي ﷺ اغرورقت عيناه وتغيّر لونه؛ قال: فقلت له: ما نزال نرى في وجهك شيئاً نكرهه؟ قال: إنّا أهل البيت اختار لنا الله الآخرة على الدنيا، وإنّ أهل بيتي سيلقون بعدي بلاءً وتشريداً وتطريداً[(١)].

وأوّل هذا البلاء هو الغدر بأمير المؤمنين عليه السلام كما نصّ على ذلك الصادق الأمين في صحيح الخبر على لسان أخيه يعسوب الدين، إذ قال: إنّ ممّا عهد إليّ النبي ﷺ أنّ الأمّة ستغدر بي بعده[(٢)].

ومنها فتح باب البلاء على أهل بيت النبوة عليهم السلام بين مقتول ومسموم وطريد وأسير ومشرّد عن وطنه، قد استحلّ الناس دمه، وتقرّبوا إلى الشيطان بسفكه، حتّى أثخنت الأرض من دمائهم الطاهرة الزكيّة، فلا تجد

---

(١) مصنّف ابن أبي شيبة ٥/ ٥٢٧.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣/ ١٥٠.

بلاداً في مشارق الأرض أو مغاربها إلّا وفيها قبر يشهد بما تعرّض له هذا البيت الطاهر، الذي لطالما أوصى رسول الله ﷺ بحفظ أهله والرفق بهم، حيث قال: وأهل بيتي، أذكّركم الله في أهل بيتي، أذكّركم الله في أهل بيتي، أذكّركم الله في أهل بيتي[1].

(١) صحيح مسلم ٤/ ١٨٧٣.

بغض أمير المؤمنين عليه السلام

لم تقتصر الحرب على أهل البيت عليهم السلام وخصوصاً أمير المؤمنين على التصفية الجسديّة كما قدّمنا، بل تجاوزت هذا الحدّ لتصل إلى محاربة كلّ ما يتعلّق بهم!

وتركّزت هذه الحرب على شخصية أمير المؤمنين عليه السلام وصيّ رسول الله صلى الله عليه وآله ووالد عترته، فكان له النصيب الأوفر من البغض والحقد والعداوة، وقد تطوّر هذا البغض إلى سبّ ولعن وتبرُّؤ منه، بل شمل حتّى محاربة اسمه الشريف عليه السلام

بغض بعض الصحابة لأمير المؤمنين عليه السلام:

من يقرأ كتب الحديث والتاريخ والسير والتراجم، يقف على حقيقة مهمة جدّا، وهي أنّ جملة من الصحابة امتلأت قلوبهم كرهاً وبغضاً لعلي بن أبي طالب عليه السلام!

منهم بريدة الأسلمي: نقل أحمد بن حنبل رواية تثبت بغضه لعلي عليه السلام، قال: عن عبد الله بن بريدة، حدّثني أبي بريدة، قال: أبغضت عليًّا بغضاً لم يبغضه أحد قط، قال: وأحببت رجلاً من قريش لم أحبّه إلّا على بغضه عليًّا، قال: فبُعث ذلك الرجل على خيل، فصحبته، ما أصحبه إلّا على بغضه عليًّا، قال: فأصبنا سبياً، قال: فكتب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: ابعث إلينا من يخمّسه. قال: فبعث إلينا عليّا، وفي السبي وصيفة هي أفضل من

السبي. فخمّس، وقسّم، فخرج رأسه مغطّى، فقلنا: يا أبا الحسن ما هذا؟ قال: ألم تروا إلى الوصيفة التي كانت في السبي، فإنّي قسمت وخمّست فصارت في الخمس، ثم صارت في أهل بيت النبي ﷺ، ثم صارت في آل علي، ووقعت بها، قال: فكتب الرجل إلى نبي الله ﷺ، فقلت: ابعثني، فبعثني مصدّقاً، قال: فجعلتُ أقرأ الكتاب، وأقول: صدق، قال: فأمسك يدي والكتاب، وقال: أتبغض عليّا؟ قال: قلت: نعم، قال: فلا تبغضه، وإن كنت تحبّه فازدد له حبًّا، فوالذي نفس محمد بيده لنصيب آل علي في الخمس أفضل من وصيفة، قال: فما كان من الناس أحد بعد قول رسول الله ﷺ أحبّ إليّ من عليّ[(١)].

ومنهم خالد بن الوليد: الذي تعمّد الرواة إخفاء اسمه في الخبر المتقدّم رغم أنّ بغضه لعلي عليه السلام معروف مشهور بين الصحابة، إلّا أنّ الخبر قد نُقل بطريق آخر صُرّح فيه بهوية المذكور، فقد روى الحاكم في مستدركه، قال: حدّثني عبد الله بن بريدة الأسلمي، قال: إنّي لأمشي مع أبي، إذ مرّ بقوم ينقصون عليًّا عليه السلام، يقولون فيه، فقام فقال: إنّي كنت أنال من علي، وفي نفسي عليه شيء، وكنت مع خالد بن الوليد في جيش، فأصابوا غنائم، فعمد علي إلى جارية من الخمس فأخذها لنفسه، وكان بين عليّ وبين خالد شيء، فقال خالد: هذه فرصتك، وقد عرف خالد الذي في نفسي على عليّ...[(٢)].

---

(١) مسند أحمد ٣٨/ ٦٦، علّق الأرنؤوط على الحديث بقوله: حديث صحيح وهذا إسناد حسن.

(٢) المستدرك ٢/ ١٢٩. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة. ووافقه الذهبي.

ومنهم بعض الأنصار: فقد روى أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة بسنده عن أبي سعيد الخدري، قال: إنّما كنّا نعرف منافقي الأنصار ببغضهم عليّا[(١)].

ولهذا نجد أنّ ابن تيمية الحرّاني يعترف صراحة أنّ كثيراً من الصحابة كانوا يبغضون عليّا عليه السلام، قال: ومعلوم أنّ الله قد جعل للصحابة مودّة في قلب كل مسلم، لا سيما الخلفاء، لا سيما أبو بكر وعمر، فإنّ عامّة الصحابة والتابعين كانوا يودّونهما، وكانوا خير القرون، ولم يكن كذلك عليّ، فإنّ كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا يبغضونه ويسبّونه ويقاتلونه[(٢)].

ترسيخ بني أمية نصب العداء لعلي عليه السلام:

بعد أن تسلّط بنو أمية على رقاب المسلمين، بدؤوا في غرس بغض أمير المؤمنين عليه السلام في نفوس الناس ومحاربة هذه الشخصية التي حاربتهم على تنزيل القرآن وتأويله، لذلك عمد معاوية بن أبي سفيان ومن جاء بعده من حكّام بني أمية على نشر مذهب النصب بكلّ الوسائل!

قال الذهبي: وخلف معاوية خلق كثير يحبونه ويتغالون فيه ويفضّلونه، إمّا قد ملكهم بالكرم والحلم والعطاء، وإمّا قد وُلدوا في الشام على حبّه، وتربّى أولادهم على ذلك، وفيهم جماعة يسيرة من الصحابة، وعدد كثير من التابعين والفضلاء، وحاربوا معه أهل العراق، ونشؤوا على النصب، نعوذ بالله من الهوى[(٣)].

---

(١) فضائل الصحابة ٢/ ٥٧٩، روي هذا الحديث بعدّة طرق وبألفاظ كثيرة فيها تفاوت، مجموعها يرتقي إلى درجة الصحة.

(٢) منهاج السنة ٧/ ١٣٨.

(٣) سير أعلام النبلاء ٣/ ١٢٨.

وقد استعمل بنو أمية عدّة أساليب لنشر البغض والكره لأهل بيت النبوة عليهم السلام:

منها: إظهار السبّ واللعن لأمير المؤمنين عليه السلام **على منابرهم**: وقد أصبح هذا الأمر حقيقة تاريخية بحيث اعترف بها جملة من كبار المحققين والمؤرخين على مرّ العصور، ودلّت عليها الأحاديث الصحيحة الصريحة:

فقد روى مسلم في صحيحه بسنده: عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه، قال: أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً، فقال: ما منعك أن تسب أبا التراب؟ فقال: أمّا ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ له رسول الله صلى الله عليه وسلم فلن أسبّه، لأن تكون لي واحدة منهن أحبّ إليّ من حمر النعم[(١)].

والخبر يدلّ على أنّ معاوية بن أبي سفيان كان يمتحن الناس في عليّ عليه السلام ويأمرهم بسبّه، ورغم صراحة الحديث نجد أنّ هناك من شكّك في دلالته على ذلك ولوى عنقه!

قال النووي في شرحه لمسلم: قول معاوية هذا ليس فيه تصريح بأنّه أمر سعداً بسبّه، وإنّما سأله عن السبب المانع له من السبّ، كأنّه يقول: هل امتنعت تورّعاً أو خوفاً أو غير ذلك؟ فإن كان تورّعاً وإجلالاً له عن السبّ فأنت مصيب محسن، وإن كان غير ذلك فله جواب آخر، ولعلّ سعداً قد كان في طائفة يسبّون، فلم يسبّ معهم، وعجز عن الإنكار، وأنكر عليهم، فسأله هذا السؤال[(٢)].

وقال أبو المظفر الشيباني في الإفصاح: في هذا الحديث ما يدلّ على أنّ

(١) صحيح مسلم ٧/ ١٢٠.

(٢) شرح صحيح مسلم ١٥/ ١٧٥.

معاوية أثار ما عند سعد بقوله: (ما منعك) يعني: أي شيء صدّك (عن أن تسبّ أبا تراب)؟ فهو سائل له، ويدلّل على هذا أنّ سعدًا لمّا ذكر فضائل عليّ لم ينكر عليه معاوية، وأنّ سعدًا قال كل شيء من ذلك قول تمكّن وشرح حال عن غير جمجمة، ولعلّه لا يبعد أن يكون قد أراد معاوية أن يؤدّب بقول سعد بعض أحداث الأسنان من أهله أو أتباعه بما يذكره سعد في حقّ عليّ، وإنّه قد روي لنا أنّه كان يثني عليه ويقول: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يغرّه بالعلم غرًّا، ويردّ الفتاوى عنه إليه في حالة اشتداد ما بينهما، ولم يكن منكراً فضل علي رضي الله عنهما، وإنّما كان القتال مستنداً إلى اجتهاد في فرع، أخطأ فيه معاوية وأصاب علي، وليس ذلك بمخرج له من الإيمان[١].

ويكفينا لإثبات بطلان ما ذكروه أنّ نفس هذا الحديث قد روي بلفظ آخر يؤكد أنّ معاوية قد باشر سبّ علي عليه السلام وأمر بسبّه، فقد روى ابن ماجة بسنده عن سعد بن أبي وقاص، قال: قدم معاوية في بعض حجّاته، فدخل عليه سعد، فذكروا عليًّا، فنال منه، فغضب سعد، وقال: تقول هذا لرجل سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «من كنت مولاه فعليّ مولاه» وسمعته يقول: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه لا نبيّ بعدي»، وسمعته يقول: «لأعطينّ الراية اليوم رجلاً يحبّ الله ورسوله»[٢].

وقد علّق السندي على هذا الخبر في حاشيته بقوله: قوله: (فنال منه) أي نال معاوية من علي، ووقع فيه وسبّه، بل أمر سعداً بالسبّ كما قيل في مسلم والترمذي، ومنشأ ذلك الأمور الدنيويّة التي كانت بينهما - ولا حول ولا قوة إلا بالله - والله يغفر لنا، ويتجاوز عن سيئاتنا، ومقتضى

---

(١) الإفصاح عن معاني الصحاح ١/ ٣٤٨.

(٢) سنن ابن ماجة ١/ ٤٥؛ وقد صحّح الألباني الخبر في تعليقته على سنن ابن ماجة.

حسن الظن أن يحمل السبّ على التخطئة ونحوها مما يجوز بالنسبة إلى أهل الاجتهاد، لا اللعن وغيره[١].

وممّا يؤكّد صحّة هذا المعنى حصول التلاعب من رواة الحديث بمتن هذا الخبر، وتغييرهم ألفاظه استعظاماً له على عدّة صور:

فقد أخفى الرواة لفظة: (تسبّ) من الحديث، وأبدلوها بعبارة (ذُكر) كما في رواية ابن أبي عاصم: عن ربيعة الجرشي، وقال: ذُكر علي عليه السلام عند معاوية، وعنده سعد بن أبي وقاص، فقال له سعد: أيذكر علي عندك؟ إنّ له لمناقب أربعاً، لأن يكون لي واحدة منهنّ أحبّ إليّ من كذا وكذا، وذكر حمر النعم، قوله: «لأعطينّ الراية»، وقوله: «بمنزلة هارون من موسى»، وقوله: «من كنت مولاه» ، ونسي سفيان الرابعة[٢].

وفي مورد آخر أبدلوا لفظة (تسبّ) بلفظة (تنقّصوا)، وأخفوا هويّة المتنقّص لعلي عليه السلام: عن سعد بن أبي وقاص قال: كنت جالساً فتنقّصوا علي بن أبي طالب، فقال: لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول له خصال ثلاثة، لأن تكون لي واحدة منهنّ أحبّ إليّ من حمر النعم، سمعته يقول: «إنّه منّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه لا نبيّ بعدي»، وسمعته يقول: «لأعطينّ الراية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله»، وسمعته يقول: «من كنت مولاه فعليّ مولاه»[٣].

وفي مسند البزار نقل الخبر كلّه إلّا أنّه حذف ذكر (معاوية) منه: سمعت عامر بن سعد، يحدّث قال: قال رجل لسعد: ما يمنعك أن تسبّ

---

(١) حاشية السندي على سنن ابن ماجة: ٥٨.

(٢) السنة لابن أبي عاصم ٢/ ٦١٠.

(٣) سنن النسائي ٧/ ٤١١.

عليًا؟ قال: لا أسبّه ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ له رسول الله صلى الله عليه وآله، لأن يكون قال: لي واحدة منهن أحبّ إليّ من حمر النعم، فقال له **رجل**: ما هنّ يا أبا إسحاق؟ قال: لا أسبّه ما ذكرت حين نزل عليه الوحي، فأحنى عليه وعلى ابنته فاطمة وعلى ابنيه، فأدخلهم تحت ثوبه، ثم قال: اللهمّ هؤلاء أهلي وأهل بيتي، ولا أسبّه حين خلّفه في غزوة غزاها، فقال له عليّ: خلّفتني مع النساء والصبيان، فقال له: ألا ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبّوة بعدي، ولا أسبّه ما ذكرت يوم خيبر حين قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لأعطينّ الراية غداً رجلاً يحبّه الله ورسوله، يفتح الله على يديه، فتطاول لها ناس، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: أين علي؟ فقالوا: هو ذا هو، قال: ادعوه، فدعوه فبصق في عينه، ثم أعطاه الراية، ففتح الله عليه، قال: فلا والله ما ذكره ذلك الرجل بحرف حتى خرج من المدينة[(١)].

أمّا الخبر الثاني الذي يدلّ على وقوع السبّ من بني أمية، ما رواه الطبراني في المعجم بسنده: عن أبي عبد الله الجدلي، قال: قالت أم سلمة: يا أبا عبد الله أيُسبّ رسول الله صلى الله عليه وآله فيكم؟ قلت: ومن يسب رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قالت: «أليس يسبّ علي ومن يحبّه، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله يحبّه»[(٢)].

وهذا الحديث صريح الدلالة على أنّ سبّ أمير المؤمنين عليه السلام قد شاع زمن بني أمية حتى وصل الأمر إلى أمّ سلمة رضي الله عنها التي لم تكن تخرج من

---

(١) مسند البزّار ٣/ ٣٢٤.

(٢) المعجم الكبير ٢٣/ ٣٢٢؛ وقد صحّح هذا الخبر: الحاكم في المستدرك ٣/ ١٣٠، الذهبي في تلخيص المستدرك ٣/ ١٣٠، الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٣٠، الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧/ ٩٩٨، شعيب الأرنؤوط في تحقيق مسند أحمد ٤٤/ ٣٢٩.

خدرها.

والخبر الثالث الذي يدلّ على وقوع السبّ، ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده: عن عبد الله بن ظالم المازني، قال: لما خرج معاوية من الكوفة، استعمل المغيرة بن شعبة، قال: فأقام خطباء يقعون في علي، قال: وأنا إلى جنب سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، قال: فغضب، فقام فأخذ بيدي، فتبعته، فقال: ألا ترى إلى هذا الرجل الظالم لنفسه الذي يأمر بلعن رجل من أهل الجنة؟[(١)].

وهذا الخبر يدلّ صراحة على أنّ الولاة الذين نصّبهم معاوية بنفسه قد حثّوا الناس على سبّ أمير المؤمنين عليه السلام على المنابر، ولا شكّ أنّ ذلك كان بأمره.

وقد روي نفس هذا الخبر بلفظ آخر يثبت أنّ هذا السبّ قد وقع من المغيرة بن شعبة: عن عبد الله بن ظالم قال: خطب المغيرة بن شعبة، فنال من عليّ، فخرج سعيد بن زيد فقال: ألا تعجب من هذا، يسبّ عليّا[(٢)].

ولذلك نجد أنّ بعض الرواة قد تلاعبوا بهذا الخبر أيضاً، وأخفوا اسم أمير المؤمنين عليه السلام لكي لا يدان المغيرة بهذا الفعل الشنيع، فقد روى أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة بسنده: عن عبد الرحمن بن الأخنس قال: خطبنا المغيرة بن شعبة، فنال من فلان...[(٣)].

---

(١) مسند أحمد ٣/ ١٨٥؛ وقد حسّن هذا الخبر شعيب الأرنؤوط في تحقيقه للمسند ٣/ ١٨٥، وصحّحه أحمد محمد شاكر ٢/ ١٩٤.

(٢) مسند أحمد ٣/ ١٨١.

(٣) فضائل الصحابة ١/ ١١٦.

والخبر الرابع الذي يدلّ على ذلك ما رواه البخاري في صحيحه: عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه: أنّ رجلاً جاء إلى سهل بن سعد، فقال: هذا فلان لأمير المدينة يدعو عليّا عند المنبر، قال: فيقول ماذا؟ قال: يقول له: أبو تراب، فضحك، قال: والله ما سمّاه إلّا النبي صلى الله عليه وسلم، وما كان له اسم أحبّ إليه منه.

ولم يوضّح لنا الخبر هوية من نال من علي عليه السلام إلّا أنّ مسلماً قد روى الخبر في صحيحه، وكشف اللثام قليلاً عن شخصية هذا الرجل، قال: عن سهل بن سعد قال: استُعمل على المدينة رجل من آل مروان، قال: فدعا سهل بن سعد، فأمره أن يشتم عليّا، قال: فأبى سهل، فقال له: أما إذ أبيت فقل: لعن الله أبا التراب، فقال سهل: ما كان لعلي اسم أحبّ إليه من أبي التراب، وإنّه كان ليفرح إذا دُعي بها[١].

إذن فالذي نال من علي عليه السلام هو رجل من آل مروان، وكان أميراً على المدينة في حياة سهل بن سعد الساعدي، ولا شكّ أنّ المقصود هو مروان بن الحكم الأموي بحسب القرائن التاريخية المتضافرة.

ولذلك لم يجد ابن حجر العسقلاني مخرجاً إلّا الاعتراف بهذه الحقيقة، وإظهار هذا الاسم الذي أخفاه الرواة، قال: حديث: جاء رجل إلى سهل فقال: هذا فلان لأمير المدينة يدعو عليّا على المنبر، الرجل الذي جاء لم يسمَّ، وأمير المدينة هو مروان بن الحكم فيما أظن[٢].

ومن الذين كانوا يلعنون عليّا عليه السلام بسر بن أرطأة والي معاوية على البصرة، حيث نقل لنا ابن الأثير ما صنعه أوّل يوم في ولايته على البصرة،

---

(١) صحيح مسلم ٧/ ١٢٣.

(٢) مقدّمة فتح الباري: ٢٩٨.

قال: في هذه السنة ولي بسر بن أبي أرطأة البصرة، وكان السبب في ذلك أنّ الحسن لما صالح معاوية أوّل سنة إحدى وأربعين، وثب حمران بن أبان على البصرة، فأخذها وغلب عليها، فبعث إليه معاوية بسر بن أبي أرطأة، وأمره بقتل بني زياد بن أبيه، وكان زياد على فارس قد أرسله إليها علي بن أبي طالب، فلمّا قدم بسر البصرة خطب على منبرها، وشتم عليّا، ثم قال: نشدت الله رجلاً يعلم أنّي صادق إلّا صدّقني، أو كاذب إلّا كذّبني، فقال أبو بكرة: اللهمّ إنّا لا نعلمك إلّا كاذباً[١].

ومن الذين كانوا يلعنون عليّا عليه السلام زياد بن أبيه، بل كان يتبرّأ من أمير المؤمنين عليه السلام، ويدعو الناس لذلك، وقد روى ابن الجوزي بسنده عن عبد الرحمن بن السائب الأنصاري، قال : جمع زياد أهل الكوفة، فملأ منهم المسجد والرحبة والقصر؛ ليعرضهم على البراءة من عليّ رضي الله عنه، قال عبد الرحمن: فإنّي لمع نفر من أصحابي من الأنصار والنّاس في أمر عظيم، قال: فهوّمت تهويمة، فرأيت شيئاً أقبل، طويل العنق مثل عنق البعير، أهدب أهدل، فقلت: ما أنت؟ فقال: أنا النفاد ذو الرقبة، بُعثت إلى صاحب هذا القصر، فاستيقظت فزعاً، فقلت لأصحابي: هل رأيتم ما رأيت؟ قالوا: لا، فأخبرتهم، وخرج علينا خارج من القصر، فقال: إنّ الأمير يقول لكم انصرفوا عني، فإنّي عنكم مشغول، وإذا الطاعون قد أصابه[٢].

والعجيب من شمس الدين الذهبي كيف أخفى اسم علي عليه السلام عندما ساق قصّة استشهاد حجر بن عدي الكندي رضي الله عنه حفظاً لكرامة معاوية وواليه زياد بن أبيه، قال: إنّ رسول معاوية عرض عليهم البراءة

---

(١) الكامل في التاريخ ٣/ ٤١٤.

(٢) المنتظم في التاريخ ٥/ ٢٦٣.

من رجل والتوبة، فأبى ذلك عشرة، وتبرّأ عشرة، فلمّا انتهى القتل إلى حجر، جعل يرعد[١].

فمعاوية وولاته الذي نصّبهم في الآفاق كانوا يسبّون ويلعنون ويتبرّؤون من أمير المؤمنين عليه السلام، بل ويدعون إلى سبّه ولعنه والبراءة منه، بدليل هذه الأخبار الصحيحة الصريحة وغيرها.

واستمرت هذه البدعة المنكرة عشرات السنين، يُلعن أمير المؤمنين عليه السلام جهاراً على منابر المسلمين، حتّى رُفع السبّ رسميًّا في عهد الحاكم الأموي عمر بن عبد العزيز.

قال ابن سعد في طبقاته: كان الولاة من بني أمية قبل عمر بن عبد العزيز يشتمون عليًّا رحمه الله، فلما ولي عمر أمسك عن ذلك[٢].

وكالعادة حرّف الذهبي الخبر، وأخفى اسم علي عليه السلام حفظاً لبني أمية، وعلى رأسهم معاوية بن أبي سفيان، قال: ابن سعد: أخبرنا علي بن محمد، عن لوط بن يحيى قال: كان الولاة من بني أمية قبل عمر بن عبد العزيز يشتمون رجلاً رضي الله عنه، فلما ولي هو أمسك عن ذلك[٣].

ومنها: تعمّد مخالفة علي عليه السلام في كلّ ما يصنعه: من يقرأ التاريخ يجد أنّ بني أمية قد اتخذوا مخالفة علي عليه السلام ديناً يدينون به، فلم يتركوا كبيرة ولا صغيرة إلّا خالفوه فيها، حتى لو كان ما يفعله علي عليه السلام من الأمور الثابتة شرعاً بلا خلاف فيها!

---

(١) سير أعلام النبلاء ٣/ ٤٦٦.

(٢) الطبقات الكبرى ٥/ ٣٩٣.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥/ ١٤٧.

وممّا يدلّ على هذا، ما رواه الحاكم في المستدرك بسنده: عن سعيد بن جبير قال: كنّا مع ابن عباس بعرفة، فقال لي: يا سعيد ما لي لا أسمع الناس يلبّون، فقلت: يخافون من معاوية، قال: فخرج ابن عباس من فسطاطه، فقال: لبّيك اللهم لبّيك، فإنّهم قد تركوا السُّنّة من بغض علي رضي الله عنه[١].

والحديث نصّ في المدّعى، إذ أنّ ابن عبّاس رضي الله عنه يشهد أنّ القوم قد تركوا سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله بغضاً لأمير المؤمنين عليه السلام؛ لأنّه كان يلتزم بها، وصارت شعاراً لأتباعه.

وممّا يثبت ما ذكرناه، ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده، وفيه: قال أبو موسى: لقد ذكرنا علي بن أبي طالب صلاة كنّا نصليها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، إمّا نسيناها، وإمّا تركناها عمداً، يُكبِّر كلّما ركع وكلّما رفع وكلّما سجد[٢].

والخبر يثبت صراحة أنّ القوم خالفوا عليّا عليه السلام حتى في تفاصيل صلاته، بل يثبت أنّ هذه المخالفة وصلت حتّى لكبار الصحابة بحيث كادوا ينسون الصلاة الأصليّة التي صلّوها مع رسول الله صلى الله عليه وآله.

وقد نقلت لنا كتب التاريخ أنّ أوّل من نقّص التكبير في الصلاة وخالف بذلك عليّا عليه السلام هم بنو أمية ومن شايعهم وبايعهم:

قال ابن حجر العسقلاني: وروى الطبراني عن أبي هريرة أنّ أوّل من

---

(١) المستدرك ١/ ٤٦٥؛ وقد علّق الحاكم على هذا الخبر بقوله: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه ١/ ٤٦٥، والمقدسي في الأحاديث المختارة ١٠/ ٣٧٨.

(٢) مسند أحمد ٤/ ٣٩٢؛ وقد صحّح الخبر ابن حجر العسقلاني في فتح الباري ٢/ ٢٧٠، وشعيب الأنؤوط في تحقيقه على المسند ٣٢/ ٢٤٤، والزرقاني في شرحه على الموطأ ١/ ٢٩٨.

ترك التكبير معاوية، وروى أبو عبيد أنّ أوّل من تركه زياد، وهذا لا ينافي الذي قبله؛ لأنّ زياداً تركه بترك معاوية، وكأنّ معاوية تركه بترك عثمان، وقد حمل ذلك جماعة من أهل العلم على الإخفاء، ويرشّحه حديث أبي سعيد الآتي في باب يكبّر وهو ينهض من السجدتين، لكن حكى الطحاوي أنّ قوماً كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع، قال: وكذلك كانت بنو أمية تفعل[(١)].

والأصرح منه كلام ابن رجب في شرحه على البخاري، حيث قال: وقال سفيان عن منصور، عن إبراهيم: أوّل من نقّص التكبير زياد، وقال: ثوير بن أبي فاختة، عن أبيه، عن ابن مسعود: أنّ أوّل من نقّص التكبير: الوليد بن عقبة، فقال ابن مسعود: نقّصوها نقَّصهم الله. خرَّجه البزار وغيره[(٢)].

وممّا يثبت ذلك ما ذكره الفخر الرازي في تفسيره عند تعرّضه لموضوع الجهر بالبسملة في الصلاة، حيث قال: وأيضاً ففيها تهمة أخرى، وهي أنّ عليّا عليه السلام كان يبالغ في الجهر بالتسمية، فلمّا وصلت الدولة إلى بني أمية بالغوا في المنع من الجهر، سعياً في إبطال آثار علي عليه السلام، فلعلّ أنساً خاف منهم، فلهذا السبب اضطربت أقواله فيه[(٣)].

وما ذكرناه هو من باب المثال فقط، وإلّا فإنّ بني أمية قد خالفوا أمير المؤمنين عليه السلام في كلّ كبيرة وصغيرة، بحيث يصف الإمام أبو عبد الله الصادق عليه السلام هذه الحالة، فيقول: أتدري لم أُمرتم بالأخذ بخلاف ما تقول

(١) فتح الباري ٢/ ٢٧٠.

(٢) فتح الباري ٧/ ١٣٩.

(٣) مفاتيح الغيب ١/ ١٨١.

العامّة؟ فقلت: لا ندري، فقال: إنّ عليا عليه السلام لم يكن يدين الله بدين إلّا خالف عليه الأمّة إلى غيره، إرادةً لإبطال أمره، وكانوا يسألون أمير المؤمنين عليه السلام عن الشيء الذي لا يعلمونه، فإذا أفتاهم جعلوا له ضدًّا من عندهم؛ ليلبّسوا على الناس(١).

وقد أصبح هذا الصنيع قاعدة فقهية، لا زالت آثارها موجودة في كتب أهل السّنّة والجماعة، وسنذكر للقارئ الكريم بعض النماذج:

١- **ابن تيمية الحرّاني**: قال: وهذا القول يقوله سائر الأئمة، فإنّه إذا كان في فعل مستحبّ مفسدة راجحة لم يصر مستحبًّا، ومن هنا ذهب من ذهب من الفقهاء إلى ترك بعض المستحبات إذا صارت شعاراً لهم [يقصد الشيعة]، فإنّه لم يترك واجباً بذلك، لكن قال: في إظهار ذلك مشابهة لهم، فلا يتميّز السُّنّي من الرافضي، ومصلحة التميّز عنهم لأجل هجرانهم ومخالفتهم أعظم من مصلحة هذا المستحب(٢).

٢- **شمس الدين السفيري الشافعي**: قال: والأفضل عند إمامنا الشافعي وأكثر العلماء جعله في اليد اليمنى؛ لأنّها أشرف وأفضل، فهي أحقّ بالزينة والإكرام، لكن نقل ابن العماد عن المتولي أنّه قال: لبسه اليوم في اليسار أولى؛ لأن لبسه في اليمين قد صار شعاراً للرافضة، قال: وهذا الذي ذكره يوافقه ما حكاه الرافعي عن أبي هريرة: أنّ تسطيح القبر لا يستحبّ في هذا الزمان، بل التسنيم أولى؛ لأنّ التسطيح صار شعاراً للرافضة، فالأولى بنا الآن مخالفتهم، وصيانة للميت وأهله من الاتّهام

(١) علل الشرائع ٢/ ٥٣١.

(٢) منهاج السنة النبوية ٤/ ١٥٤.

بالبدعة[١].

٣- الحافظ العراقي: قال: المشروع من الأيسر ولم أر ما يدل على تعيين الأيمن إلا في حديث أبي أمامة بسند فيه ضعف عند الطبراني في الكبير، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يولي والياً حتى يعمّمه، ويرخي لها من الجانب الأيمن نحو الأذن. قال الحافظ: وعلى تقدير ثبوته فلعلّه كان يرخيها من الجانب الأيمن، ثم يردّها من الجانب الأيسر، إلا أنّه شعار الإمامية[٢].

٤- إسماعيل حقي: قال: ولا ينبغي للمؤمن أن يتشبّه بيزيد الملعون في بعض الأفعال، وبالشيعة والروافض والخوارج أيضاً، يعني لا يجعل ذلك اليوم يوم عيد أو يوم مأتم، فمن اكتحل يوم عاشوراء فقد تشبّه بيزيد الملعون وقومه، وإن كان للاكتحال في ذلك اليوم أصل صحيح، فإنّ ترك السنّة سنّة إذا كانت شعاراً لأهل البدعة كالتختم باليمين، فإنّه في الأصل سنّة، لكنّه لمّا كان شعار أهل البدعة والظلمة صارت السنّة أن يُجعل الخاتم في خنصر اليد اليسرى في زماننا كما فى شرح القهستاني[٣].

والله العالم كم من السنن غُيّرت وبُدّلت تحت هذه القاعدة التي ما أنزل الله بها من سلطان؟!!

ومنها: محاربة اسم علي عليه السلام: فقد نقل لنا التاريخ صوراً مختلفة لدرجة العداوة التي وصل لها أقطاب بني أميّة، حيث إنّه بلغ بهم بغضهم

---

(١) شرح السفيري لصحيح البخاري ٢/ ١٠٩.

(٢) شرح القسطلاني لصحيح البخاري ٨/ ٤٢٨.

(٣) روح البيان ٤/ ١٤٢.

لأمير المؤمنين عليه السلام أن يحاربوا اسمه، ويمنعوا الناس من التسمية به، بل حتى من ذكره على ألسنتهم:

الشاهد الأول: ما نقله ابن حبّان في ثقاته، حيث قال: كان أهل الشام يجعلون كلّ عَلي عندهم عُليّا؛ لبغضهم عليّا عليه السلام، ومن أجله ما قيل لعَلي بن رباح: عُلي بن رباح، ولمسلمة بن عَلي الخشني: مسلمة بن عُلي(١).

فأهل الشام إذن كانوا لا يطيقون سماع اسم علي عليه السلام، فعمدوا إلى تغييره وتحريفه بغضاً له!

الشاهد الثاني: ما نقله الخطيب البغدادي مسنداً: عن أبي عبد الرحمن المقرئ، يقول: إنّما سمّي موسى بن عُلي لأنّه كان في زمن بني أميّة إذا سُمّي المولود عَليًّا قتلوه(٢).

هذا النص يوضّح لنا الصورة أكثر، إذ إنّه لم تتوقّف القضية عند مجرّد تغيير الاسم، بل تطوّر الأمر إلى قتل كلّ من تسمّى بهذا الاسم!

الشاهد الثالث: ما نقله الذهبي في تاريخ الإسلام، حيث قال: حدثني أبو سلمة المثنى بن عبد الله الأنصاري، قال: قال لي رجل: كنت بالشام، فجعلت لا أسمع عليًّا ولا حسناً ولا حسيناً رضي الله عنهم، إنّما أسمع معاوية، يزيد، الوليد، فمررت برجل على بابه، فاستقيته، فقال: اسقه يا حسن، فقلت: أسمّيت حسناً؟ فقال: أولادي حسن وحسين وجعفر، فإن أهل الشام يسمّون أولادهم بأسماء خلفاء الله، ولا يزال أحدهم يلعن ولده ويشتمه، فلم أسمّهم بذلك لئلّا ألعن إن لعنتهم خلفاء الله(٣).

---

(١) الثقات ٧/ ٤٥٤.

(٢) تلخيص المتشابه في الرسم ١/ ٥٥.

(٣) تاريخ الإسلام ١٦/ ٢٩١.

وهذه القصة تجعل الصورة لنا أكثر وضوحاً، وتبيّن حقيقة الشاميّين الذين تربوّا على بغض أمير المؤمنين عليه السلام، ورضعوا من ثدي الناصبة، فصدرت منهم هذه الأمور.

وبعد هذه الشواهد المختلفة نختم بذكر كلام شمس الدين الذهبي الذي سلّم بهذه الحقيقة المرّة، وبيّن للناس حقيقة مذهب أهل الشام، إذ قال: وخلف معاوية خلق كثير يحبّونه، ويتغالون فيه، ويفضّلونه، إمّا قد ملكهم بالكرم والحلم والعطاء، وإمّا قد وُلدوا في الشام على حبّه، وتربّى أولادهم على ذلك، وفيهم جماعة يسيرة من الصحابة، وعدد كثير من التابعين والفضلاء، وحاربوا معه أهل العراق، ونشؤوا على النصب، نعوذ بالله من الهوى[1].

(١) تاريخ الإسلام ١٦/ ٢٩١.

الحرب على فضائل أمير المؤمنين عليه السلام

لم تنته الحرب عند الصور التي ذكرناها، بل توسّعت لتشمل فضائل أمير المؤمنين عليه السلام ومناقبه التي توّجه بها النبي المصطفى صلى الله عليه وآله، وتميّز بها على بقيّة الصحابة.

بداية الحرب على الفضائل:

نقل لنا التاريخ البذرة الأولى لهذه الحرب التي بدأت مع عصر بني أمية، وبالتحديد مع معاوية بن أبي سفيان، الذي جعل لأتباعه منهجاً محدّداً لمحاربة فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام .

قال ابن أبي الحديد في شرحه على النهج: روى أبو الحسن علي بن محمد بن أبي سيف المدائني في كتاب (الأحداث)، قال: كتب معاوية نسخة واحدة إلى عمّاله بعد عام الجماعة: أنْ برئت الذمة ممّن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته. فقامت الخطباء في كلّ كورة وعلى كل منبر يلعنون عليًّا، ويبرؤون منه، ويقعون فيه وفي أهل بيته، وكان أشدّ الناس بلاء حينئذ أهل الكوفة؛ لكثرة من بها من شيعة علي عليه السلام، فاستعمل عليهم زياد بن سميّة، وضمّ إليه البصرة، فكان يتتبّع الشيعة وهو بهم عارف؛ لأنّه كان منهم أيّام علي عليه السلام، فقتلهم تحت كل حجر ومدر، وأخافهم، وقطع الأيدي والأرجل، وسمل العيون، وصلبهم على جذوع النخل، وطردهم وشرّدهم عن العراق، فلم يبق بها معروف منهم. وكتب معاوية إلى عمّاله

في جميع الآفاق: ألّا يجيزوا لأحد من شيعة عليّ وأهل بيته شهادة. وكتب إليهم: أن انظروا من قبلكم من شيعة عثمان ومحبّيه وأهل ولايته والذين يروون فضائله ومناقبه، فادنوا مجالسهم، وقرّبوهم، وأكرموهم، واكتبوا لي بكلّ ما يروي كلُّ رجل منهم، واسمه واسم أبيه وعشيرته؛ ففعلوا ذلك حتّى أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه؛ لما كان يبعثه إليهم معاوية من الصِّلات والكساء والحباء والقطائع، ويفيضه في العرب منهم والموالي، فكثر ذلك في كل مصر، وتنافسوا في المنازل والدنيا، فليس يجيء أحد مردود من الناس عاملاً من عمّال معاوية، فيروي في عثمان فضيلة أو منقبة إلّا كتب اسمه، وقرّبه وشفّعه، فلبثوا بذلك حيناً؛ ثم كتب إلى عمّاله: إنّ الحديث في عثمان قد كثر، وفشا في كل مصر وفي كل وجه وناحية، فإذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصحابة والخلفاء الأولين، ولا تتركوا خبراً يرويه أحد من المسلمين في أبي تراب إلّا وتأتوني بمناقض له في الصحابة، فإنّ هذا أحبّ إلي، وأقرّ لعيني، وأدحض لحجّة أبي تراب وشيعته، وأشدّ عليهم من مناقب عثمان وفضله. فقُرئت كتبه على الناس، فرويت أخبار كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة لا حقيقة لها، وجدَّ الناس في رواية ما يجري هذا المجرى، حتّى أشادوا بذكر ذلك على المنابر، وألقي إلى معلّمي الكتاتيب، فعلّموا صبيانهم وغلمانهم من ذلك الكثير الواسع، حتّى رووه وتعلّموه كما يتعلّمون القرآن، وحتّى علّموه بناتهم ونساءهم وخدمهم وحشمهم، فلبثوا بذلك ما شاء الله؛ ثم كتب إلى عمّاله نسخة واحدة إلى جميع البلدان: انظروا من قامت عليه البيّنة أنّه يحبّ عليًّا وأهل بيته فامحوه من الديوان، وأسقطوا عطاءه ورزقه. وشفع ذلك بنسخة

أخرى: من اتّهمتموه بموالاة هؤلاء القوم: فنكّلوا به، واهدموا داره. فلم يكن البلاء أشدّ ولا أكثر منه بالعراق ولاسيما بالكوفة، حتّى إنّ الرجل من شيعة علي عليه السلام ليأتيه من يثق به، فيدخل بيته، فيلقي إليه سرّه، ويخاف من خادمه ومملوكه، ولا يحدّثه حتى يأخذ عليه الأيمان الغليظة ليكتمنّ عليه، فظهر حديث كثير موضوع وبهتان منتشر، ومضى على ذلك الفقهاء والقضاة والولاة...[1].

من خلال هذا الكتاب يمكننا تلخيص الحرب على فضائل أمير المؤمنين عليه السلام في هذه النقاط:

١- التضييق على كلّ من يحبّ عليًّا عليه السلام، ويروي في فضائله، بالقتل أو الحبس أو قطع الأرزاق.

٢- الحثّ على الرواية في فضائل الخلفاء الثلاثة، ووضع الجوائز العظيمة لذلك.

٣- دعم حركة الوضع بحثّ الكذّابين على مقابلة فضائل علي عليه السلام بمثلها في حقّ الخلفاء.

وهذه الخطوات الثلاث كانت المنهج الذي سار عليه أعداء علي عليه السلام منذ ذلك اليوم وإلى يومنا هذا.

من التنظير إلى التطبيق:

طبّق الأمويون ما أمر به معاوية بن أبي سفيان عمّاله في كتبه بحذافيره، فشنّوا حملة هوجاء على فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، بترهيب

(١) شرح نهج البلاغة ١١/ ٢٩.

الرواة والتضييق عليهم، وترغيب كلّ من يروي في فضائل غيره، بالجوائز والعطاء والتقريب وغير ذلك!

وأفضل شاهد يبيّن لنا الحالة في زمن بني أمية، ما نُقل عن الأوزاعي الذي كان فقيه أهل الشام، حيث قال: ما أخذْنا العطاء حتى شهدنا على علي بالنفاق، وتبرّأنا منه، وأُخذ علينا بذلك الطلاق والعتاق وأيمان البيعة(١).

فإذا كان الإنسان العادي لا يأخذ عطاءه إلّا بعد أن يتبرّأ من علي عليه السلام، ويشهد عليه بالنفاق، فكيف يُعامَل الذي يحبّه؟ أو الذي عُرف بالرواية في فضله وفضل أهل بيته عليهم السلام؟

ومن هنا فقد تولّدت حساسيّة من ذكر فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، امتدّت حتى ما بعد زمن بني أمية، وأصبح عند المحدّثين إعراض عن رواية فضائل علي عليه السلام، بل كان الراوي الذي يذكر فضائله ويُكثر منها معرضاً للتهمة بين أئمة الجرح والتعديل، إذ أنّه يكفيه أن يروي حديثاً واحداً في فضل الأمير عليه السلام ليُرمى بالتشيع، ويُسقّط حديثه!

وهذه بعض الشواهد التي تبيّن لنا كيف تعاملوا مع رواة فضائل علي عليه السلام:

الشاهد الأول: روى الحاكم في مستدركه بسنده عن أبي الأزهر، قال: ثنا عبد الرزاق، أنبأ معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: نظر النبي عليه السلام إلى علي فقال: «يا علي، أنت سيّد في الدنيا، سيّد في الآخرة، حبيبك حبيبي، وحبيبي حبيب الله، وعدوّك

---

(١) سير أعلام النبلاء ٧/ ١٣٠.

عدوّي، وعدوّي عدوّ الله، والويل لمن أبغضك بعدي». صحيح على شرط الشيخين، وأبو الأزهر بإجماعهم ثقة، وإذا تفرّد الثقة بحديث فهو على أصلهم صحيح[١].

ثم أردف هذا الحديث بقصّة، قال: سمعت أبا عبد الله القرشي يقول: سمعت أحمد بن يحيى الحلواني يقول: لما ورد أبو الأزهر من صنعاء، وذاكر أهل بغداد بهذا الحديث، أنكره يحيى بن معين، فلمّا كان يوم مجلسه، قال في آخر المجلس: أين هذا الكذّاب النيسابوري الذي يذكر عن عبد الرزاق هذا الحديث؟ فقام أبو الأزهر، فقال: هو ذا أنا، فضحك يحيى بن معين من قوله وقيامه في المجلس، فقرّبه وأدناه[٢].

والسؤال هنا: لماذا كذّب يحيى بن معين أبا الأزهر النيسابوري دون أن يكون قد عرفه أصلاً؟ وهل يصح تكذيب الراوي إذا كان المتن منكراً مثلاً بنظره؟

هذه القصة تدلّ بصراحة على بقاء النفَس الأموي عند كبار محدّثي أهل السنة والجماعة، الذين كان الرجل منهم لا يطيق سماع منقبة لعلي بن أبي طالب عليه السلام دون أن يعترض عليها أو يتّهم رواتها.

الشاهد الثاني: ما رواه الخطيب البغدادي في تاريخه بسنده عن نصر بن علي، قال: أخبرني علي بن جعفر بن محمد بن علي بن حسين بن علي، قال: حدّثني أخي موسى بن جعفر، عن أبيه جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن حسين، عن أبيه، عن جدّه: أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد حسن وحسين، فقال:

---

(١) المستدرك ٣/ ١٣٨.

(٢) المستدرك ٣/ ١٣٨.

من أحبّني وأحبّ هذين وأباهما وأمّهما، كان معي في درجتي يوم القيامة[(١)].

ثمّ ذكر بعد هذا الحديث هذه القصّة: قال أبو عبد الرحمن عبد الله: لمّا حدّث بهذا الحديث نصر بن علي، أمر المتوكّل بضربه ألف سوط، فكلّمه جعفر بن عبد الواحد، وجعل يقول له: هذا الرجل من أهل السنّة، ولم يزل به حتى تركه، وكان له أرزاق، فوفّرها عليه موسى، قلت: إنّما أمر المتوكّل بضربه لأنّه ظنّه رافضيًّا، فلمّا علم أنّه من أهل السنة تركه[(٢)].

هذه القصّة تدلّ على أنّ خلفاء بني العباس ساروا على نفس النهج الذي سطّره معاوية بن أبي سفيان، فكان العقاب نصيب كلّ من يذكر علي بن أبي طالب عليه السلام بخير، إذ أنّه كان يُتّهم بالرفض لمجرّد روايته منقبة له عليه السلام.

الشاهد الثالث: ما نقله الذهبي في تذكرة الحفاظ، في ترجمة الحافظ ابن السقّا، قال: واتفق أنّه أملى حديث الطير، فلم تحتمله نفوسهم، فوثبوا به، وأقاموه، وغسلوا موضعه، فمضى ولزم بيته، فكان لا يحدّث أحداً من الواسطيين؛ فلهذا قلّ حديثه عندهم[(٣)].

هذه القصّة تبيّن لنا كيف ترسّخ النصب في نفوس عامّة الناس، وأصبح النهج الأموي هو السائد في أوساط المسلمين، بحيث نجد أنّ عامة الناس لا يطيقون سماع منقبة لعلي بن أبي طالب عليه السلام، حتّى إنّهم أنزلوا عالمهم من على منبره بسبب هذا!

ومن هنا يتبيّن كيف تحوّلت رواية فضائل أمير المؤمنين عليه السلام إلى

---

(١) تاريخ بغداد ١٥/ ٣٨٩.

(٢) تاريخ بغداد ١٥/ ٣٨٩.

(٣) تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٧.

جريمة يُتّهم بها صاحبها ويعاقَب عليها، وبالتالي أعرض كثير من الناس عن رواية مناقبه العظيمة خوفاً من سطوة خلفاء الجور، ولقد أحسن من قال: ماذا أقول في رجل أخفى أولياؤه مناقبه خوفاً، وأخفى أعداؤه مناقبه حسداً، وظهر منها ما ملأ الخافقين.

مقابلة فضائل الأمير عليه السلام:

كما تقدّم في كتاب معاوية إلى عمّاله أنّه أمر أتباعه وشيعته بمقابلة فضائل أمير المؤمنين عليه السلام بأخرى في حقّ صحابة آخرين يرتضيهم معاوية، ويريد أن يبني لهم مكانة عظيمة في قلوب المسلمين، ومن هنا نجد أنّ حركة الوضع قد نشطت في هذا الاتجاه، حيث اجتهد رواة السلطة في اختلاق الأحاديث المكذوبة على نمط ما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله في حقّ أمير المؤمنين عليه السلام، والشواهد على ذلك كثيرة، منها:

الشاهد الأول:

قابلوا الرواية الصحيحة المتواترة عن النبي صلى الله عليه وآله، وهو قوله: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبي بعدي[(١)].

بحديث: أبو بكر وعمر منّي بمنزلة هارون من موسى[(٢)]، وجعلوا هذا الخبر المكذوب دليلاً على أفضلية أبي بكر وعمر.

قال القرطبي: وروي في مقابلته لأبي بكر وعمر ما هو أولى منه، وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أنفذ معاذ بن جبل إلى اليمن، قيل له: ألا تنفذ أبا

---

(١) صحيح البخاري ٤/ ٢٠٧، صحيح مسلم ٧/ ١٢٠.

(٢) تاريخ بغداد ١١/ ٣٨٣.

بكر وعمر؟ فقال: (إنّهما لا غنى بي عنهما، إنّ منزلتهما منّي بمنزلة السمع والبصر من الرأس)، وقال: (هما وزيراي في أهل الأرض)، وروي عنه عليه السلام أنّه قال: (أبو بكر وعمر بمنزلة هارون من موسى)؛ وهذا الخبر ورد ابتداء، وخبر علي ورد على سبب، فوجب أن يكون أبو بكر أولى منه بالإمامة، والله أعلم[1].

بل ذكروا كيف عمد الأمويون ومن تابعهم من النواصب إلى تحريف الحديث الأصل، لجعله مثلبة لعلي عليه السلام، فقد نقل ابن حجر في كتابه تهذيب التهذيب في ترجمة حريز بن عثمان عن: إسماعيل بن عياش، سمعت حريز بن عثمان يقول: هذا الذي يرويه الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنّه قال لعلي: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، حقّ، ولكن أخطأ السامع، قلت: فما هو؟ فقال: إنّما هو: أنت مني بمنزلة قارون من موسى، قلت: عمّن ترويه؟ قال: سمعت الوليد بن عبد الملك يقوله وهو على المنبر[2].

الشاهد الثاني:

قابلوا قول النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام: عن ابن عمر قال : آخى رسول الله صلى الله عليه وآله بين أصحابه، فجاء علي تدمع عيناه، فقال: يا رسول الله، آخيت بين أصحابك ولم تؤاخ بيني وبين أحد، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: أنت أخي في الدنيا والآخرة[3].

بحديث في فضل أبي بكر منسوب للنبي صلى الله عليه وآله: عن ابن عباس رضي الله عنه

(١) تفسير القرطبي ١/ ٢٦٨.

(٢) تهذيب التهذيب ٢/ ٢٠٩.

(٣) سنن الترمذي ٥/ ٣٠٠؛ قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

عن النبي صلى الله عليه وآله قال: لوكنت متخذاً من أمتي خليلاً لاتخذت أبا بكر، ولكن أخي وصاحبي[١].

الشاهد الثالث:

قابلوا قول النبي صلى الله عليه وآله: سدّوا هذه الأبواب، إلّا باب علي عليه السلام[٢].

بحديث آخر يأمر فيه النبي عليه السلام بسدّ كلّ الأبواب إلّا باب أبي بكر: لا يبقينّ في المسجد باب إلّا سُدّ، إلّا باب أبي بكر[٣].

والعجيب أنّهم جعلوا خبر الخوخة هو الأصل، وحديث سدّ الأبواب هو المقابل الموضوع.

قال ابن تيمية: وكذلك قوله: «وسدّ الأبواب كلّها إلّا باب علي»، فإنّ هذا ممّا وضعته الشيعة على طريق المقابلة، فإنّ الذي في الصحيح عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنّه قال في مرضه الذي مات فيه: «إنّ أمنَّ الناس عليَّ في ماله وصحبته أبو بكر، ولو كنت متّخذاً خليلاً غير ربّي لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن أخوّة الإسلام ومودته، لا يبقينّ في المسجد خوخة إلّا سُدّت إلّا خوخة أبي بكر». ورواه ابن عباس أيضاً في الصحيحين[٤].

الشاهد الرابع:

قابلوا قول رسول الله صلى الله عليه وآله: علي منّي وأنا من علي[٥]، وقوله لعلي

---

(١) صحيح البخاري ٤/ ١٩١، صحيح مسلم ٧/ ١٠٨.

(٢) مسند أحمد ٣٢/ ٤١، وللحديث طريق معتبر كما سيأتي في ضمن الكتاب.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٢٠.

(٤) منهاج السنة النبوية ٥/ ٣٥.

(٥) سنن الترمذي ٥/ ٣٠٠؛ قال الترمذي: حديث حسن غريب صحيح.

عليه السلام: «أنت مني وأنا منك»[١]، وقوله: علي منّي بمنزلة رأسي من جسدي[٢].

بحديث مشابه، مضمونه: أبو بكر وعمر مني بمنزلة السمع والبصر من الرأس[٣]؛ وغيره من المكذوبات الكثيرة المشابهة.

الشاهد الخامس:

أضافوا لقول رسول الله صلى الله عليه وآله: أنا مدينة العلم وعليّ بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب[٤]، مقطعاً كاملاً جاؤوا فيه بذكر بقية الصحابة، فصار الحديث بهذا النحو: أنا مدينة العلم، وأبو بكر أساسها، وعمر حيطانها، وعثمان سقفها، وعلي بابها[٥].

والشواهد على هذا كثيرة جدّا بحيث يعجز الباحث عن حصرها، ولا نبالغ إذا قلنا: إنّه لم تبق منقبة أو فضيلة لأمير المؤمنين عليه السلام إلّا وقابلوها بأخرى في حقّ فلان وفلان، وقد ألف السيد حامد حسين اللكهنوي كتاباً كاملاً، أسماه: (شوارق النصوص في تكذيب فضائل اللصوص)، جمع فيه العشرات من أحاديث الفضائل التي افتعلت للخلفاء السابقين، ولا حول ولا قوة إلّا بالله العلي العظيم.

---

(١) صحيح البخاري ٣/ ١٦٧ .

(٢) الرياض النضرة ٣/ ١١٧.

(٣) الجامع الصغير: ١٥.

(٤) المستدرك على الصحيحين ٣/ ١٢٦؛ علّق الحاكم بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد، كما صحّح الحديث يحيى بن معين كما في تاريخ بغداد ١١/ ٥٠، وحسّنه ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان ٢/ ١٢٣ وغيرهم...

(٥) تاريخ دمشق ٩/ ٢٠.

تاريخ التشكيك في خبر المبيت

من مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام المعروفة والمشهورة بين المسلمين جيلاً بعد جيل، قضية مبيته في ليلة الهجرة على فراش رسول الله صلى الله عليه وآله وقاية لأخيه المصطفى صلى الله عليه وآله وافتداء له.

إلّا أنّ هذه المنقبة جرى عليها ما جرى على غيرها من مناقب أمير المؤمنين عليه السلام من محاولة تشكيك وتكذيب، بل ومقابلة بأخرى من فضائل بعض الصحابة؛ لكي لا يبقوا أيّ خصوصية للإمام عليه السلام، تطبيقاً لنهج معاوية الذي قال: ولا تتركوا خبراً يرويه أحد من المسلمين في أبي تراب إلّا وتأتوني بمناقض له في الصحابة، فإنّ هذا أحبّ إليّ، وأقرّ لعيني، و أدحض لحجّة أبي تراب وشيعته، وأشدّ عليهم من مناقب عثمان وفضله[1].

تكذيب فضيلة مبيت علي عليه السلام:

ينقل لنا ابن أبي الحديد المعتزلي نصًّا تاريخيًّا يثبت فيه المحاولات المختلفة لإسقاط فضيلة مبيت الإمام علي عليه السلام على فراش النبي المصطفى صلى الله عليه وآله ليلة الهجرة، حيث قال: وقد روي أنّ معاوية بذل لسمرة بن جندب مائة ألف درهم حتى يروي أنّ هذه الآية نزلت في علي بن أبي طالب: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ ۝٢٠٤ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُفۡسِدَ فِيهَا وَيُهۡلِكَ ٱلۡحَرۡثَ وَٱلنَّسۡلَۚ

---

(١) شرح نهج البلاغة ١١/ ٢٩.

﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ﴾، وأن الآية الثانية نزلت في ابن ملجم، وهي قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾، فلم يقبل، فبذل له مائتي ألف درهم فلم يقبل، فبذل له ثلاثمائة ألف فلم يقبل، فبذل له أربعمائة ألف[1].

فكانت هذه بدايات محاولات تكذيب هذه الواقعة والطعن فيها، بإنكار نزول الآية الثانية في أمير المؤمنين عليه السلام ليلة مبيته في فراش رسول الله صلى الله عليه وآله، حتى لو كان ذلك لا يتم إلا بنسبة نزول هذه الآية المباركة في عبد الرحمن بن ملجم قاتل أمير المؤمنين علي عليه السلام الذي لا يُعدُّ في الصحابة أصلاً!

مقابلتها بأخرى:

كما قدّمنا سابقاً، فإنّ بني أمية لم يكتفوا بمجرّد التشكيك في قصّة مبيت الإمام علي عليه السلام على فراش النبي صلى الله عليه وآله ليلة الهجرة، بل حاولوا مقابلتها بشتّى الطرق، لكي لا تبقى أي خصوصية لأمير المؤمنين عليه السلام على غيره من الصحابة.

لذلك نجد أنّه قد وقع تضخيم شديد في كتب السير والتاريخ لقصّة المبيت في الغار في ليلة الهجرة، كي تغطي على قصّة المبيت على فراش النبي صلى الله عليه وآله، وينسب الفضل بذلك لأبي بكر لا لعلي بن أبي طالب عليه السلام!

فمثلاً اختلقوا دوراً بطوليًّا لأبي بكر، فزعموا أنّه كان يحمي النبي صلى الله عليه وآله في طريق الهجرة، كما روى ذلك الحاكم بسنده عن عمر بن الخطاب،

---

(١) شرح نهج البلاغة ٤/ ٢٥٩.

قال: لقد خرج رسول الله ﷺ لينطلق إلى الغار ومعه أبو بكر، فجعل يمشي ساعة بين يديه، وساعة خلفه، حتى فطن له رسول الله ﷺ، فقال: «يا أبا بكر، ما لك تمشي ساعة بين يدي وساعة خلفي؟» فقال: يا رسول الله، أذكر الطلب فأمشي خلفك، ثم أذكر الرصد، فأمشي بين يديك، فقال: «يا أبا بكر، لو كان شيء أحببت أن يكون بك دوني؟» قال: نعم، والذي بعثك بالحق، ما كانت لتكون من ملمّة إلّا أن تكون بي دونك(١).

وزعموا أنّ النبي ﷺ قد أدميت قدماه من المشي، فحمله أبو بكر على ظهره حتّى أوصله إلى غار ثور، فقد روى البيهقي في دلائل النبوة بسنده عن عمر بن الخطاب، قال: ...فمشى رسول الله ﷺ ليلته على أطراف أصابعه حتّى حفيت رجلاه، لما رآه أبو بكر أنّها قد حفيت، حمله على كاهله، وجعل يشتدّ به حتّى أتى به فم الغار، فأنزله(٢).

وذكروا أنّ أبا بكر دخل الغار قبل رسول الله ﷺ ليقيه من الحيّات والأفاعي والعقارب، فقد روى الحاكم في المستدرك في الحديث السابق عن عمر قوله : ...فلما انتهيا إلى الغار، قال أبو بكر: مكانك يا رسول الله، حتى أستبرئ لك الغار، فدخل واستبرأه، حتى إذا كان في أعلاه ذكر أنه لم يستبرئ الحجرة، فقال: مكانك يا رسول الله، حتى أستبرئ الحجرة، فدخل واستبرأ، ثم قال: انزل يا رسول الله، فنزل (٣).

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣/ ٧؛ وقد حكم الحاكم على الخبر بالإرسال، وتبعه الذهبي في ذلك.

(٢) دلائل النبوة ٢/ ٤٧٧؛ حكم الذهبي على هذا الخبر بالنكارة في تاريخ الإسلام ١/ ٣٢٢، وضعفه الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء ٣/ ١٣٦٧.

(٣) المستدرك على الصحيحين ٣/ ٧.

بل نقلوا أنّ الحيّات والأفاعي قد لسعت أبا بكر في الغار، واستطاع الصمود وتحمّل سمومها وقايةً لرسول الله ﷺ، فقد روى البيهقي بسنده عن عمر بن الخطاب أنه قال: ...وكان في الغار خَرْقٌ فيه حيَّات وأَفَاعٍ، فخشي أبو بكر أن يخرج منهنّ شيء يؤذي رسول الله ﷺ، فألقمه قدمه، فجعلت الحيات والأفاعي تضربه وتلدغه، وصارت دموعه تنحدر، ورسول الله ﷺ يقول له: يا أبا بكر لا تحزن إنّ الله معنا، فأنزل الله سكينته أي الطمأنينة لأبي بكر، فهذه ليلته(١).

وقد اعترف جملة من علماء الحديث عند أهل السنة والجماعة بكثرة الموضوعات في باب مناقب أبي بكر، بل اعتبره بعضهم أكثر الأبواب التي وُضعت فيها أحاديث، واشتهرت بين الناس، نذكر منهم:

١- ابن الجوزي في الموضوعات تحت عنوان (باب في فضل أبي بكر الصديق)، قال: قد تعصّب قوم لا خلاق لهم يدَّعون التمسّك بالسُّنّة، فوضعوا لأبي بكر فضائل، وفيهم من قصد معارضة الرافضة بما وضعت لعلي عليه السلام(٢).

٢- المجد الفيروزآبادي، قال: وباب فضائل أبي بكر الصديق أشهر المشهورات من الموضوعات ...، وأمثال هذا من المفتريات المعلوم بطلانها ببديهة العقل(٣).

---

(١) دلائل النبوة ٢/ ٤٧٧؛ حكم الذهبي على هذا الخبر بالنكارة في تاريخ الإسلام ١/ ٣٢٢ وضعفه الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء ٣/ ١٣٦٧.

(٢) الموضوعات ١/ ٣٠٤.

(٣) سفر السعادة: ٦٤٣.

٣- العجلوني في كتابه كشف الخفاء، قال: وباب فضائل أبي بكر الصدّيق أشهر المشهورات من الموضوعات[١].

لماذا التركيز على قصة المبيت؟

قد يتبادر إلى ذهن القارئ هذا السؤال: لماذا يركّز القوم على نفي هذه الفضيلة والطعن فيها منذ زمن دولة بني أمية وإلى يومنا هذا، رغم أنّ هذه الفضيلة لم يستدل بها الشيعة لإثبات الإمامة لأمير المؤمنين عليه السلام، أو لبيان أفضليّته على غيره من الأصحاب؟!

والجواب هو: أنّ القوم فهموا أنّ لازم هذه المنقبة هو ثبوت الأفضلية لعلي بن أبي طالب عليه السلام على غيره من الصحابة، وفي المقابل التعريض بمكانة أبي بكر، بالنظر إلى تزامن الحادثتين مع بعض: المبيت والغار.

قال الدّواني: فيما يوجب ترجيحهم عليّا على أصحابه المقدّمين عليه رضي الله عنه أجمعين ونفعنا بهم: منها النوم في الفراش حين همّ قريش به؛ قلنا: مقابل بقصّة الغار لأبي بكر، بل الغار أرجح من النوم من وجوه: أحدها أنّ قصّة النوم مظنونة المتن، لأنّها جاءت مجيء السير والتواريخ، لو جحدها أحد لم يكفر، والغار مقطوع المتن؛ لأنه نزل به القرآن، ولو جحده أحد كفر[٢]!

---

(١) كشف الخفاء ٢/ ٤١٩

(٢) الحجج الباهرة: ٢٠٩؛ والعجب من هذا الرجل كيف استحلّ تكفير الناس بزعم أنّ قصّة الغار مقطوع بها؛ لأنّ قرآناً نزل فيها، والحال أنّ الآية لم تذكر أبا بكر من قريب ولا من بعيد، بل وجوده في الغار يثبت من خلال كتب التاريخ والسير، وكذلك قضيّة ←

ولذلك عمد القوم إلى إضعاف حادثة المبيت والتشكيك فيها سنداً ودلالة، وتضخيم حادثة الغار، وجعلها من غرر مناقب أبي بكر وأعظم فضائله، حتى حكموا بكفر من أنكرها:

١- قال المناوي عند تعليقه على الحديث المعروف عندهم «أبو بكر صاحبي ومؤنسي في الغار»: أي الكهف الذي بجبل ثور حين الهجرة، كما قال الله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ قالوا: من أنكر صحبة الصدّيق كفّر؛ لإنكاره النصّ الجلي[1].

٢- نقل القرطبي في تفسيره قول بعض العلماء: ومن أنكر أن يكون أبو بكر صاحب رسول الله ﷺ فهو كافر؛ لأنّه ردَّ نصّ القرآن[2].

٣- قال ابن حجر الهيتمي عند تعرّضه لآية الغار: أجمع المسلمون على أن المراد بالصاحب هنا أبو بكر، ومن ثمّ من أنكر صحبته كفر إجماعاً[3].

كما جعلوا هذه الآية المباركة نصًّا إلهيًّا على إمامة أبي بكر، رغم أنّهم يصرّون طيلة أكثر من ألف سنة على أنّ الخلافة بعد النبي ﷺ تتمّ بالشورى[4] وليست بالنصّ كما يدّعي الشيعة:

← المبيت، فإنّه قد نزل فيها قرآن، إلّا أن تشخيص المقصود من الآية وبيان سبب نزولها يكون بالرجوع لكتب التفسير والحديث والتاريخ، فحال القضيتين واحد.

(١) فيض القدير ١/ ١١٩.

(٢) تفسير القرطبي ٨/ ١٤٦.

(٣) الصواعق المحرقة ١/ ١٩٠.

(٤) ومن أهمّ ما يثبت هذا - بعيداً عن آراء المحدّثين والمتكلّمين المضطربة - ما رواه ←

١ – قال القاضي ابن العربي المالكي: ولو لم يكن معكم – أيّها السُّنّية – إلّا قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾، فجعلها في نصيف، وجعل أبا بكر في نصيف آخر، وقام معه جميع الصحابة[(١)].

٢– قال القرطبي في تفسيره: قلت: ولهذا قال بعض العلماء: في قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ ما يدلّ على أنّ الخليفة بعد النبي ﷺ أبو بكر الصديق؛ لأنّ الخليفة لا يكون أبداً إلّا ثانياً.

٣– قال شمس الدين الذهبي في المنتقى: ولا ريب أنّ الفضيلة التي حصلت لأبي بكر في الغار والهجرة انفرد بها، فتكون هذه الأفضلية ثابتة له دون عمر وعثمان وعليّ وغيرهم من الصحابة، فيكون هو الإمام، فهذا هو الدليل الصدق الذي لا كذب فيه، قال الله تعالى ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾، فأين مثل هذه الخصيصة لغير الصدّيق بنصّ القرآن؟[(٢)].

ولعلّ الذي فتح هذا الباب هو عمر بن الخطاب الذي استدلّ بهذه الآية يوم السقيفة، وكانت هي التي حسمت الموضوع لأبي بكر بحسب ما رواه النسائي بسنده عن سالم بن عبيد في حديث طول قال: ...قالت الأنصار: منّا أمير ومنكم أمير، قال عمر: سيفان في غمد واحد إذاً لا

← البخاري في صحيحه ٨/ ١٢٦ بسنده عن عبد الله بن عمر: قيل لعمر: ألا تستخلف؟ قال: إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني أبو بكر، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني رسول الله ﷺ.

(١) العواصم من القواصم: ١٩٠.

(٢) المنتقى من منهاج الاعتدال: ٤٣٦.

يصلحان، ثم أخذ بيد أبي بكر، فقال: من له هذه الثلاث: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾ من صاحبه؟ ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ من هما؟ ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ مع من؟ ثم بايعه، ثم قال: بايعوا، فبايع الناس أحسن بيعة وأجملها[1].

بين قصّة الغار وخبر المبيت:

لو عقدنا مقارنة سريعة بين قصّة الغار وخبر مبيت الإمام علي عليه السلام على فراش النبي صلى الله عليه وآله ليلة الهجرة، ودقّقنا النظر في الموقفين، فإننا سننتهي إلى النتائج التالية:

أوّلاً: أنّ مبيت الإمام علي عليه السلام كان بأمر من الله عزّ وجل ورسوله صلى الله عليه وآله، ممّا يؤكّد أهليّته لهذه المهمّة، وقدرته على القيام بها، وممّا يدلّ على هذا ما رواه:

١- ابن سعد في الطبقات: ...وأمر – رسول الله صلى الله عليه وسلم– عليّا أن يبيت في مضجعه تلك الليلة، فبات فيه علي، وتغشّى بُرداً أحمر حضرميّا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام فيه[2].

٢- الحاكم النيسابوري في المستدرك: عن عليّ عليه السلام قال: لما كان الليلة التي أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أبيت على فراشه، وخرج من مكة مهاجراً...[3]

٣- ابن عساكر في تاريخ دمشق: وأمره أن يؤدّي عنه أمانته ووصايا

---

(١) السنن الكبرى ٤/ ٢٦٤.

(٢) الطبقات الكبرى ١/ ٢٢٨.

(٣) المستدرك على الصحيحين ٣/ ٥؛ عقّب الحاكم بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

من كان يوصي إليه، وما كان يؤتمن عليه من مال، فأدّى أمانته كلّها، وأمره أن يضطجع على فراشه ليلة خرج، وقال: إنّ قريشاً لن يفقدوني ما رأوك، فاضطجع عليٌّ على فراشه[١].

وفي المقابل لا نجد نصًّا يثبت أنّ مصاحبة أبا بكر للنبي ﷺ كانت بأمر من الله عزّ وجل أو من رسوله ﷺ، بل الدليل قام على خلافها:

فرواية أبي بلج التي سيأتي الكلام فيها تثبت أنّ أبا بكر هو من بادر بلحاق النبي ﷺ، ولم يكن من المقرّر أن يرافقه في هجرته، فقد روى أحمد بن حنبل في مسنده عن ابن عباس، قال: وكان المشركون يرمون رسول الله ﷺ ، فجاء أبو بكر، وعلي نائم، قال: وأبو بكر يحسب أنّه نبي الله، قال: فقال: يا نبي الله. قال: فقال له علي: إنّ نبي الله ﷺ قد انطلق نحو بئر ميمون، فأدركه، قال: فانطلق أبو بكر، فدخل معه الغار...[٢].

وذكر السيوطي رواية أخرى تثبت نفس المعنى: عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: لما خرج رسول الله ﷺ من الليل لحق بغار ثور، قال: وتبعه أبو بكر، فلمّا سمع رسول الله ﷺ حسّه خلفه، خاف أن يكون الطلب، فلمّا رأى ذلك أبو بكر تنحنح، فلمّا سمع ذلك رسول الله ﷺ عرفه فقام له حتّى تبعه، فأتيا الغار[٣].

بل حتى رواية البخاري وهي عمدة هذا الباب، لم تذكر أنّ النبي ﷺ قد اختار أبا بكر للصحبة، بل نجدها تصرّح أنّ الرجل طلب ذلك

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٤٢/ ٦٨.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ٥/ ١٨٠؛ وسيأتي الكلام في صحّة هذه الرواية لاحقاً.

(٣) الدر المنثور ٣/ ٣٤٠.

من رسول الله ﷺ، فأجابه بالقبول:...فجاء النبي ﷺ، فاستأذن فأذن له، فدخل فقال حين دخل لأبي بكر: أخرج من عندك، قال: إنّما هم أهلك بأبي أنت يا رسول الله، قال: فإنّي قد أذن لي في الخروج، قال: فالصحبة بأبي أنت يا رسول الله، قال: نعم(١).

وشتّان بين الأمرين: بين من يختاره رسول الله ﷺ الذي لا ﴿يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ وبين من يعرض نفسه على رسول الله ﷺ ويسعى لهذا الموضوع بنفسه.

ثانياً: ثبات علي عليه السلام في هذه الليلة رغم خطورة الموقف وعزم الأعداء على التصفية الجسدية لرسول الله ﷺ، بل رغم ما تعرّض له من الأذى من قبلهم، كما دلّت على ذلك رواية أحمد بن حنبل المتقدّمة: وجعل علي يُرمَى بالحجارة كما كان يُرمَى نبي الله، وهو يتضوّر، قد لفَّ رأسه في الثوب، لا يُخرجه حتّى أصبح، ثمّ كشف عن رأسه(٢).

وفي رواية الطبري: فدخلوا الدار، وقام علي عليه السلام عن فراشه، فلما دنوا منه عرفوه، فقالوا له: أين صاحبك؟ قال: لا أدري، أو رقيباً كنت عليه؟ أمرتموه بالخروج فخرج، فانتهروه وضربوه، وأخرجوه إلى المسجد، فحبسوه ساعة، ثم تركوه، ونجّى الله رسوله من مكرهم(٣).

وفي المقابل لم نجد هذا الثبات عند أبي بكر رغم التطمينات الإلهيّة والنبويّة على أنّهم سينجون من كيد الأعداء، وقد روي عن عروة بن الزبير

---

(١) صحيح البخاري ٧/ ٣٩.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ٥/ ١٨٠.

(٣) تاريخ الطبري ٢/ ٣٧٤.

ما يؤكّد هذا المعنى: وأتى المشركون على الجبل الذي فيه الغار الذي فيه النبي ﷺ حتّى طلعوا فوقه، وسمع أبو بكر أصواتهم، فأقبل عليه الهمّ والخوف(١).

ولهذا قال محمد رشيد رضا: وقد كان الصِّدِّيق خائفاً وحزناً كما تدلّ عليه الروايات، وهو مقتضى طبع الإنسان... وكان صاحبه فيه قد ساوره الحزن والجزع في ذلك الوقت الذي كان يقول له وهو آمن مطمئن بوعد الله وتأييده ومعيّته الخاصّة(٢).

ثالثاً: نزول آية صريحة في مدح موقف أمير المؤمنين عليه السلام في ليلة الهجرة، وهي قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾ كما نصّ على ذلك جملة من المفسّرين والمحدّثين(٣).

---

(١) فتح الباري ٧/ ١٠.

(٢) رسائل السنة والشيعة ٢/ ٤٣؛ والطريف في الأمر أنّ محقّق الكتاب قد استفزّه هذا الكلام، فعلّق عليه بقوله: هذا الوصف - أعني بالجزع - لا يخلو من مبالغة قد تكون غير مقصودة؛ إذ أنّ الجزع في اللغة هو انعدام الصبر، وضعف المرء عن تحمل ما ينزل به، وكلّ ذلك لم يكن، وأبو بكر كان لا يرضى بأن يُقتل رسول الله ﷺ ويعيش هو، بل كان يختار مسارعاً أن يفدّيه بنفسه وأهله وماله.

(٣) روى الحاكم في المستدرك على الصحيحين ٣/ ٤ بسنده عن علي بن الحسين قال: إنّ أوّل من شرى نفسه ابتغاء رضوان الله علي بن أبي طالب؛ وقال المقريزي في إمتاع الأسماع ١/ ٥٧: فقام عليّ مقامه عليه السلام، وغطي ببرد أخضر، فكان أوّل من شرى نفسه، وفيه نزلت: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾؛ وقد نصّ كثير منهم على نزول الآية في صهيب الرومي، ولم يرو ذلك بنقل صحيح.

بل ذكر علماء أهل السنة عدّة روايات تذكر أنّ الله عزّ وجلّ قد باهى بعلي عليه السلام تلك الليلة، ولعلّ أشهرها ما رواه ابن الأثير في أسد الغابة: أوحى الله إلى جبريل وميكائيل عليهما السلام: إنّي آخيت بينكما، وجعلت عُمْر أحدكما أطول من عمر الآخر، فأيّكما يؤثر صاحبه بالحياة؟ فاختارا كلاهما الحياة، فأوحى الله عزّ وجلّ إليهما: أفلا كنتما مثل علي بن أبي طالب؟ آخيت بينه وبين نبيي محمد، فبات على فراشه، يفديه بنفسه، ويؤثره بالحياة، اهبطا إلى الأرض فاحفظاه من عدوّه. فنزلا، فكان جبريل عند رأس علي، وميكائيل عند رجليه، وجبريل ينادي: بخ بخ، من مثلك يابن أبي طالب يباهي الله عزّ وجلّ به الملائكة؟ فأنزل الله عزّ وجلّ على رسوله وهو متوجّه إلى المدينة في شأن علي: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾[1].

وفي المقابل لا يوجد أي مدح إلهي أو نبوي لموقف أبي بكر مع النبي صلى الله عليه وآله في الغار سوى تمسّكهم بآية الغار المعروفة، ولا تدلّ لا من قريب ولا من بعيد على مدح للرجل، بل هي أقرب للذم كما سيأتينا.

---

(١) أسد الغابة ٤/ ٢٥؛ والعجب من الألباني حيث أورد هذه الرواية في كتابه سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٠/ ٦٥٠، وشنّ عليها هجمة شرسة، وحكم عليها بالكذب والوضع، رغم أنّه لم يورد أيّ علّة في متنها، وقد سبقه لذلك ابن تيمية الحرّاني في منهاج السنة ٧/ ١١٢ حيث قال: (كذب باتفاق أهل العلم بالحديث والسيرة)، رغم أنّي لم أجد أحداً من السابقين له قد طعن في صحّة النقل.

قصة الغار في الميزان

من أشهر الآيات التي استدلّوا بها على أفضلية أبي بكر، وصحّحوا بها خلافته (آية الغار)، وهي قوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٤٠].

ولذلك ارتأيت أن أناقش ما ذكروه في تشييد الاستدلال بهذه الآية على مدّعاهم:

الوجه الأول: أخرجه الذين كفروا

قالوا: إنّ الآية ذكرت أنّ الذين أخرجوا النبي ﷺ هم الكفّار، وعليه فالذين خرجوا معه ونصروه لا بدّ أن يكونوا مسلمين مؤمنين، وبهذا يثبت إيمان أبي بكر.

وقد تمسّك بهذا الوجه ابن تيمية الحرّاني، إذ قال: وقوله: ﴿ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ ﴾ حال من الضمير في ﴿ أَخْرَجَهُ ﴾ ، أي: أخرجوه في حال كونه نبيًّا ثاني اثنين، فهو موصوف بأنّه أحد الإثنين، فيكون الإثنان مخرجين جميعاً، فإنّه يمتنع أن يخرج ثاني اثنين إلّا مع الآخر، فإنه لو أخرج دونه لم يكن قد أخرج ثاني اثنين، فدلّ على أنّ الكفّار أخرجوه ثاني اثنين، فأخرجوه مصاحباً لقرينه في حال كونه معه، فلزم أن يكونوا أخرجوهما؛ وذلك هو

الواقع، فإنّ الكفّار أخرجوا المهاجرين كلّهم كما قال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾، وقال تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ (٣٩) الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾، وقال: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ﴾، وذلك أنّهم منعوهم أن يقيموا بمكة مع الإيمان، وهم لا يمكنهم ترك الإيمان، فقد أخرجوهم إذا كانوا مؤمنين، وهذا يدلّ على أنّ الكفّار أخرجوا صاحبه كما أخرجوه، والكفّار إنّما أخرجوا أعداءهم، لا من كان كافراً منهم، فهذا يدلّ على أنّ صحبته صحبة موالاة، وموافقة على الإيمان، لا صحبة مع الكفر[(١)].

والجواب:

أوّلاً: أنّ المقدّمة التي بنى عليها ابن تيمية استدلاله، هي أنّ الكفّار قد أخرجوا أبا بكر، وهذا باطل، إذ لا يوجد أيّ دليل في كتب السيرة أنّ الكفّار قد طلبوا أبا بكر، أو أخرجوه من دياره كما أخرجوا غيره من المسلمين، بل كلّ الأخبار التاريخية تدلّ على أنّهم كانوا يطلبون النبي ﷺ ويسعون لاغتياله، ولم ينقل أيّ مؤرّخ أنّهم سعوا لطلب أبي بكر أو قتله.

بل ما نقلوه هو أنّ أبا بكر قد جهّز الراحلة للنبي ﷺ، وأنّ النبي ﷺ قد جاء بيته في نحر الظهيرة كما تقدّم، وهذا إن دلّ على شيء فيدلّ على أنّ بيت أبي بكر كان آمناً، أي أنه كان يمكنه فعل أيّ شيء، وأن قريشاً لم تكن تريد إخراج أبي بكر أو تريد به سوءاً، فكيف يدّعي ابن تيمية أنّ

---

(١) منهاج السنة ٨/ ٤٧٢.

المشركين طلبوا أبا بكر أو أخرجوه؟

ثانياً: أنّ إثبات الكفر لمن أَخرج النبي ﷺ، لا يستلزم إثبات الإيمان لمن كان معه، فإثبات شيء لشيء لا يعني نفيه عمّا سواه، فلو قلت: سرق مالي فاسق، فلا يعني هذا أنّ كلّ من لم يسرق مالي فهو عادل، وقد تقرّر في علم الأصول أنّه لا مفهوم للوصف.

ثالثاً: أنّ كتب السيرة تذكر أنّه قد رافق النبي ﷺ في رحلة الهجرة رجل آخر، وهو عبد الله بن أريقط الذي كان دليل هذه الرحلة، ولم يختلف اثنان من المؤرِّخين في أنّ هذا الرجل كان كافراً مشركاً على دين قريش!

فقد روى ابن سعد في الطبقات: واستأجر أبو بكر رجلاً من بني الديل هادياً خرِّيتاً، يقال له: عبد الله بن أريقط، وهو على دين الكفر، ولكنّهما أمناه، فارتحلا، ومعهما عامر بن فهيرة[1].

وقال ابن حبّان البستي: لما أمر الله جلّ وعلا رسوله ﷺ بالهجرة استأجر رسول الله ﷺ رجلاً من بني الديل، وهو من بني عدي، هادياً خرّيتاً - والخرّيت: الماهر بالهداية - قد غمس حلفاً في آل العاص بن وائل السهمي، وهو على دين كفّار قريش، فأمناه، ودفعا إليه راحلتيهما، وأوعداه بغار ثور بعد ثلاث[2].

وقال ابن كثير: فاستأجرا عبد الله بن أرقط، قال ابن هشام: ويقال عبد الله بن أريقط، رجلاً من بني الديل بن بكر، وكانت أمّه من بني سهم بن عمرو، وكان مشركاً، يدلّهما على الطريق، ودفعا إليه راحلتيهما، فكانتا عنده

---

(١) الطبقات الكبرى ١/ ٢٢٨.

(٢) السيرة النبوية لابن حبّان ١/ ١٢٩.

يرعاهما لميعادهما[١].

فعلى ما قاله ابن تيمية فإن آية الغار تثبت إيمان ابن أريقط، وعليه، فلا يعتدّ بأقوال جميع المؤرّخين الذين قالوا: إنّ ابن أريقط كافر؛ لأن جميع أقوالهم تعارض دلالة القرآن الكريم، وهذا لا يقوله من يحترم عقله.

وبهذا يندفع أيضاً ثلاثة من الوجوه التي ذكرها الفخر الرازي عند استدلاله بالآية، حيث قال: دلّت هذه الآية على فضيلة أبي بكر من وجوه:

الأول: أنّه عليه السلام لمّا ذهب إلى الغار لأجل أنّه كان يخاف الكفّار مِن أن يقدموا على قتله، فلولا أنّه عليه السلام كان قاطعاً على باطن أبي بكر، بأنّه من المؤمنين المحقّقين الصادقين الصدّيقين، وإلّا لما أصحبه نفسه في ذلك الموضع، لأنّه لو جوّز أن يكون باطنه بخلاف ظاهره، لخافه من أن يدلّ أعداءه عليه، وأيضاً لخافه من أن يقدم على قتله، فلمّا استخلصه لنفسه في تلك الحالة، دلّ على أنّه عليه السلام كان قاطعاً بأنّ باطنه على وفق ظاهره[٢].

قلت: اصطحاب النبي صلى الله عليه وآله أبا بكر معه لا يدل على أنّ أبا بكر من المؤمنين المحقّقين الصادقين الصدّيقين كما زعم الفخر الرازي بأي نحو، وإلّا لكانت نفس هذه الفضائل ثابتة لعبد الله بن أريقط، وهذا لا يقوله الفخر الرازي ولا غيره.

ثم قال الفخر الرازي: **الثاني**: وهو أنّ الهجرة كانت بإذن الله تعالى، وكان في خدمة رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة من المخلصين، وكانوا في النسب إلى شجرة رسول الله أقرب من أبي بكر، فلولا أنّ الله تعالى أمره بأن يستصحب أبا بكر في

---

(١) السيرة النبوية لابن كثير ٢/ ٢٣٤.

(٢) مفاتيح الغيب ٦/ ٥٠.

تلك الواقعة الصعبة الهائلة، وإلّا لكان الظاهر أن لا يخصّه بهذه الصحبة، وتخصيص الله إيّاه بهذا التشريف دلّ على منصب عال له في الدين[١].

قلت: هذا ربما يصحّ إذا كان الله تعالى أمر نبيّه بأن يستصحب معه أبا بكر، ولكنّ ذلك لم يدلّ عليه دليل، والذي ثبت أنّ أبا بكر لحق بالنبي ﷺ كما بيّنّا سابقاً، فلم يخصّ الله أبا بكر بهذه الصحبة، وعليه فما رتّبه عليه الفخر الرازي من أنّ هذا يدلّ على أنّ لأبي بكر منصباً عالياً في الدين غير صحيح.

ثمّ قال في بيان الدليل الثالث على أنّ هذه الصحبة تدلّ على فضيلة عظيمة لأبي بكر:

الثالث: أنّ كلّ من سوى أبي بكر فارقوا رسول الله ﷺ، أمّا هو فما سبق رسول الله كغيره، بل صبر على مؤانسته وملازمته وخدمته عند هذا الخوف الشديد الذي لم يبق معه أحد، وذلك يوجب الفضل العظيم[٢].

قلت: لو كان النبي ﷺ قد أخبر المسلمين بأنّه يريد الهجرة، ويريد منهم من يصاحبه ويخدمه ويعينه فخذلوه إلّا أبا بكر، لأمكن لنا أن نقول: إنّ هذه فضيلة لأبي بكر دون من سواه، ولكن الأمر تمّ مع شدّة الكتمان، وعدم علم سائر المسلمين بذلك، فقول الفخر الرازي: «إنّ باقي المسلمين فارقوا رسول الله ﷺ» غير صحيح، لأنّهم لم يعلموا بالهجرة أصلاً.

والغريب زعمه أنّ أبا بكر صبر على مؤانسة النبي ﷺ وملازمته وخدمته عند هذا الخوف الشديد الذي لم يبق معه أحد، فإن قريشاً لم تكن

---

(١) مفاتيح الغيب ٦/ ٥٠.

(٢) مفاتيح الغيب ٦/ ٥٠.

تطلب أبا بكر بشيء، ولو ظفروا بالنبي ﷺ واستطاعوا قتله، لقتلوه، وتركوا أبا بكر، فأي خوف شديد هذا الذي زعمه الفخر الرازي، ويدل على أن أبا بكر لم يكن خائفاً قول النبي ﷺ له كما جاء في الآية المباركة: ﴿لَا تَحْزَنْ﴾، ولو كان أبو بكر خائفاً لكان المناسب أن يقول له النبي ﷺ: لا تخف.

ثمّ إنّ الآية دلت على أن النبي ﷺ لما كان في الغار كان معه صاحب له، وأما أن هذا الصاحب كان في خدمة النبي ﷺ، وأنه كان صابراً على مؤانسته وملازمته وخدمته فلم يدل على ذلك دليل صحيح.

وخدمة النبي ﷺ وصحبته إنما تكون شرفاً وتدل على فضيلة إذا كانت خالصة لوجه الله تعالى، ومرضيّة عنده سبحانه، وأما إذا كانت لأغراض دنيوية أخرى كخدمة عبد الله بن أريقط فلا تدلّ على أي فضيلة، ومن يدّعي أنّ صحبة أبي بكر تدلّ على فضيلة، فعليه أن يثبت أوّلاً أنّها مرضية عند الله سبحانه، وإلّا فلا نسلّم بأنّها فضيلة له أصلاً.

الوجه الثاني: ثاني اثنين

قالوا: إنّ هذا التعبير يكشف عن أنّ أبا بكر هو الثاني بعد النبي ﷺ بلا فصل، ومن كانت هذه صفته وجب أن يكون الخليفة بعد الرسول الأعظم ﷺ مباشرة.

قال الفخر الرازي: إنّه تعالى سمّاه ثاني اثنين، فجُعل ثاني محمد عليه السلام حال كونهما في الغار، والعلماء أثبتوا أنّه كان ثاني محمد في أكثر المناصب الدينية، فإنّه ﷺ لّما أرسل إلى الخلق وعرض الإسلام على أبي بكر آمن أبو بكر، ثم ذهب وعرض الإسلام على طلحة والزبير وعثمان بن عفان

وجماعة آخرين من أجّلة الصحابة، والكلّ آمنوا على يديه، ثم إنّه جاء بهم إلى رسول الله ﷺ بعد أيام قلائل، فكان هو ثاني اثنين في الدعوة إلى الله، وأيضاً كلّما وقف رسول الله ﷺ في غزوة، كان أبو بكر يقف في خدمته ولا يفارقه، فكان ثاني اثنين في مجلسه، ولمّا مرض رسول الله ﷺ قام مقامه في إمامة الناس في الصلاة فكان ثاني اثنين، ولما توفّي دفن بجنبه، فكان ثاني اثنين هناك أيضاً... فالمراد بقوله تعالى: ﴿ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ ﴾ تخصيصه بهذه الصفة في معرض التعظيم[١].

والجواب:

أوّلاً: لا شكّ أنّ (ثانيَ) في الآية المباركة هو حال للمُخْرَج وهو النبي ﷺ، فالمراد من ثاني اثنين هو النبي ﷺ وليس أبا بكر، وهذا يفسد كلّ استدلاله على أنّ المراد من الثاني هو أبو بكر، وليس كذلك كما تبيّن.

ثانياً: أنّ ما استظهره الفخر الرازي بعيد كلّ البعد عن تعبير القرآن، إذ أنّه لا دلالة لقوله: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾ سوى الإخبار عن العدد، ومثل هذا لا يُشترط فيه وحدة إلّا وحدة الجنس أو النوع، أمّا وحدة الدين أو المعتقد فلم يقل أحد باشتراطها، لذلك يطلق على المسلم الذي يرافقه مسلم (ثاني اثنين)، ويطلق أيضاً على المسلم الذي يرافقه كافر.

ومن هنا نجد أنّ القرآن استخدم تعبيراً مشابهاً في حقّ الباري عزّ وجل: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾، ولم يقل أحد: إنّ المراد من الثلاثة أو الخمسة هم خصوص المؤمنين!

---

(١) مفاتيح الغيب ٦/ ٥٠.

ولذلك نجد أنّ الآلوسي قد اعترف بهذا الأمر، فقال في تفسيره: لا يخفى أنّ ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾ وكذا ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ إنّما يدلّان بمعونة المقام على فضل، ولا ندّعي دلالتهما مطلقاً، ومعونة المقام أظهر من نار على علم، ولا يكاد ينتطح كبشان في أنّ الرجل لا يكون ثانياً باختياره لآخر ولا معه في مكان إذا فرّ من عدوّ ما لم يكن معوّلاً عليه متحقّقاً صدقه لديه، لاسيما وقد ترك الآخر لأجله أرضاً حلّت فيها قوابله، وحلّت عنه بها تمائمه، وفارق أحبابه، وجفا أترابه، وامتطى غارب سبسب يضلّ به القطا، وتقصر فيه الخطا[١].

وكلامه صريح أنّ التعظيم لا يستفاد من حاقّ اللفظ بل هو مستفاد من القرائن الخارجية كاصطحاب النبي صلى الله عليه وآله لأبي بكر دون غيره، وقد ذكرنا جواب ذلك في الإشكال الأوّل وبينّا أنّها محض دعاوى لم تقم بحجة بل الدليل على خلافها.

كما أنّ ما ادعاه الفخر الرازي من أن أبا بكر ثاني اثنين في الدعوة فرية لم تخطر ببال أبي بكر؛ لأن أكثر المسلمين دَعَوا أحبابهم وأقرباءهم للإسلام، وكان الرجل المسلم يدعو غيره سرًّا حتى انتشر الإسلام في مكة، ولو سلّمنا أن أبا بكر دعا طلحة والزبير وعثمان بن عفان وجماعة آخرين فإنّ هذا لم يكن مخصوصاً بأبي بكر حتى يكون ثاني اثنين في الدعوة.

والغريب ما قاله من أنّ النبي صلى الله عليه وآله كلّما وقف في غزوة، كان أبو بكر يقف في خدمته ولا يفارقه، فهو ثاني اثنين في مجلسه، وهذا ذمّ لأبي بكر وليس بمدح، فإنّه لم يسل سيفاً في سبيل الله، ولم ينل من المشركين نيلاً،

(١) روح المعاني ٥/ ٢٩١.

فكيف يكون ذلك مدحاً له؟!

وأما زعمه أن أبا بكر ثاني اثنين لأنه قام مقام رسول الله ﷺ في إمامة الناس في الصلاة لّما مرض النبي ﷺ، فهذا فيه كلام طويل، ونحن لا نسلم أن النبي ﷺ أمره بأن يصلي بالناس، وفي رواية عائشة في صحيح البخاري ما يدل على ذلك، وهو قولها: فخرج أبو بكر فصلّى، فوجد النبي ﷺ من نفسه خفة، فخرج يهادى بين رَجُلين، كأني أنظر رجليه تخطّان من الوجع، فأراد أبو بكر أن يتأخّر، فأومأ إليه النبي ﷺ أن مكانك، ثم أُتي به حتى جلس إلى جنبه...[1].

ولو كان النبي ﷺ أمر أبا بكر أن يصلي بالناس لما خرج بعد ذلك يهادى بين رجلين، مع شدة وجعه، حتى إن رجليه تخطان بالأرض، وهذا يدل على أن النبي ﷺ أراد أن يبين للناس أنه لم يأمره بالصلاة أصلاً.

والذي يضحك الثكلى قول الفخر الرازي: «ولما توفّي دُفن بجنبه، فكان ثاني اثنين هناك أيضاً»، مع أن دفن أبي بكر بجانب النبي ﷺ لم يكن بأمر الله تعالى ولا بأمر رسوله ﷺ، ولم يكن باختيار أبي بكر، مع أنه بعد دفن عمر معهم صار أبو بكر ثالث ثلاثة، ولم يبق ثاني اثنين!!

الوجه الثالث: الاجتماع في الغار

قالوا: إنّ اختصاص أبي بكر بالاجتماع مع رسول الله ﷺ في الغار، وفي هذه الظروف الصعبة، وإخبار الله عزّ وجلّ بهذا الاجتماع فضيلة له، إذ أنّه في مثل هذه المواقف لا يبقى مع الإنسان إلّا أقرب الناس إليه.

وقد ذكر خصم الشيخ المفيد رضي الله عنه هذا الوجه في مناظرته المعروفة

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٣٣.

حول آية الغار، قال: إنّه وصفهما بالاجتماع في مكان واحد تأليفاً بينهما فقال: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾[١].

والجواب:

أوّلاً: لا توجد أيّ فضيلة بالاجتماع في مكان واحد، فلا العقل ولا الشرع والعرف يعتبر مجرّد الاجتماع في ظرف مكاني أو حتى زماني واحد فضيلة أو منقبة، وإلّا فيوميًّا يجتمع في المحاكم القاضي والظالم والمظلوم والشهود العدول وشهود الزور، ولم يعتبر أحد أنّ مثل هذا الاجتماع فيه تزكية للظالم أو لشهود الزور.

وهذا ما أجاب به الشيخ المفيد رضي الله عنه على هذا الاستدلال الركيك، حيث قال: وأمّا قولك وصفهما بالاجتماع في المكان فإنّه كالأول، لأنّ المكان يجتمع فيه المؤمنون والكفار، كما يجتمع العدد للمؤمنين والكفار، وأيضاً فإنّ مسجد النبي صلى الله عليه وآله أشرف من الغار، وقد جمع المؤمنين والمنافقين والكفار، وفي ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ ۝٣٦ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾، وأيضاً فإنّ سفينة نوح عليه السلام قد جمعت النبي والشيطان والبهيمة، فبان لك أنّ الاجتماع في المكان لا يدلّ على ما ادّعيت من الفضل[٢].

ثانياً: أنّ مردّ الاستدلال بهذا الأمر هو توهّم اختيار النبي صلى الله عليه وآله لأبي بكر في هذه الرحلة الخطرة، والحال أنّ هذا لم يثبت كما قدّمنا، وباب الاحتمالات واسع، فلعلّ النبي صلى الله عليه وآله قد احتاج إليه في رعاية الرواحل كما

---

(١) كنز الفوائد ١/ ٢٠٢.

(٢) كنز الفوائد ١/ ٢٠٢.

احتاج لابن أريقط في معرفة الطريق المناسب للوصول إلى يثرب.

وعليه فلا يمكن التمسّك بهذا الوجه بأيّ حال من الأحوال.

الوجه الرابع: إطلاق الصحبة

قالوا: إنّ القرآن الكريم قد شهد بصحبة أبي بكر، وأضافه للنبي ﷺ، ولا شكّ أنّ مثل هذا الأمر فضل لا يدانيه فضل.

قال الرازي: إنّه تعالى وصف أبا بكر بكونه صاحباً للرسول، وذلك يدلّ على كمال الفضل، قال الحسين بن فضيل البجلي: من أنكر أن يكون أبو بكر صاحب رسول الله ﷺ كان كافراً، لأنّ الأمة مجمعة على أنّ المراد من ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾ هو أبو بكر، وذلك يدلّ على أنّ الله تعالى وصفه بكونه صاحباً له[1].

والجواب:

لا شكّ أنّ القرآن الكريم قد نزل بلغة العرب، وعليه فعند النزاع في أي عبارة أو كلمة فيه لا بدّ من الرجوع إلى الاستعمال العربي لها في زمن النصّ، لنعلم حقيقة المراد منها.

وبما أنّنا تنازعنا في دلالة الصاحب: هل تدلّ على الفضل أم لا؟ لا بدّ أن نجعل القول الفصل في هذه المسألة كلام العرب في الشعر والنثر، والاستعمالات الشرعية لهذه المفردة في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، لنقف على حقيقة الأمر ونقطع النزاع.

وبالرجوع إلى كلمات علماء اللغة نجد أنّهم ذكروا أنّ الأصل (ص ح

---

(١) مفاتيح الغيب ٦/ ٥١.

ب) موضوع لمقارنة الشيء ومقاربته، أو بتعبير آخر يدلّ على نحو من الملازمة بين شيئين، قال ابن فارس: الصاد والحاء والباء أصل واحد يدلّ على مقارنة شيء ومقاربته، من ذلك: الصاحب، والجمع الصحب، كما يقال: راكب وركب، ومن الباب: أصحب فلان إذا انقاد، وأصحب الرجل إذا بلغ ابنه، وكل شيء لاءم شيئاً فقد استصحبه، ويقال للأديم إذا ترك عليه شعره: مصحب، ويقال: أصحب الماء إذا علاه الطحلب(١).

ومن هنا فلا يوجد أيّ شرط في المتقارنين وأي دلالة على جهة اتحاد بينهما سوى مجرّد المعية العامة، قال الراغب الأصفهاني: الصاحب: الملازم، إنساناً كان أو حيواناً أو مكاناً أو زماناً، ولا فرق بين أن تكون مصاحبته بالبدن وهو الأصل والأكثر، أو بالعناية والهمة(٢).

وكلام الراغب متين جدّا، إذ أنّه بالرجوع إلى استعمالات العرب لمفردة (صاحب) نجد أنّهم لا يشترطوا حتّى وحدة الجنس، فاستعملوها لمن لازم الحيوان، فقالوا:

إنَّ الحِمَارَ مَعَ الحَمِيْرِ مَطِيَّةٌ ... فَإِذَا خَلَوْتَ بِهِ فَبِئْسَ الصَّاحِبُ

واستعملوها لمن لازم جماداً، فقالوا:

زُرْتُ هِنْداً وَذَاكَ غَيْرُ اخْتِيَانِ ... وَمَعِي صَاحِبٌ كَتُومُ اللِّسَانِ

ويريد بالصاحب الكتوم اللسان: سيفه، فسمّاه صاحباً مع أنه جماد.

وإذا عدنا إلى القرآن الكريم نجد أنّه قد جرى على الاستعمال العربي،

---

(١) مقاييس اللغة ٣/ ٣٣٥.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن: ٤٧٥.

فأطلق الصاحب على من لازم حيواناً، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾، إذ أنّ المراد هنا من صاحب الحوت هو النبي يونس عليه السلام، وأطلق الصاحب أيضاً على من لازم جماداً، فقال: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُواْ مِنْ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا ﴾، وفي قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ أَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ لَظَٰلِمِينَ ﴾، والأَيْكَة: هي الشجر الملتف، وجمعها: أَيْك، وفي قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾، بل استعمل حتى في الظرف الزماني كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّآ أَصْحَٰبَ ٱلسَّبْتِ﴾.

فلا يشترط أيّ نوع من التجانس بين الصاحب والمصحوب بحسب الإطلاق القرآني، ولذلك نجد أنّ القرآن قد أطلقه حتّى على الكافر، كقوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا ﴾.

بل حتّى لو جئنا إلى النبي صلى الله عليه وآله فإنّنا نجد أنّ القرآن الكريم قد عبّر عن العلاقة بينه وبين كفّار قريش بالصحبة، فقد قال عزّ من قائل: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾، وقال في آية أخرى: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾، ولم يدّع عاقل أنّ هذا الاطلاق يلزم منه الشرف لقريش!

ولهذا اعترف الآلوسي بعدم دلالة لفظ الصاحب على المدّعى دون الارتكاز على القرائن الخارجية، قال: والصحبة اللغوية وإن لم تدلّ بنفسها على المدّعى، لكنها تدلّ عليه بمعونة المقام أيضاً، فإضافة صاحب إلى الضمير للعهد، أي صاحبه الذي كان معه في وقت يجفو فيه الخليل خليله ورفيقه الذي فارق لمرافقته أهله وقبيله[1].

(١) روح المعاني ٥/ ٢٩٢.

وقد اعترض الفخر الرازي على هذا بقوله: إنّ هناك وإن وصفه بكونه صاحباً له ذكراً إلّا أنّه أردفه بما يدل على الإهانة والإذلال، وهو قوله: ﴿أَكَفَرْتَ﴾، أمّا ههنا فبعد أن وصفه بكونه صاحباً له، ذكر ما يدلّ على الإجلال والتعظيم، وهو قوله: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾، فأيّ مناسبة بين البابين لولا فرط العداوة[١]؟

وللجواب على اعتراضه نقول: إنّ ما ذكره الرازي عليه لا له، إذ أنّه وافق الآلوسي في النتيجة، حيث سلّم ضمناً بعدم دلالة لفظ الصحبة على أيّ فضيلة، إلّا بالاستعانة بالقرائن الأخرى، وقد ذكر الرازي أنّ القرينة هي الجزء اللاحق من الآية، وهو قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾، وسيأتيك أنّ هذا التعبير أيضاً لا دلالة فيه على المدح والإجلال.

الوجه الخامس: المعيّة الإلهية

قالوا: إنّ أعظم منقبة في الآية لأبي بكر هي أنّ الله عزّ وجل (معه)، وهذه المعيّة هي خصوصية له انفرد بها عن بقية الصحابة.

قال الرازي: في دلالة هذه الآية على فضل أبي بكر، قوله: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾، ولا شكّ أنّ المراد من هذه المعيّة: المعيّة بالحفظ والنصرة والحراسة والمعونة، وبالجملة فالرسول عليه الصلاة والسلام شرك بين نفسه وبين أبي بكر في هذه المعيّة. فإن حملوا هذه المعية على وجه فاسد، لزمهم إدخال الرسول فيه، وإن حملوها على محمل رفيع شريف، لزمهم إدخال أبي بكر فيه، ونقول بعبارة أخرى: دلّت الآية على أنّ أبا بكر كان الله معه، وكلّ من كان الله معه فإنّه يكون من المتقين المحسنين، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ

---

(١) مفاتيح الغيب ٦/ ٥١.

﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ﴾، والمراد منه الحصر، والمعنى: إنّ الله مع الذين اتّقوا، لا مع غيرهم، وذلك يدلّ على أن أبا بكر من المتّقين المحسنين[1].

والجواب:

إن هذه الفقرة من الآية لا تدلّ على أيّ فضيلة لأبي بكر، إذ أنّه يمكن حمل هذه المعيّة على وجوه:

الأول: أن يقال: إنّ هذه المعيّة هي المعيّة العامّة، وهي إحاطته جلّ شأنه بكلّ الموجودات وعلمه بها، وهي التي ذُكرت في جملة من آيات القرآن، منها قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾، وقوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ وَلَا خَمۡسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمۡ وَلَآ أَدۡنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمۡ أَيۡنَ مَا كَانُواْۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ وغيرهما من الآيات الأخرى التي أشارت إلى هذا النوع من المعيّة.

فإن قيل: ما فائدة هذه المعيّة العامّة في هذا المورد الخاص إذا كان يشترك فيها كلّ البشر والشجر والحجر والمدر، ﴿وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ﴾؟

قلنا: ذكر المفسّرون أنّ أبا بكر قد ظهرت عليه علامات الخوف من اطلاع قريش على أمرهما، وبالتالي التعرّض لكيدهم، ومن هنا ذكّره النبي ﷺ بأنّ كلّ شيء يجري بعين الله جلّ جلاله، فلا بدّ من الصبر على ما سيقع وإن كان مكروهاً، من باب التسليم لقضاء الله وقدره.

الثاني: أن يقال: إنّ المعية خاصّة، وهي معيّة تأييد ونصرة، من قبيل

---

(١) مفاتيح الغيب ٦/ ٥١.

معيّة موسى وهارون: ﴿ قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾، إلّا أنّ المقصود منها هو النبي ﷺ ومن آمن معه حقًّا كأمير المؤمنين عليه السلام ومن بقي معه بمكّة.

فإن قيل: ما علاقة علي عليه السلام وبقية مسلمي مكّة بالموضوع، وهم غُيَّب، وأبو بكر حاضر وشاهد؟

قلنا: أمير المؤمنين عليه السلام شريك في قضية الهجرة، وهو قد بقي في مكة المكرّمة مع مجموعة من المسلمين، ولا شك في أن الله تعالى كان مع النبي ﷺ والذين آمنوا في ليلة الهجرة وأيامها بالتأييد والنصر.

وأمّا حزن أبي بكر فمن الواضح أنه كان على شرّ وقع به، أو على خير فاته، لأن الحزن لا يكون إلا على هذين الأمرين، خصوصاً أنّ الآية عبّرت بالحزن ولم تعبّر بالخوف، وقد نصّ أهل اللغة على وجود فرق بينهما، إذ أنّ الحزن يكون على ما فات وانقضى، وأمّا الخوف فيكون لما يُستقبَل من الأحداث.

فالاضطراب القلبي الذي يسبّبه التفكير في ما سيحصل من المشركين لو عرفوا بوجود النبي ﷺ وصاحبه في الغار هو خوف، بخلاف الاضطراب الذي يسبّبه التفكير في ما لأبي بكر من فوات نفع أو حصول ضرر فإنّه حزن بلا ريب.

ومن هنا نعلم أنّه لا مانع من حمل المعيّة الخاصّة على النبي ﷺ مع معاشر المسلمين المؤمنين الذين بقوا في مكّة وعلى رأسهم أمير المؤمنين عليه السلام، ولا يكون هذا ضرباً من التكلّف أو ليّ لعنق الآية.

الثالث: أن يقال: إنّ المقصود في هذه الآية المعيّة الخاصة كما تقدّم

بيانه، إلّا أنّها خاصّة بالنبي المصطفى ﷺ ولا تشمل غيره من الناس حتّى أبي بكر الذي كان معه في الغار.

فإن قيل: كيف يصار إلى مثل هذا والحال أنّ الآية وردت بصيغة الجمع: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾؟

قلنا: لا يمتنع ذلك عقلاً ولا شرعاً ولا عُرفاً، إذ لا مانع أن يعبّر النبي ﷺ عن ذاته بصيغة الجمع تفخيماً كما هو معروف عند أهل اللغة، وهذا هو جواب الشيخ المفيد رضي الله عنه عن هذه الجزئية، حيث قال: وأمّا قولك: إنّه قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾، فإنّ النبي ﷺ أعلمه أنّ الله معه خاصّة، وعبّر عن نفسه بلفظ الجمع، فقال ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[1].

بل هذا هو الوجه الأقرب للآية والمناسب لمقتضي السياق، إذ أنّ المدّعى عند مفسّري أهل السنة والجماعة أنّ حزن أبي بكر - أي خوفه - كان لأجل النبي ﷺ، واستماتوا في إنكار كون خوفه على نفسه وعلى حاله، ومن هنا فإنّه من المناسب أن يُجيبه النبي ﷺ بجواب يرفع عنه هذا الخوف، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾، أي لا تخف، إنّ الله ناصري، فلا تحمل همّ التفكير في نجاتي من الأعادي.

وقد ورد ذكر النبي ﷺ في القرآن الكريم بلفظ الجماعة، كما في قوله تعالى: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ فَأۡتُواْ بِعَشۡرِ سُوَرٖ مِّثۡلِهِۦ مُفۡتَرَيَٰتٖ وَٱدۡعُواْ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١٣ فَإِلَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلۡمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾، فالمراد من ﴿فَإِلَّمۡ

---

(١) كنز الفوائد ١/ ٢٠٤.

يَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ﴾ هو الرسول المصطفى ﷺ بقرينة التحدّي في الآية السابقة.

وكذا في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾، فقد ذهب جملة من المفسّرين إلى أنّ مجيء ﴿ طَلَّقۡتُمُ ﴾ بصيغة الجمع إنما هو من باب التفخيم، قال القرطبي: الخطاب للنبي ﷺ، خوطب بلفظ الجماعة تعظيماً وتفخيماً[(١)].

وبهذه الوجوه الثلاثة يتبيّن أنّ دعوى اختصاص أبي بكر بالمعيّة الإلهية بعيد جدّا، والاستدلال بالآية على هذا الزعم غير تام، لوجود هذه الاحتمالات الثلاثة، وكما يقال: إذا ورد الاحتمال بطل الاستدلال.

الوجه السادس: نزول السكينة

قالوا: إنّ الله عزّ وجل قد خصّ أبا بكر بنزول السكينة عليه، وهذا فضل ما بعده فضل، إذ أنّ هذا الأمر يدلّ على عناية إلهية خاصّة به لم تعهد في بقيّة الصحابة.

والجواب:

أوّلاً: لو سلّمنا بنزول السكينة على أبي بكر، فإنّه لا فضل ولا تميّز له على بقية المسلمين، إذ أنّ القرآن قد نقل لنا في عدّة موارد أن الله تعالى قد أنزل فيها سكينته على المؤمنين:

منها: قوله تعالى: ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيۡهِمۡ وَأَثَٰبَهُمۡ فَتۡحٗا قَرِيبٗا﴾، ولا شكّ

---

(١) تفسير القرطبي ١٨/ ١٤٨.

أنّ هناك تفاوتاً في الفضل بين الذين بايعوا تحت الشجرة، بل لا نبالغ إذا قلنا: إنّه لا يمكن الحكم بإيمان كلّ من شهد تلك البيعة، إذ أنّ القرآن قد جعل احتمال النكوص وعدم الالتزام بهذه البيعة أمراً وارداً، حيث قال سبحانه: ﴿فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَـٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾، بل ثبت في التاريخ أنّ بعض الذين شهدوا هذه البيعة قتل بعضاً آخر ممن شهدوها أيضاً!

قال ابن حزم: وعمّار رضي الله عنه قتله أبو الغادية يسار ابن سبع السلمي، شهد بيعة الرضوان، فهو من شهداء الله له بأنّه علم ما في قلبه، وأنزل السكينة عليه ورضي عنه، فأبو الغادية متأوّل مجتهد، مخطئ فيه، باغ عليه، مأجور أجراً واحداً[1].

ومنها: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾، فإنّ السكينة نزلت على المؤمنين الذين كانوا في ضمن جيش المسلمين، والحال أنّ الله عزّ وجل قد أخبرنا أنّ قسماً كبيراً من الجيش قد ولّى الدبر، قال تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۙ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ۙ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾، ومن غير المستبعد أن يكون بعض هؤلاء الفارّين قد أنزلت عليهم السكينة في غير هذا اليوم، فهل يمكن أن تُدّعى لهؤلاء الفارّين المكانة العالية والدرجة الرفيعة؟

ثانياً: لو سلّمنا بنزول السكينة على أبي بكر فإنّ ذلك لا يضيف له أيّ

---

(١) الفصل في الملل والنحل ٤/ ١٢٥.

فضل، إذ قد يقال: إنّه لم يكن مقصوداً أوّلاً وبالذات، بل ثانياً وبالعرض، وبيانه أنّ الله عزّ وجل أراد لنبيّه السلامة في هذه الرحلة الطويلة، وأن يوفّر له كلّ سبل الحماية، فسخّر كلّ شيء لخدمته حتّى الحمامة والعنكبوت!

وبما أنّ أبا بكر كان خائفاً بحسب ما ذكره المفسّرون، حتى ظهر عليه الاضطراب، فإنّ مقتضى مصلحة حفظ النبي ﷺ تدعو لتسكينه، لكي لا يكون خوفه سبباً في إرشاد المشركين إلى النبي ﷺ، إذ أنّ من آثار الخوف أن يرتعش جسم الإنسان، وتتسارع أنفاسه حتّى يسمعها البعيد، وتفقد حركاته طابع الاتّزان.

وعليه فنزول السكينة في حقيقة الأمر هي شدّ لقلب أبي بكر حماية لرسول الله ﷺ وحفظاً له، ولا منقبة لأبي بكر فيها، ألا ترى أنّهم نقلوا تذلّل الدواب له كجمل سراقة ليلة الهجرة، وجمل الأنصار الذي سجد له، وغيرهما من المعجزات الكثيرة، ولم يدّع أحد فيها فضيلة للدواب، بل جعلوها من كرامات المصطفى ﷺ.

ثالثاً: أنّ نزول السكينة على أبي بكر أمر مختلَف فيه بين المفسّرين، إذ أنّ كثيراً منهم قد نصّ على أنّ السكينة قد نزلت على رسول الله ﷺ، لا على أبي بكر، بل لا أبالغ إذا قلت: إنّ أكثر المفسّرين قد ذهبوا إلى أن السكينة نزلت على النبي المصطفى ﷺ!

فمن الذين نصّوا على ذلك:

١- شيخ مفسري أهل السنة: محمد بن جرير الطبري، حيث قال: يقول تعالى ذكره: فأنزل الله طمأنينته وسكونه على رسوله، وقد قيل: على أبي بكر[(١)].

---

(١) تفسير الطبري ١٠/ ١٧٧؛ وعبّر عن القول الثاني بـ «قيل»، وهو مشعر بالتوهين والتضعيف كما لا يخفى.

٢- أبو حيّان الأندلسي، قال: والضمير في ﴿عَلَيْهِ﴾ عائد على صاحبه، قاله حبيب بن أبي ثابت، أو على الرسول، قاله الجمهور(١).

٣- ابن كثير الدمشقي، قال: ولهذا قال تعالى: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ﴾، أي تأييده ونصره عليه، أي على الرسول ﷺ في أشهر القولين(٢).

ومع أن القول المشهور عند أهل السنة هو نزول السكينة على خصوص النبي ﷺ دون أبي بكر، كيف يمكن جعل هذا الأمر فضيلة ظاهرة لأبي بكر والصدح بها ليلاً ونهاراً؟

والنتيجة أن ما ذُكر من وجوه في هذه الآية لا يصلح لإثبات مجرّد الفضل لأبي بكر في الغار، فضلاً عن إثبات أفضليته على بقيّة الصحابة، فضلاً عن أن تكون دليلاً صريحاً على الخلافة!

خلاصة القول في (السكينة)

كثر الكلام بين المفسّرين في من نزلت عليه السكينة في آية الغار، والسبب في ذلك هو الاختلاف في مرجع الضمير في قوله: ﴿عَلَيْهِ﴾، هل هو النبي المصطفى ﷺ، أو الصاحب في الغار؟

وقد تمسّك بعض المفسّرين بجملة من الأمور، لإثبات أنّ السكينة قد نزلت على أبي بكر، نذكر منها:

أولاً: قرّر علماء اللغة العربية أنّ الضمير لا بدّ أن يرجع على أقرب

---

(١) البحر المحيط ٥/ ٤٥.

(٢) تفسير ابن كثير ٢/ ٣٧٣.

المذكورات، وبما أنّ أقرب مذكور في الآية هو الصاحب، فلا بدّ من رجوع الضمير عليه.

قال الرازي: إنّ الضمير يجب عوده إلى أقرب المذكورات، وأقرب المذكورات المتقدّمة في هذه الآية هو أبو بكر، لأنّه تعالى قال: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾، والتقدير: إذ يقول محمّد لصاحبه أبي بكر: ﴿لَا تَحْزَنْ﴾، وعلى هذا التقدير: فأقرب المذكورات السابقة هو أبو بكر، فوجب عود الضمير إليه[1].

والجواب: أنّ ما استند إليه الرازي - وهو وجوب عود الضمير إلى أقرب المذكورات - إنما يصحّ إذا لم يكن في الكلام أي قرينة تدل على عود الضمير على اسم بعينه، وأما مع وجود القرينة الدالة على عود الضمير فلا يمكن الأخذ بهذه القاعدة وطرح القرينة، ويمكن معرفة عود الضمير في قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِ﴾، بسياق الآية، لأنّا لو قرأنا السياق من أوّله لوجدنا أنّ الضمائر كلّها تشترك في عودها على النبي ﷺ، وهذا الضمير واحد من تلك الضمائر، فحاله حالها.

فالآية تبدأ بقوله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾، ولا شكّ أنّ الضميرين في ﴿تَنصُرُوهُ﴾ وفي ﴿نَصَرَهُ﴾ يعودان على النبي ﷺ، ثمّ قال: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ولا خلاف أنّ المقصود بها رسول الله ﷺ، حتى نصل إلى قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾، والهاء كما هو معروف ترجع أيضاً للنبي ﷺ، وبعدها مباشرة جاء: ﴿فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾، ومقتضى السياق يجعلنا نحكم بأنّ الضمير فيها على

---

(١) مفاتيح الغيب ٦/ ٥٢.

نسق الضمائر المتقدّمة يرجع إلى النبي محمد صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

والذي يؤكّد هذا أنّ الآية التي تليها: ﴿وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا﴾، وقد أجمع المفسّرون على أنّ الضمير في قوله: ﴿وَأَيَّدَهُۥ﴾ يعود على المصطفى صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وبالتالي فإرجاع الضمير في ﴿عَلَيْهِ﴾ على أبي بكر مضافاً إلى أنه لا دليل عليه، فإنه يلزم منه خروج الكلام عن مقتضى السياق، وتفكيك في الضمائر وهذا بعيد.

بل يمكن أن نقول: إن كلمة: «صاحبه» في قوله: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾ مضاف ومضاف إليه، والمراد بالمضاف وهو الصاحب: أبو بكر، والمراد بالمضاف إليه هو رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، ولا شك في أن المضاف إليه أقرب من المضاف، ومقتضى عود الضمير على الأقرب، هو عوده على معنى المضاف إليه، وبهذا نخلص إلى أن الضمير في قوله: ﴿عَلَيْهِ﴾ يعود على رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، لا على أبي بكر.

هذا وقد أجاب بعضهم على هذا الاعتراض بقوله: إنّ التفكيك بين الضمائر قد سُمع في كلام العرب، واستُعمل في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ ۚ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾، فالضمير في (تعزّروه وتوقّروه) راجع للنبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والضمير في تسبّحوه راجع لله عزّ وجل كما لا يخفى[1].

وهذا الاعتراض لا يصلح في المقام، إذ أنّنا لا ننكر أساس إمكانية التفكيك بين الضمائر لكي يحتجّ بمثل هذا، بل غاية ما أنكرناه أنّ المقام لا يساعد على هذه الدعوى، فالآية التي ذكرها تحتوي على قرينة قطعية تمنع

---

(١) زاد المسير ٢/ ٢٦١.

اللبس في المعنى، وهي أنّ التسبيح لا يليق إلّا لله عزّ وجلّ، ولا يمكن أن يراد به النبي صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَآلِهِ، وقد قرّر علماء النحو أنّه في حال وضوح المعنى وأمن اللبس يجوز فيه ما لا يجوز في غيره، حتى إنّهم نصّوا على جواز نصب الفاعل ورفع المفعول في نحو: «خَرَقَ الثوبُ المسمارَ»، و«كَسَرَ الزجاجُ الحجرَ»[١].

أمّا في مقامنا هذا فدعوى التفكيك بين الضمائر غير تامّة، إذ أنّ كلا الطرفين يمكن أن يكون محلّا للسكينة النازلة من الله عزّ وجلّ، ولا يوجد أدلّ على هذا من وقوع الاختلاف بيننا في من نزلت عليه السكينة!

وقد التفت الرازي إلى هذا الإشكال الذي يرد على أصحاب هذا القول، فلم يشر إليه من قريب ولا من بعيد، بل ذهب إلى قول آخر لعلّه من أعجب ما قيل في هذه الآية!

فللتهرّب من هذا الإشكال زعم أنّ قوله تعالى: ﴿وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا﴾ ليست معطوفة على قوله تعالى: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ﴾، بل هي معطوفة على أوّل الآية، وهي قوله عزّ من قائل: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾، وكلتا الآيتين تتحدّث عن موقعة بدر، لا عن قصّة الغار!

قال الرازي: فإن قيل: وجب أن يكون قوله: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ﴾ المراد منه أنّه أنزل سكينته على قلب الرسول، والدليل عليه أنّه عطف عليه قوله: ﴿وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا﴾، وهذا لا يليق إلّا بالرسول،

---

(١) كلمة: «الثوب» مفعول به، وكلمة «المسمار» فاعل، لكن رُفع المفعول هنا، ونُصب الفاعل على غير القياس، وكذا كلمة «الزجاج» فإنها مفعول به، والفاعل هو «الحجر». وهذا يُحفَظ ولا يقاس عليه.

والمعطوف يجب كونه مشاركاً للمعطوف عليه، فلمّا كان هذا المعطوف عائداً إلى الرسول وجب في المعطوف عليه أن يكون عائداً إلى الرسول؛ قلنا: هذا ضعيف، لأنّ قوله: ﴿وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا﴾ إشارة إلى قصّة بدر، وهو معطوف على قوله: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾، وتقدير الآية ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ في واقعة الغار ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا﴾ في واقعة بدر، وإذا كان الأمر كذلك فقد سقط هذا السؤال[1]!

ومن يقرأ الآية يعلم أنّها من أوّلها إلى آخرها نازلة في سياق واحد، ولم تنقل كتب التفسير والقراءات وعلوم القرآن هذا المعنى، والظاهر أنّ تعصّب الرازي لجدّه[2] أبي بكر جعله يأتي بهذه العجائب المضحكة.

وعليه فإنّ دعوى رجوع كلّ الضمائر للنبي ﷺ باستثناء الضمير في ﴿عَلَيْهِ﴾ أمر بعيد جدّا، لعدم وجود القرائن التي تصرفه إلى أبي بكر، والمثال الذي قاسوا عليه المسألة مختلف عن موردنا، لوجود القرينة الواضحة فيه التي يمكن الارتكاز عليها.

وقد أشكل الفخر الرازي بوجود قرينة تمنع من نزول السكينة على النبي ﷺ، وهي مقتضى الحال، إذ أنّه ﷺ كان ثابت الجأش، قويّ القلب، هادئ البال، فلم يكن في حاجة لنزول السكينة عليه، وفي المقابل نجد أنّ

---

(١) مفاتيح الغيب ٦/ ٥٢.

(٢) ذكرت كتب التراجم أنّ الفخر الرازي يرجع بنسبه لأبي بكر، ومن يقرأ تفسيره يجد فيه تعصّباً شديداً، حتّى وصل به الأمر أن يجعل مجموعة من الآيات دليلاً على صحّة إمامة أبي بكر!

أبا بكر كان حزيناً خائفاً جزعاً، فهو أولى بنزول السكينة عليه.

قال في تفسيره: إنّ الحزن والخوف كان حاصلاً لأبي بكر، لا للرسول ﷺ، فإنّه عليه السلام كان آمناً، ساكن القلب بما وعده الله أن ينصره على قريش، فلمّا قال لأبي بكر: «لا تحزن» صار آمناً، فصرْفُ السكينة إلى أبي بكر، ليصير ذلك سبباً لزوال خوفه، أولى من صرفها إلى الرسول ﷺ، مع أنّه قبل ذلك ساكن القلب قوي النفس؛ والوجه الثالث: أنّه لو كان المراد إنزال السكينة على الرسول لوجب أن يقال: إنّ الرسول كان قبل ذلك خائفاً، ولو كان الأمر كذلك لما أمكنه أن يقول لأبي بكر: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾، فمن كان خائفاً كيف يمكنه أن يزيل الخوف عن قلب غيره؟ ولو كان الأمر على ما قالوه لوجب أن يقال: فأنزل الله سكينته عليه، فقال لصاحبه: لا تحزن، ولما لم يكن كذلك، بل ذكر أولاً أنّه عليه الصلاة والسلام قال لصاحبه: لا تحزن، ثم ذكر بفاء التعقيب نزول السكينة، وهو قوله: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ﴾، علمنا أنّ نزول هذه السكينة مسبوق بحصول السكينة في قلب الرسول عليه الصلاة والسلام، ومتى كان الأمر كذلك وجب أن تكون هذه السكينة نازلة على قلب أبي بكر[1].

ويجاب عليه بأنّ هذا الاعتراض يندفع بسهولة، ويمكننا الإجابة عليه حلّا ونقضاً:

أمّا حلّا: فلا مانع من نزول السكينة على ثابت الجأش، إذ أنّ نزولها يكون تارة لرفع الخوف والاضطراب، ويكون تارة أخرى لاستمرار هذه الحالة، وهذا نظير استغفار النبي ﷺ مع أنّ الله قد غفر له ما تقدّم من ذنبه

---

(١) مفاتيح الغيب ٦/ ٥٢.

وما تأخر: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾، فاستغفاره ليس طلباً لحدوث المغفرة، بل طلباً لاستمرارها؛ وكذلك عندما يقرأ في الفاتحة: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾، ويُؤمّن عليها فإنّه صلى الله عليه وآله لا يريد إحداث الهداية، إذ لا شكّ في كونه في أعلى درجات الهداية، بل يريد استمرارها.

وكذلك هنا، فإنّ الإخبار بنزول السكينة عليه صلى الله عليه وآله من باب الإخبار باستمرار المدد الإلهي والفيض الربّاني والتأييد الرحماني للنبي المصطفى صلى الله عليه وآله في أخطر رحلة في حياته، وممّا يؤكّد هذا المعنى قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ۗ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾، فإنّ إنزال السكينة في هذه الآية على المؤمنين ليس لتحقيق أصل الإيمان، بل لتثبيته وزيادته في قلوبهم.

وأمّا نقضاً فنقول: إنّ القرآن نقل لنا موارد نزلت فيها السكينة على رسول الله صلى الله عليه وآله رغم أنّه لم يكن خائفاً مضطرب القلب:

منها: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۙ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ۙ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، فإن الله تعالى أنزل سكينته على الرسول صلى الله عليه وآله وعلى المؤمنين، رغم أنّه صلى الله عليه وآله كان بإجماع أهل السير ثابتاً في القتال، ولم يولِّ الدبر، وبالتالي فإنه لم يكن محتاجاً للسكينة، بخلاف بقيّة الصحابة الذين هربوا، وتركوا نبيّهم يجابه الأعداء مع عدد قليل من المؤمنين.

ومنها: قوله تعالى: ﴿إِذْ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ

ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓاْ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَاۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾، فإن كتب السيرة لم تنقل لنا أنّ رسول الله ﷺ كان مضطرباً، أو كان خائفاً في ذلك الوقت، لكي تنزل عليه السكينة.

ثانياً: قالوا: إنّ الضمير في ﴿عَلَيۡهِ﴾ يرجع على الرسول ﷺ وعلى صاحبه في الغار، إذ أنّه لا مانع من الإتيان بضمير الغائب المفرد وإرادة المثّنى، ولهذا أشباه ونظائر في اللغة العربية.

قال ابن الجوزي: الثالث: أنّ الهاء ها هنا في معنى تثنية، والتقدير: فأنزل الله سكينته عليهما، فاكتفى بإعادة الذِّكْر على أحدهما من إعادته عليهما، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾[1].

والجواب:

إنّ رجوع المفرد على المثنى استعمال للفظ في غير ما وضع له، وهو مخالف للأصل كما لا يخفى، وكل ما خالف الأصل لا يصار إليه إلا بقرينة تدل عليه، وهي مفقودة في البين.

أمّا المثال الذي ذكروه فلا ينفعهم هنا، إذ أنّ رجوع ضمير المفرد على الله ورسوله إنّما هو لنكتة بلاغية، وهي إثبات تبعيّة الرسول ﷺ لله عزّ وجل، إذ أنّ إرضاء الله واجب أوّلاً وبالذات، لأنّه الخالق البارئ العزيز القهّار، أمّا إرضاء الرسول ﷺ فلكونه تلبّس بالرسالة والنبوّة، فالأمر بإرضائه لكونه رسولاً من الله الواجب الطاعة بذاته.

كما يمكن أن يقال: إنّ الضمير هنا جيء به مفرداً للإشارة إلى عدم إمكانية التفكيك بين طاعة الله وبين طاعة الرسول، فلا يمكن إرضاء الله

---

(١) زاد المسير ٢/ ٢٦١.

من دون إرضاء الرسول، كما لا يمكن إرضاء الرسول من دون إرضاء الله تعالى، وإرضاء الرسول كاشف عن إرضاء الله سبحانه كما في قوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾، ومن هنا نجد أنّ أغلب آيات القرآن عطفت فيها طاعة رسول الله ﷺ على طاعة الله تعالى، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾.

ثالثاً: ذهب بعضهم إلى أنّ السكينة قد نزلت على رسول الله ﷺ إلّا أنّها نزلت على أبي بكر أيضاً على سبيل الانعكاس، لكونه لا يمكن أن يحتمل قلبه مثل هذا المدد الإلهي، فكان رسول الله ﷺ هو الواسطة في الفيض.

قال الآلوسي: وقال بعض الأكابر: أنزلت السكينة عليه عليه الصلاة والسلام لتسكين قلب الصدِّيق، وإذهاب الحزن عنه بطريق الانعكاس والإشراق، ولو أنزلت على الصدِّيق بغير واسطة لذاب لها ولعظمتها، فكأنّه قيل: أنزل سكينة صاحبه عليه(١).

والجواب:

إنّ غاية ما يمكننا قوله في هذا الكلام هو أنّه ضرب من هذيان المحموم أو عربدة السكران(٢)، فهو مجرّد دعوى لم يأت صاحبها عليها بدليل، بل الدليل الصحيح الصريح دلَّ على خلافها.

فالحكم بأنّ السكينة نزلت على أبي بكر، وتوجيه إفراد الضمير بما

---

(١) روح المعاني ٥/ ٢٩٧.

(٢) هذه العبارة استعملها الآلوسي مسفّهاً رأي الشيعة في هذه الآية، فعاملناه بالمثل، ﴿بِضَٰعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ﴾ [يوسف: ٦٥].

تقدّم مصادرة على المطلوب، إذ أنّ نزاعنا هو في أنّ السكينة هل نزلت على أبي بكر أم لا؟ والاختلاف وقع بين العلماء في دلالة الآية على ذلك، ولا يوجد أيّ دليل خارجي يمكن أن يدلّ على هذا الادّعاء.

نعم هذا الكلام ربما يفيد لو ثبت أنّ السكينة نزلت على أبي بكر، واختلفنا في تخريج الآية على هذه الحقيقة الثابتة، أمّا وقد اختلفنا في أصل نزولها على أبي بكر، فلا يخرج مثل هذا الكلام عن أن يكون مصادرة على المطلوب.

ومما يدلّ على بطلان هذا الكلام بنصّ القرآن الكريم، أنّ الآيات القرآنية ذكرت نزول السكينة على الصحابة الذين هم في المعتقد السنّي دون أبي بكر في الفضل، ولم تشر الآية من قريب ولا من بعيد إلى توسّط النبي صلى الله عليه وآله في نزول السكينة على أولئك الصحابة:

منها: قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ۗ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾، ولا وجود في الآية لهذا الانعكاس المدّعى.

ومنها: قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾، ولا شكّ أنّ الآية ناظرة إلى خصوص المبايِعين، ولا تشمل النبي صلى الله عليه وآله، فكيف أنزلت السكينة على هذا العدد الجمّ من الصحابة بغير واسطة، ولم يذوبوا لها ولعظمتها؟!

رابعاً: ادّعى بعضهم أنّ السكينة في الآية نزلت على أبي بكر، واستدلّ بقراءة أخرى وُجدتْ في مصحف حفصة!

قال السمعاني في تفسيره: وفي الآية قول ثالث: أنّ السكينة نزلت عليهما؛ ونقل في مصحف حفصة: «فَأَنْزَلَ اللهُ سَكِيْنَتَهُ عَلَيْهِمَا وَأَيَّدَهُمَا بِجُنُوْدٍ لَمْ تَرَوْهَا»[(١)].

والجواب:

إنّ القوم قد اختلفوا على عدّة آراء في جواز الاحتجاج بالقراءة الشاذّة، والأغلب على منع الاحتجاج بها:

قال الزركشي: اعلم أنّ الآمدي نسب القول بأنّها ليست بحجّة إلى الشافعي، وكذا ادّعى الإبياري في شرح البرهان أنّه المشهور من مذهب مالك والشافعي، وتبعه ابن الحاجب، وكذلك النووي، فقال في شرح مسلم: مذهبنا أنّ القراءة الشاذّة لا يُحتجّ بها، ولا يكون لها حكم الخبر عن رسول الله ﷺ، لأنّ ناقلها لم ينقلها إلّا على أنّها قرآن، والقرآن لا يثبت إلّا بالتواتر، وإذا لم يثبت قرآناً لم يثبت خبر؛ والموقع لهم في ذلك دعوى إمام الحرمين في البرهان: أنّ ذلك ظاهر مذهب الشافعي، وتبعه أبو نصر بن القشيري، والغزالي في المنخول، وإلكيا الطبري في التلويح، وابن السمعاني في القواطع وغيرهم، فقال إلكيا: القراءة الشاذّة مردودة، لا يجوز إثباتها في المصحف، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء[(٢)].

ومن جوّز الاحتجاج بهاوضع شروطاً خاصّة لذلك، منها: موافقتها للغة العربية بوجه، وثبوتها بسند صحيح، بل جعلوا هذه الشروط ضمن حدّ القراءة الشاذة.

---

(١) تفسير السمعاني ٢/ ٣١٢.

(٢) البحر المحيط ١/ ٣٨٤.

قال بعض المعاصرين في تعريف القراءة الشاذّة التي تصلح للاحتجاج بها: ما صحّ سندها، ووافقت اللغة ولو من وجه، وخالفت رسم المصحف العثماني[١].

ومن هنا نقول: إنّه لا يجوز أن يُحتجّ بهذه القراءة، لوقوع الاختلاف في جواز ذلك من أساسه، ولو قلنا بجوازه فإنّ خصوص هذه القراءة لا يصحّ الاحتجاج بها، لأنّي قد بحثت في كتب القراءات والتفاسير، فلم أظفر بسند لهذه القراءة، ولم تُنقل إلّا مرسلة عن مصحف حفصة، فكيف يُحتجّ بها؟

وبهذا تبيّن للقارئ النبيه أنّ الآية لا يمكن التمسّك بها لإثبات فضيلة للصاحب في الغار، لأن كلّ الوجوه المذكورة غير تامّة، ولا تصلح لإثبات مدّعاهم، بل الحقّ الذي لا مرية فيه أنّ الآية أقرب إلى القدح منها إلى المدح.

(١) أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله ١/ ٩٨.

إنكار أحمد الغامدي حادثة المبيت والرد عليه

بعد هذه الإلمامة حول الجنايات التي حصلت على أكثر فضائل أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، ومنها حديث مبيته عليه السلام على فراش رسول الله صلى الله عليه وآله ليلة الهجرة، نذكر ما كتبه الشيخ أحمد الغامدي الرئيس السابق لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمكة المكرمة حول حادثة المبيت، حيث أنكر وقوع هذه الحادثة في مقال كتبه في صحيفة اليوم السعودية، وما كتبته في الرد عليه، وما كتبه في الدفاع عن رأيه، وهي عدّة مقالات فيها فوائد كثيرة.

المقال الأول للغامدي

كتب الدكتور أحمد الغامدي مقالاً في جريدة (اليوم) السعودية، يوم السبت ٨ صفر ١٤٣٧هـ، الموافق ٢١ نوفمبر ٢٠١٥، العدد ١٥٤٩٩، تحت عنوان: (ضعف خبر مبيت علي في فراش رسول الله)[١]، تعرّض فيه إلى تضعيف قصة مبيت علي عليه السلام على فراش المصطفى صلى الله عليه وآله في قصة الهجرة المعروفة، وهذا نصّ المقال:

ضعف خبر مبيت علي عليه السلام في فراش رسول الله:

عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية، قال: تشاورت قريش ليلة بمكة، فقال بعضهم: إذا أصبح فأثبتوه بالوثاق، يريدون النبي، وقال بعضهم: بل اقتلوه، وقال بعضهم: بل أخرجوه، فأطلع الله نبيّه على ذلك، فبات علي على فراش النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الليلة، وخرج النبي حتى لحق بالغار، وبات المشركون يحرسون عليّا يحسبونه النبي عليه السلام، يعني ينتظرونه حتى يقوم، فيفعلون به ما اتّفقوا عليه، فلمّا أصبحوا ورأوا عليًّا ردّ الله مكرهم، فقالوا: أين صاحبك هذا؟ فقال: لا أدري. فاقتفوا أثره، فلمّا بلغوا الجبل اختلط عليهم، فصعدوا الجبل فمرّوا بالغار فرأوا على بابه نسج العنكبوت، فقالوا: لو دخل ههنا لم يكن نسج العنكبوت على بابه، فمكث فيه ثلاث ليال...

---

(١) الرابط من الموقع الرسمي للصحيفة: http://www.alyaum.com/article/4101681

أخرجه عبدالرزاق[١] وأحمد[٢] وابن جرير الطبري[٣] والطبراني في معجمه الكبير[٤] وغيرهم من حديث عثمان الجزري، وعثمان الجزري قال فيه أحمد: روى أحاديث مناكير، زعموا أنّه ذهب كتابه[٥].

وأخرج أحمد في المسند عن عمرو بن ميمون، قال: إنّني لجالس إلى ابن عبّاس إذ أتاه تسعة رهط، فقالوا: إمّا أن تقوم معنا وإمّا أن تخلونا هؤلاء، قال: فقال ابن عباس: بل أقوم معكم... إلى أن قال: وشرى علي نفسه، لبس ثوب النبي، ثم نام مكانه، قال: وكان المشركون يرمون رسول الله، فجاء أبو بكر وعلي نائم، قال: وأبو بكر يحسب أنّه نبي الله، فقال: يا نبي الله، قال: فقال له علي: إنّ نبي الله قد انطلق نحو بئر ميمون فأدركه، قال: فانطلق أبو بكر، فدخل معه الغار، قال: وجعل علي يُرمى بالحجارة كما كان يُرمى نبي الله، وهو يتضوّر قد لفّ رأسه في الثوب لا يخرجه، حتّى أصبح، ثم كشف عن رأسه، فقالوا: إنّك للئيم، كان صاحبك نرميه فلا يتضوّر وأنت تتضوّر، وقد استنكرنا ذلك...[٦].

قال شعيب الأرنؤوط : إسناده ضعيف بهذه السياقة، أبو بلج أعدل ما قيل فيه: إنه يُقبل حديثه فيما لا ينفرد به[٧].

---

(١) مصنّف عبد الرزاق ٥/ ٣٨٤.

(٢) مسند أحمد ٥/ ٣٠١.

(٣) تفسير الطبري ١١/ ١٣٦.

(٤) المعجم الكبير ٢٤/ ٢٧٨.

(٥) الجرح والتعديل ٦/ ٢٢٢.

(٦) مسند أحمد ٥/ ١٨٠.

(٧) مسند أحمد ٥/ ١٨١.

وقصة نوم علي في فراش رسول الله ﷺ رويت في كتب السير وغيرها ليس لها إسناد قائم، وقصّة تأخّر خروج أبي بكر إلى رسول الله ﷺ في الهجرة مخالفة لما ثبت في البخاري من أنّهما خرجا معاً من بيت أبي بكر، وما رواه البخاري يؤكّد ضعف هذه الروايات:

فقد جاء في روايته أنّه لما هاجر ناس إلى الحبشة من المسلمين، وتجهّز أبو بكر مهاجراً، فقال النبي: (على رسلك، فإنّي أرجو أن يؤذن لي)، فقال أبو بكر: أو ترجوه بأبي أنت؟ قال: (نعم)، فحبس أبو بكر نفسه على النبي لصحبته، وعلف راحلتين كانتا عنده ورق السمر أربعة أشهر، قال عروة: قالت عائشة: فبينما نحن يوماً جلوس في بيتنا في نحر الظهيرة، فقال قائل لأبي بكر: هذا رسول الله مقبلاً متقنّعاً، في ساعة لم يكن يأتينا فيها، قال أبو بكر: فدى له بأبي وأمي، والله إن جاء به في هذه الساعة لأمر، فجاء النبي فاستأذن فأذن له فدخل، فقال حين دخل لأبي بكر: (أخرج من عندك)، قال: إنّما هم أهلك بأبي أنت يا رسول الله، قال: (فإنّي قد أذن لي في الخروج). قال: فالصحبة بأبي أنت وأمي يا رسول الله؟ قال: (نعم)، قال: فخذ بأبي أنت يا رسول الله إحدى راحلتي هاتين، قال النبي: (بالثمن)، قالت: فجهّزناهما أحدث الجهاز، وضعنا لهما سفرة في جراب، فقطعت أسماء بنت أبي بكر قطعة من نطاقها، فأوكت به الجراب، لذلك كانت تسمّى ذات النطاقين، ثم لحق النبي ﷺ وأبو بكر بغار في جبل يقال له ثور، فمكث فيه ثلاث ليال[١].

---

(١) صحيح البخاري ٧/ ١٤٥.

الردّ الأول للأحمدي

نشر الشيخ أحمد سلمان في موقعه بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥ مقالاً طويلاً في الردّ على ما كتبه الدكتور الغامدي تحت عنوان: (ضعف خبر مبيت علي على فراش رسول الله). وهذا نصّ المقال:

أزمة منهج:

لا شكّ أنّ هناك اختلافاً داخل المدرسة السنية في التعامل مع نصوص السيرة النبوية والأخبار التاريخية، ويظهر هذا الاختلاف بالنظر في منهج المتقدّمين الذين لم يهتموا بالأسانيد، والرواة الذين تكفّلوا بنقلها، في حين نجد أنّ بعض المتأخّرين وبالخصوص المعاصرين يصرّون على تطبيق طريقة المحدّثين على نصوص السيرة والمغازي والفتوح، ممّا يلزم منه إنكار ما ثبت ثبوت الشمس في رابعة النهار، وهذا ما جعل الأمر يُبحث في الجامعات والمراكز العلمية، وتُكتب فيه عشرات المقالات والكتب.

علماً أنّ أئمّة الحديث والرجال قد صرّحوا في كتبهم بالتفريق في التعامل بين النصوص التاريخية وما شابهها، وبين الأحاديث النبوية، ووضّحوا بما لا يحتاج مزيد بيان طريقة التعامل مع الطرفين:

قال الخطيب البغدادي: وأمّا أخبار الصالحين وحكايات الزّهّاد والمتعبِّدين ومواعظ البلغاء وحكم الأدباء فالأسانيد زينة لها، وليست شرطاً في تأديتها[١].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢١٣.

ولا شكّ أنّ أخبار السيرة والفتوح والمغازي من مصاديق ما ذكره الخطيب البغدادي فلا يشترط فيها إسناد، بل هي بحسب تعبيره (زينة).

وهذا المعنى استفاده الخطيب البغدادي من أئمّة الفن المتقدّمين الذين روي عنهم بالأسانيد الصحيحة قولهم: إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا في الأسانيد والرجال، وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام تشدّدنا في الرجال[1].

كما صرّح السخاوي: وهذا التساهل والتشديد منقول عن (ابن مهدي) عبد الرحمن (وغير واحد) من الأئمّة: كأحمد بن حنبل وابن معين وابن المبارك والسفيانين، بحيث عقد أبو أحمد بن عدي في مقدمة كامله والخطيب في كفايته لذلك باباً، وقال ابن عبد البر: أحاديث الفضائل لا نحتاج فيها إلى من يحتجّ به، وقال الحاكم: سمعت أبا زكريا الغبري يقول: الخبر إذا ورد لم يحرّم حلالاً، ولم يحل حراماً، ولم يوجب حكماً، وكان في ترغيب أو ترهيب، أغمض عنه، وتسهل في رواته[2].

وقال الصنعاني: الأحاديث الواهية جوَّزوا - أي أئمة الحديث - التساهل فيه، وروايته من غير بيان لِضعفه إذا كان وارداً في غير الأحكام، وذلك كالفضائل والقصص والوعظ وسائر فنون الترغيب والترهيب[3].

بل حتى لو نظرنا إلى أصحاب كتب التراجم الذين يُعتبرون المرجع الأساسي لهذا الفن، نجد أنّهم أشاروا ضمن كلامهم إلى هذا الفرق بين

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٩٢.

(٢) فتح المغيث١/ ٢٨٨.

(٣) توضيح الأفكار: ٢٣٨.

الأمرين:

١- ما ذكره ابن حجر العسقلاني عند ترجمته لسيف بن عمر التميمي، قال: سيف بن عمر التميمي صاحب كتاب الردّة، ويقال له: الضبي، ويقال غير ذلك، الكوفي، ضعيف الحديث، عمدة في التاريخ، أفحش ابن حبان القول فيه، من الثامنة، مات في زمن الرشيد(١).

فالمراد من قوله: «ضعيف الحديث» أي أنّ رواياته للأخبار عن النبي ﷺ التي تحوي تشريعاً غير مقبولة، لكنّ رواياته للأخبار التاريخية يعتمد عليها، ويركن لها.

٢- ما ذكره الذهبي في ترجمة محمد بن إسحاق صاحب السيرة المعروف، قال: والذي تقرَّر عليه العمل أنّ ابن إسحاق إليه المرجع في المغازي والأيام النبوية، مع أنه يشذّ بأشياء، وأنّه ليس بحجة في الحلال والحرام، نعم ولا بالواهي، بل يستشهد به(٢).

وتفصيل الذهبي واضح جدًّا، إذ أنّه ضعّف ابن اسحاق في جانب الحلال والحرام، إلّا أنّه قوّاه في جانب التاريخ، واعتبره مرجعاً فيه.

٣- ما ذكره ابن كثير الدمشقي عند تعرّضه لمحمد بن عمر المعروف بالواقدي، قال: والواقدي عنده زيادات حسنة، وتاريخ محرَّر غالباً، فإنّه من أئمة هذا الشأن الكبار، وهو صدوق في نفسه مكثار كما بسطنا القول في عدالته وجرحه في كتابنا الموسوم بالتكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، ولله الحمد والمنّة(٣).

---

(١) تقريب التهذيب ١/ ٤٠٧.

(٢) تذكرة الحفاظ ١/ ١٧٣.

(٣) البداية والنهاية ٣/ ٢٨٨.

مدح ابن كثير الواقدي، ووسمه بالصدق، رغم أنّ أغلب أئمة الجرح والتعديل قد طعنوا فيه وفي صدقه.

من خلال هذه الأمثلة الثلاثة نعلم أنّ تضعيفات المحدّثين الموجودة في كتب التراجم إنّما هي منصبّة على جانب حديثهم، أي الروايات المنقولة عن النبي المصطفى ﷺ، ولا تشمل المرويّات التاريخية.

وبناء على هذا يقول الدكتور أكرم ضياء العمري: أمّا اشتراط الصحّة الحديثية في قبول الأخبار التاريخية التي لا تمسّ العقيدة والشريعة ففيه تعسّف كثير، والخطر الناجم عنه كبير؛ لأنّ الروايات التاريخية التي دوّنها أسلافنا المؤرّخون لم تُعامل معاملة الأحاديث، بل تمّ التساهل فيها، وإذا رفضنا منهجهم فإنّ الحلقات الفارغة في تاريخنا ستمثل هوّة سحيقة بيننا وبين ماضينا، مما يولّد الحيرة والضياع والتمزّق والانقطاع[١].

ويقول في مورد آخر: لقد اتّسم منهج النقد الحديثي بالمرونة في التعامل مع الروايات والأحاديث، فما يتعلّق منها بالعقيدة أو الشريعة تعرّض لنقد شديد، في حين يخفّف المنهج من شروطه أمام أحاديث الرقاق والترغيب والترهيب والروايات التاريخية والأدبية؛ إنّ أصحاب المنهج الحديثي لم يسعوا إلى تطبيقه في نطاق المرويّات الأدبيّة والأخبار التاريخية تطبيقا حرفيا، فالفنون الأدبية لها ضوابطها هي الأخرى، قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد: سألت يحيى بن معين عن محمد بن مناذر الشاعر، فقال: لم يكن بثقة ولا مأمون، رجل سوء نفي من البصرة، وذكر منه مجونا وغير ذلك، قلت: إنّما يكتب عنه شعر وحكايات عن الخليل ابن أحمد

---

(١) دراسات تاريخية: ٢٧.

الفراهيدي، فقال: هذا نعم، كأنّه لم ير بهذا بأسا، ولم يره موضعا للحديث؛ وإذا درسنا تاريخ تطبيق المنهج باستعراض المؤلفات التي التزمت به فإنّ كتب الحديث ولا سيما صحيحي البخاري ومسلم والسنن الأربع وموطأ مالك، تبدو أدقّ التزاماً بقواعد هذا المنهج، أمّا الكتب التاريخية فإن ابن سعد وخليفة بن خياط والفسوي يقفون في مقدمة المؤرّخين المعنيين بتطبيق قواعد منهج المحدّثين في الرواية بالتزام ذكر الأسانيد مع انتخاب الروايات والمرونة في التعامل مع المنهج بالنسبة للروايات التي لا تتعلّق بالدين؛ ولذلك فإنّ مستوى الرواة في العدالة ودرجتهم في الضبط بالجملة لا ترقى إلى مصاف رواة الصحيحين والكتب الستة، وإن كان ثمّة عدد كبير يشتركون في الرواية الحديثية والتاريخية والأدبية تحملاوأداء[1].

وعليه فالتعامل مع قضية مبيت أمير المؤمنين عليه السلام على فراش النبي صلى الله عليه وآله بطريقة المحدّثين أمر غير صحيح، إذ أنّها تندرج تحت أخبار السيرة أو تحت أخبار المناقب وكليهما ممّا يتساهل في نقله بتعبير أئمة الحديث.

ولو أصرّ الشيخ الغامدي على اتباع هذا المنهج، فليتحفنا ببحث حول:

صحّة قصة إسلام عمر بن الخطاب المشهورة!

وقصّة تسمية النبي صلى الله عليه وآله له بالفاروق!

وقصّة هجرته العلنية!

وقصّة قول رسول كسرى: (عدلتَ، فأمنتَ، فنمت)!

وقصّة رسالته لنهر النيل!

---

(١) مرويات السيرة ٣٣.

وقصّة ندائه: يا سارية الجبل!

وغيرها من القضايا التي كثيراً ما نسمع الخطباء والوعّاظ والدُّعاة يصدحون بها، ولو طبّقنا عليها المنهج الذي يطرحه فضيلة الدكتور لما بقي شيء من هذه القصص.

ورغم ما تقدّم ذكره سنجاري الدكتور الغامدي في طريقته، ونناقش معه القضية طبقاً للصناعة الحديثية والمنهج الذي أراد تطبيقه على قضية المبيت:

مناقشة رواية (مقسم):

قال الدكتور معلّقاً على رواية (مقسم): «أخرجه عبدالرزاق وأحمد وابن جرير الطبري والطبراني في معجمه الكبير وغيرهم من حديث عثمان الجزري، وعثمان الجزري قال فيه أحمد: روى أحاديث مناكير، زعموا أنه ذهب كتابه».

والجواب:

إنّ الدكتور قد حاد عن المنهج العلمي عند مناقشته لهذا الخبر، واكتفى بنقد راوٍ في هذا السند، في حين أنّ مقتضى الصناعة الحديثية هي جمع كلّ ما يتعلّق بهذه الرواية قبل إصدار حكم عنها:

وعند البحث في رواية (مقسم)، لا بدّ من الرجوع للأصل، وهو ما رواه عبد الرزاق الصنعاني، إذ أنّ كلّ من جاء بعده نقل عنه كابن جرير الطبري وأحمد بن حنبل والطبراني وغيرهم...

وبالرجوع إلى كتب عبد الرزاق نقف على أمرين مهمّين:

أوّلاً: أنّ هناك من تابع (عثمان الجزري) في روايته للخبر، إذ أنّ عبد الرزاق نقل الخبر في تفسيره بهذا السند: عن معمر عن قتادة وعن عثمان الجزري عن مقسم مولى ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾... [1].

ولا شكّ أنّ قتادة السدوسي ثقة عند أهل السنة والجماعة، بل هو من كبار أئمة الحديث والتفسير عندهم، ولذلك ترجم له الذهبي بقوله: حافظ العصر، قدوة المفسّرين والمحدّثين [2].

ثانياً: أنّ هناك شاهداً صحيحاً ذكره عبد الرزاق، وهو قوله: سمعت أبي يحدّث عن عكرمة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، قال: لما خرج النبي ﷺ وأبو بكر إلى الغار، أمر علي بن أبي طالب فنام في مضجعه، وبات المشركون يحرسونه، فإن رأوه نائماً حسبوا أنّه النبي ﷺ فتركوه، فلمّا أصبحوا وثبوا إليه وهم يحسبون أنّه ﷺ، فإذا هم بعلي، فقالوا: أين صاحبك؟ قال: لا أدري. قال: فركبوا الصعب والذلول في طلبه [3].

وعكرمة هو مولى لابن عباس رضي الله عنه وتلميذه، كما أنّه متقدّم في الطبقة على عثمان الجزري، فلو قبلنا طعنهم فيه كشخص، تكون رواية عكرمة شاهداً صحيحاً على أنّ الرواية ليست من مناكير عثمان الجزري ولا من مختلقاته، إذ أنّ هناك من حدّث بها قبله.

علماً أنّ علماء أهل السنة والجماعة قد حسّنوا خبر مقسم بذاته رغم

---

(١) تفسير عبد الرزاق ١/ ١٢١.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٧٠.

(٣) تفسير عبد الرزاق ١/ ١٢١، السند صحيح إلى عكرمة بلا خلاف.

وجود عثمان الجزري في سنده، نذكر على سبيل المثال:

١- أمير المؤمنين في الحديث ابن حجر العسقلاني، قال: وذكر أحمد من حديث ابن عباس بإسناد حسن في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية، قال: تشاورت قريش ليلة بمكة...[1].

٢- الإمام، المفسّر، المحدّث، المؤرّخ، ابن كثير الدمشقي قال: هذا إسناد حسن، وهو من أجود ما روي في قصة نسج العنكبوت على فم الغار، وذلك من حماية الله رسوله ﷺ[2].

٣- الزرقاني المالكي، قال: روى أحمد بإسناد حسن: تشاورت قريش...الحديث، وفيه: فأطلع الله نبيّه على ذلك، فبات علي على فراشه، وخرج النبي ﷺ حتى لحق بالغار[3].

فلو أضفنا له ما تقدّم من متابعة قتادة لعثمان الجزري، والشاهد الصحيح من رواية عكرمة، فلا يبعد ارتقاء الخبر لدرجة الصحّة عند المحدّثين، وعليه فتضعيف الدكتور لهذا الطريق لا قيمة له.

مناقشة رواية (أبي بلج):

قال (الدكتور) معلّقاً على الرواية: «قال شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف بهذه السياقة، أبو بلج أعدل ما قيل فيه: إنه يُقبل حديثه فيما لا ينفرد به».

والجواب:

---

(١) فتح الباري ٧/ ١٨٤.

(٢) السيرة النبوية ٢/ ٢٣٩.

(٣) شرح الزرقاني على المواهب ٢/ ٩٨.

أوّلاً: لا ندري لماذا نقل الشيخ كلام (شعيب الأرنؤوط) المعاصر، ولم ينقل كلام غيره، فإن كان قد حقّق في المسألة، واكتشف صحّة قوله فلا قيمة للنقل عن (الأرنؤوط)، إذ أنّه رجل من المعاصرين، ولا يعتبر من أئمّة الفن، بحيث يكون لموافقته ذلك الاعتبار، وإن كانت المسألة مجرّد تقليد له في حكمه على هذه الرواية دون بحث وتحقيق فالسؤال المحيّر: لماذا اختار قول (الأرنؤوط) الذي ضعّف الرواية، ولم يختر قول غيره من الذين صحّحوها؟!

إذ أنّ الرواية قد صحّحها مجموعة من كبار العلماء والمحقّقين الذين لا يختلف اثنان في تضلّعهم بعلم الحديث، نذكر منهم:

١- الحاكم النيسابوري: أورد هذا الحديث في مستدركه، وعقّب عليه بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة[١].

٢- الحافظ العراقي: وقد ورد عن ابن عباس أنّ خديجة أسلمت قبل علي، رواه أحمد والطبراني من رواية أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس، فذكر فضائل لعلي ثم قال: وكان أول من أسلم من الناس بعد خديجة، وهذا إسناد جيّد، وأبو بلج وإن قال البخاري: فيه نظر، فقد وثّقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وابن سعد، والدارقطني[٢].

٣- شمس الدين الذهبي: قال في تلخيصه لمستدرك الحاكم تعليقاً على هذا الحديث: صحيح[٣].

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣/ ١٣٤.

(٢) التقييد والإيضاح: ٣١١.

(٣) المستدرك على الصحيحين ٣/ ١٣٤.

٤- الإمام الشوكاني: ذكر الحديث في كتابه دَرّ السحابة وقال: ورجال أحمد ثقات[١].

٤- ابن عبد البر الأندلسي: قال بعد أن ساق قطعة من الحديث: هذا إسناد لا مطعن فيه لأحد، لصحّته وثقة نقله[٢].

٥- محمد ناصر الدين الألباني: حسّنه في كتابه ظلال الجنة في تخريج أحاديث السنة لابن أبي عاصم[٣].

٦- أحمد محمد شاكر: علّق على الحديث في تحقيقه على مسند أحمد بن حنبل بقوله: إسناده صحيح[٤].

٧- أبو إسحاق الحويني: حسّن الخبر في تهذيبه لخصائص الإمام علي عليه السلام[٥].

٨- وصي الله عباس: حسّن الخبر في تحقيقه لكتاب فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل[٦].

فلا ندري لماذا أعرض الدكتور الغامدي عن كلّ هؤلاء الفطاحل الذين صحّحوا وحسّنوا الحديث، واختار في المقابل قول (شعيب الأرنؤوط) الذي انفرد بهذا الحكم على الخبر، ولم يوافقه عليه أحد من أئمة الفن المتقدّمين؟!

---

(١) درّ الصحابة: ٢١٦.

(٢) الاستيعاب ٣/ ١٠٩٢.

(٣) ظلال الجنة ٢/ ٣٣٧.

(٤) مسند أحمد ٣/ ٣٢٣.

(٥) تهذيب خصائص الإمام علي ٣٤.

(٦) فضائل الصحابة ٢/ ٦٨٢.

ثانياً: نأتي الآن لمناقشة دعوى (شعيب الأنؤوط) فنقول: إنّ كلامه بعيد كلّ البعد عن الحقيقة،إذ أنّه ادّعى أنّ أبا بلج (أعدل ما قيل فيه أنّه يقبل حديثه فيما لا ينفرد به) وهذا مجانب للصواب، حيث أنّ جملة من أئمة الحديث قد نصّوا صريحاعلى توثيق أبي بلج، بل لعلّ الأكثر على ذلك، نذكر منهم:

١ -يحي بن معين: (أبو بلج ثقة)[١].

٢ - أبو حاتم الرازي: (هو صالح لا بأس به)[٢].

٣- الدارقطني: (واسطي ثقة)[٣].

٤ - ابن سعد: (كان ثقة إن شاء الله)[٤].

٥ - النسائي: (ثقة)[٥].

٦ - الفسوي: كوفيّ لا بأس به[٦].

---

(١) الجرح والتعديل ٩/ ١٥٣؛ قال ابن تيمية في الفتاوى الكبرى ٣/ ٥٣: وابن معين وأبو حاتم من أصعب الناس تزكية.

(٢) الجرح والتعديل ٩/ ١٥٣؛ قال ابن تيمية في الفتاوى الكبرى ٣/ ٥٣: وابن معين وأبو حاتم من أصعب الناس تزكية.

(٣) سؤالات البرقاني: ٧٠.

(٤) الطبقات الكبرى ٧/ ٣١١.

(٥) تهذيب التهذيب ١٢/ ٤١؛ قد اشتهر بين علماء الجرح والتعديل تشدّد النسائي في التوثيق، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٤٣٧: والنسائي مع تعنّته في الرجال فقد احتجّ به وقوّى أمره، وقال في السير ٩/ ٢٢٨: وحسبك بالنسائي وتعنّته في النقد حيث يقول: وابن وهب ثقة ما أعلمه روى عن الثقات حديثا منكراً.

(٦) المعرفة والتاريخ ٣/ ١٠٦.

٧- ابن عدي: لا بأس بحديثه[١].

فأين (الأرنؤوط) من هؤلاء الجاهبذة الفطاحل؟

ولماذا أخفى أقوالهم ولم يذكرها للقرّاء؟[٢]

أمّا لفظة: (يقبل حديثه فيما لا ينفرد به) فإنّها مضمون ما ذكره ابن حبان في المجروحين، قال: (فأرى أن لا يحتج بما انفرد من الرواية وهو ممن أستخير الله فيه)[٣].

والجواب على هذا الجرح من وجوه:

١- أنّ ابن حبان من المتعنّتين في الجرح والمتسرعين في القدح كما يعلم بذلك القاصي والداني وكلمات القوم في ذلك متضافرة ويكفينا من باب المثال نقل كلام شمس الدين الذهبي في ابن حبان حيث يقول: ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدرى ما يخرج من رأسه[٤]، وقال في

---

(١) الكامل في الضعفاء ٩/ ٨١؛ وقد أشار ابن عدي في كلامه إلى أنّ شعبة قد روى عن أبي بلج وهذا في نفسه توثيق له، إذ أنّ شعبة قد عُرف بالتحرّز في الرواية فلا يروي إلّا عن من ثبتت وثاقته، وفي ذلك يقول ابن حجر في لسان الميزان ١/ ٢١٠: من عُرف من حاله أنّه لا يروي إلّا عن ثقة فإنّه إذا روى عن رجل وصف بكونه ثقة عنده كمالك وشعبة والقطان وابن مهدي وطائفة من بعدهم.

(٢) تجد الإشارة أنّ جملة من المعاصرين قد مالوا إلى توثيقه منهم الألباني الذي قال في حقّه في السلسلة الضعيفة ١٠/ ٦٢٢: ثقة على الأرجح، وقال في مورد آخر ١١/ ٦٣٨: أبو بلج: هذا اسمه يحيى بن سليم؛ قال الحافظ: «صدوق ربما أخطأ» فمثله حسن الحديث؛ وكذلك أحمد شاكر ٣/ ٣٣١: يحيى بن سليم ويقال: يحيى بن أبي الأسود الفزاري، وهو ثقة؛ وغيرهم.

(٣) المجروحين ٣/ ١١٣.

(٤) ميزان الاعتدال ١/ ٢٧٤.

مورد آخر: فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور في عارم[1]؛ فلا قيمة لتضعيف ابن حبان بعدما عرفته.

٢- معارضته لتعديل كبار أئمة الجرح والتعديل، وقد تقرّر أنّه في حال التعارض بين الجرح والتعديل فإنّه لا يقبل الجرح إلّا إذا كان مفسّرا أمّا إذا كان مجملا فلا يعتدّ به، وابن حبان نسب لأبي بلج الخطأ، إلّا أنّه لم يسق دليلا على ذلك كما يفعل كبار أئمة الحديث من ذكر مناكير الراوي أو الأحاديث التي أخطأ فيها لتفسير جرحهم له، وهذا هو مذهب أئمة الفن.

قال الخطيب البغدادي: سمعت القاضي أبا الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري يقول: لا يُقبل الجرح إلّا مفسَّراً، وليس قول أصحاب الحديث: «فلان ضعيف» و«فلان ليس بشيء» مما يوجب جرحه وردّ خبره، وإنّما كان كذلك لأنّ الناس اختلفوا فيما يُفسّق به، فلا بدّ من ذكر سببه؛ لينظر هل هو فسق أم لا؟ وكذلك قال أصحابنا: «إذا شهد رجلان بأنّ هذا الماء نجس لم تقبل شهادتهما حتى يبيّنا سبب النجاسة»، فإنّ الناس اختلفوا فيما ينجس به الماء وفي نجاسة الواقع فيه. قلت: وهذا القول هو الصواب عندنا، وإليه ذهب الأئمة من حفّاظ الحديث ونقّاده، مثل محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري وغيرهما، فإنّ البخاري قد احتجّ بجماعة سبق من غيره الطعن فيهم والجرح لهم، كعكرمة مولى بن عباس في التابعين، وكاسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق في المتأخرين، وهكذا فعل مسلم بن الحجاج، فإنّه احتجّ بسويد بن

---

(١) ميزان الاعتدال ٤/ ٨.

سيد وجماعة غيره، واشتهر عمّن ينظر في حال الرواة الطعن عليهم، وسلك وأبو داود السجستاني هذه الطريق وغير واحد ممن بعده، فدلّ ذلك على أنهّم ذهبوا إلى أنّ الجرح لا يثبت إلّا إذا فُسّر سببه وذُكر موجبه[١].

٣- لو قبلنا كلام ابن حبّان[٢] فإنّه لا يسقط الحديث، لأنّ غاية ما في الأمر أنّ هذه العبارة تقتضي التليين وعدم قبول متفردات (أبي بلج)، في حين قد تقدّم أنّ هذه الرواية قد رواها غيره عن ابن عباس مثل (مقسم) بل وردت من عدّة طرق أخرى كما سيأتي.

فما ذكره الأرنؤوط في حقّ أبي بلج لا يعتبر علة قادحة تسقط هذه الرواية عن الاعتبار.

ثالثاً: المضحك المبكي أنّ (شعيب الأرنؤوط) قد ناقض نفسه في حكمه على أبي بلج الفزاري في نفس تحقيقه على مسند الإمام أحمد بن حنبل!!

ففي جملة من الروايات الأخرى التي احتوى سندها على (أبي بلج) نجد أنّه قد صحّح بعضها وحسّن البعض بل نصّ صريحا على قبول حديث أبي بلج، وهذه بعض الأمثلة:

١- حدّثنا عبد الله بن بكر، قال حاتم بن أبي صغيرة: عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: ما على الأرض رجل يقول: لا إله إلا الله، والله أكبر، وسبحان الله، والحمد

---

(١) الكفاية في علم الرواية: ١٣٦.

(٢) من يتأمّل في كلام ابن حبّان يصل إلى هذه النتيجة إذ يقول: كان ممّن يخطىء لم يفحش خطؤه حتّى استحقّ الترك ولا أتى منه ما لا ينفكّ البشر عنه فيسلك به مسلك العدول.

لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، إلا كفّرت عنه ذنوبه، ولو كانت أكثر من زبد البحر.

علّق (الأرنؤوط) بقوله: إسناده حسن، إلّا أّنه اختلف في رفعه ووقفه، والموقوف أصحّ، أبو بلج -وهو يحيي بن سليم، ويقال: ابن أبي سليم، ويقال: ابن أبي الأسود الفزاري الواسطي الكوفي الكبير- مختلف فيه[1]!

في هذا الشاهد نجد أنّه يحسّن الحديث، ويصرّح بأنّ أبا بلج مختلف فيه، ولم يجزم بضعفه مثل الخبر السابق.

٢- حدثنا محمد بن جعفر، وهاشم، قالا: حدثنا شعبة، عن أبي بلج قال هاشم:أخبرني يحيى بن أبي سليم قال: سمعت عمرو بن ميمون، قال: سمعت أبا هريرة، يحدّث عن النبي ﷺ أنّه قال: ألا أعلّمك - قال هاشم: أفلا أدلّك على كلمة من كنز الجنة من تحت العرش: لا قوّة إلّا بالله، يقول: أسلم عبدي واستسلم.

علّق (الأرنؤوط) بقوله: صحيح دون قوله: «من تحت العرش»، وهذا إسناد حسن، أبو بلج هذا حسن الحديث، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين[2].

في هذه التعليقة تحوّل أبو بلج من مختلف فيه إلى حسن الحديث فضلاً عن اتهامه الأول له بأنّه لا يقبل منه ما انفرد به.

٣- حدثنا محمد يعني ابن جعفر، وهاشم، قالا: حدثنا شعبة، قال

(١) مسند أحمد ١١/ ١٥.

(٢) مسند أحمد ١٣/ ٣٤٥.

هاشم: أخبرني يحيى بن أبي سليم، سمعت عمرو بن ميمون وقال محمد: عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنّه قال: من أحبّ - وقال هاشم: من سرّه - أن يجد طعم الإيمان، فليحب المرء لا يحبه إلا لله عز وجل.

علّق (الأرنؤوط) بقوله: إسناده حسن كسابقه[١].

٤- حدثنا حسن، حدّثنا زهير، حدّثنا أبو بلج، أنّ عمرو بن ميمون، حدثه، قال: قال لي أبو هريرة: قال لي رسول الله ﷺ: يا أبا هريرة، ألا أدلّك على كلمة من كنز الجنة؟ قال: قلت: نعم، فداك أبي وأمي، قال: تقول: لا قوة إلا بالله.

علّق الأرنؤوط بقوله: حديث صحيح، وهذا إسناد حسن[٢].

٥- حدّثنا سليمان بن داود، أخبرنا شعبة، عن أبي بلج، قال: سمعت عمرو بن ميمون، يحدّث عن أبي هريرة، قال: قال لي رسول الله ﷺ: ألا أدلّك على كلمة من كنز الجنة تحت العرش: لا قوّة إلا بالله.

علّق (الأرنؤوط) بقوله: صحيح دون قوله: «تحت العرش»، وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي بلج - واسمه يحيى بن أبي سليم -، فقد روى له أصحاب السنن، وهو صدوق حسن الحديث[٣].

في هذا الشاهد يجزم (الأرنؤوط) بصدق أبي بلج وحسن حديثه، ولم

---

(١) مسند أحمد ١٤/ ٣٤٦.

(٢) مسند أحمد ١٤/ ٢٩٧.

(٣) مسند أحمد ١٤/ ٣٦٣.

يذكر أيّ مطعن فيه.

فهذه خمسة موارد يحسّن فيها الأرنؤوط حديث أبي بلج، لكن لمّا وصلت النوبة لفضائل علي بن أبي طالب عليه السلام تغيّرت الأمور، وأصبح الرجل ضعيفاً!

وقد ذكّرني حاله هذا بما قاله المحدِّث الغماري في حقّ الذهبي: ولكن الذهبي إذا رأى حديثاً في فضل علي عليه السلام بادر إلى إنكاره بحقّ وبباطل، حتى كأنّه لا يدري ما يخرج من رأسه، سامحه الله[١].

فالحمد لله الذي شافانا وعافانا مما ابتلى به غيرنا، وجعلنا محبّين لمن حبّه ميزان الإيمان والنفاق.

ومن هنا تعلم أيها القارئ اللبيب أنّ خبر أبي بلج صحيح سنداً، وخبر مقسم عن ابن عباس يمكن تصحيحه بالشواهد والمتابعات، بل بالجمع بين الخبرين حتى مع التسليم بما ذكره الدكتور (الغامدي) يمكن تحسين الخبر، إذ ليس في سنديهما أيّ وضّاع أو كذّاب، بل غاية ما طعن بهما هو وجود راويين اختلفت كلمات أئمة الحديث فيهما مدحا وقدحا، ومن هنا يقوي كلّ طريق الآخر فيرتقي إلى مرتبة الحسن.

وهذا عين ما ذكره الإمام الطحاوي في كتابه مشكل الآثار، حيث قال بعد ذكره لخبر مقسم المتقدّم: وقد ذكرنا فيما تقدّم منّا في كتابنا هذا حديث أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن ابن عباس في نوم علي رضي الله عنه على فراش النبي عليه السلام لابساً إيّاه لباسه بردة ، فذلك الحديث شدّ ما في هذا الحديث[٢].

---

(١) فتح الملك العلي: ٥٠.

(٢) شرح مشكل الآثار ١٥/ ٥.

أسانيد الحادثة في كتب السير:

نقل الدكتور حرفيًا عبارة (شعيب الأرنؤوط) وهي قوله: ...وقصّة نوم علي على فراش رسول الله ﷺ رويت في كتب السير وغيرها ليس لها إسناد قائم.

والجواب:

لا أدري أكان نقله لهذا الكلام عن بحث وتحقيق وتتبّع، أم مجرد قصّ ولصق لما ذكره محقّق كتاب مسند أحمد؟!

فمن ينظر في كتب السير يجد أنّها تطفح بذكر هذه القصة بأسانيد متضافرة لا تكاد تجد قضية تماثلها من جهة كثرة النقل وجودة الإسناد:

١-فقد ذكر الحادثة عروة بن الزبير صاحب أول تصنيف في المغازي والسير(١): وقال ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة قال: ومكث رسول الله ﷺ بعد الحج بقية ذي الحجة، والمحرم، وصفر، وإنّ مشركي قريش أجمعوا أمرهم ومكرهم على أن يأخذوا رسول الله ﷺ، فإمّا أن يقتلوه أو يحبسوه أو يخرجوه، فأخبره الله بمكرهم في قوله: ﴿ وَإِذۡ يَمۡكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ ، فخرج رسول الله ﷺ وأبو بكر من تحت الليل قبل الغار بثور، وعمد علي فرقد على فراش رسول الله ﷺ يواري عنه العيون(٢).

---

(١) الوافي في الوفيات ١/ ٢٨.

(٢) تاريخ الإسلام ١/ ٦٦٧، وقد يعترض أحدهم بأنّ في سند هذا الخبر ابن لهيعة وهو قد اختلط كما هو معروف، والجواب: أنّ رواية ابن لهيعة لمغازي عروة برواية أبي الأسود مشهورة قد سمعها القاصي والداني، بل شهد بصحّتها وأضبطيتها، وقد نقل الفسوي قصّة تدلّ على صحة ما ذكرناه، قال في المعرفة والتاريخ ٢/ ١٨٤: قال: وسمعت أحمد بن صالح يقول: كتبت حديث ابن لهيعة عن أبي الأسود في الرق قال: كنت أكتب عن أصحابنا ←

٢- وذكر الحادثة ابن اسحاق في سيرته مسندة، قال: فحدّثني يزيد بن زياد عن محمد بن كعب القرظي، قال: لمّا اجتمعوا له ، وفيهم أبو جهل بن هشام، فقال وهم على بابه : إنّ محمداً يزعم أنّكم إن تابعتموه على أمره كنتم ملوك العرب والعجم، ثم بُعثتم من بعد موتكم، فجُعلت لكم جنان كجنان الأردن، وإن لم تفعلوا كان له فيكم ذبح، ثم بُعثتم من بعد موتكم، ثم جُعلت لكم نار تحرقون فيها، قال: وخرج عليهم رسول الله ﷺ، فأخذ حفنة من تراب في يده، ثم قال: نعم أنا أقول ذلك، أنت أحدهم، وأخذ الله تعالى على أبصارهم عنه، فلا يرونه، فجعل ينثر ذلك التراب على رؤوسهم وهو يتلو هؤلاء الآيات من يس: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝٣ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَغۡشَيۡنَٰهُمۡ فَهُمۡ لَا يُبۡصِرُونَ﴾، حتّى فرغ رسول الله ﷺ من هؤلاء الآيات، ولم يبق منهم رجل إلّا وقد وضع على رأسه تراباً، ثم انصرف إلى حيث أراد أن يذهب، فأتاهم آت ممن لم يكن معهم فقال: ما تنتظرون هاهنا؟ قالوا: محمدا، قال: خيّبكم الله! قد والله خرج عليكم محمد، ثم ما ترك منكم رجلاً إلّا وقد وضع على رأسه تراب ، وانطلق لحاجته، أفما ترون ما بكم؟ قال: فوضع كلّ رجل منهم يده على رأسه، فإذا عليه تراب، ثم جعلوا يتطلّعون فيرون عليّا على الفراش

← في القراطيس وأستخير الله فيه، فكتبت حديث ابن لهيعة عن النضر في الرق، فذكرت له سماع الحديث. فقال: كان ابن لهيعة طلابا للعلم صحيح الكتاب وكان أملى عليهم حديثه من كتابه قديما فكتب عنه قوم يعقلون الحديث وآخرون لا يضبطون، وقوم حضروا فلم يكتبوا وكتبوا بعد سماعهم فوقع علمه على هذا إلى الناس، ثم لم تخرج كتبه وكان يقرأ من كتب الناس فوقع في حديثه إلى الناس على هذا، فمن كتب بأخره من كتاب صحيح قرأ عليه على الصحة ومن كتب من كتاب من كان لا يضبط ولا يصحح كتابه وقع عنده على فساد الأصل...؛ أقول: شهادة أحمد بن صالح نصّ في صحة الرواية.

متسجيّا ببرد رسول الله ﷺ، فيقولون: والله إنّ هذا لمحمد نائماً، عليه بُرده، فلم يبرحوا كذلك حتى أصبحوا، فقام علي رضي الله عنه عن الفراش، فقالوا: والله لقد كان صدقنا الذي حدّثنا[١].

ومحمد بن كعب القرظي كان من أئمة التفسير بحسب تعبير الذهبي[٢] وقد ساق هذا الخبر في سبب نزول الآيات الأولى من سورة يس وليس حكاية عن مجرّد خبر تاريخي.

٣- ونقلها ابن اسحاق بسند آخر يصلح أن يكون شاهدا على ما تقدّم، قال: فحدّثني من لا أتّهم من أصحابنا ، عن عبد الله بن أبي نجيح ، عن مجاهد بن جبير أبي الحجاج وغيره ممّن لا أتّهم عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال:...[٣].

ومجاهد بن جبر إمام من كبار أئمة التفسير وأصحاب ابن عبّاس[٤] بل فضّل على كافة تلاميذ ابن عبّاس في التفسير واعتبر الأول[٥].

٤- كما رواها البيهقي في دلائل النبوة بعدّة أسانيد عن موسى بن عقبة صاحب المغازي المشهورة، قال: وأخبرنا أبو الحسين بن الفضل

---

(١) السيرة النبوية لابن هشام ٢/ ٣٣٤، والسند لا بأس به: فـ (ابن اسحاق) عليه المعوّل في أخبار السير والمغازي، ويزيد بن زياد المذكور في السند هو القرظي وهو ثقة بلا خلاف، ومحمد بن كعب إمام من أئمّة التفسير.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥/ ١٦٧.

(٣) السيرة النبوية لابن هشام ٢/ ٣٣١، السند ظاهره الإرسال إلّا أنّه يمكن وصله بالطريق الذي سنذكره عن الطبري في تاريخه، وبهذا يكون صحيحاً.

(٤) ذكر مجاهد أنّه عرض القرآن على ابن عبّاس ثلاثين مرة. (الجرح والتعديل ٨/ ٣١٩).

(٥) قال خصيف: كان أعلمهم بالتفسير مجاهد. (تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٣).

القطان، قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن عتاب العبدي، قال: حدّثنا القاسم بن عبد الله بن المغيرة، قال: أخبرنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدّثنا إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عن عمه موسى بن عقبة، وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: أخبرني إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني، قال: حدّثنا جدّي، قال: حدّثنا إبراهيم بن المنذر، قال: حدّثنا محمد بن فليح، عن موسى بن عقبة، عن ابن شهاب الزهري، وهذا لفظ حديث إسماعيل، قال: ومكث رسول الله ﷺ بعد الحج بقيّة ذي الحجة والمحرم وصفر، ثم إنّ مشركي قريش اجتمعوا أن يقتلوه أو يخرجوه حين ظنوا أنّه خارج، وعلموا أنّ الله عزّ وجلّ قد جعل له مأوى ومنعة ولأصحابه، وبلغهم إسلام من أسلم، ورأوا من يخرج إليهم من المهاجرين، فأجمعوا أن يقتلوا رسول الله ﷺ أو يثبتوه، فقال الله عز وجل ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾، وبلغه في ذلك اليوم الذي أتى فيه أبا بكر أنّهم مبيتوه إذا أمسى على فراشه، فخرج رسول الله ﷺ وأبو بكر في جوف الليل قبل الغار -غار ثور- وهو الغار الذي ذكر الله عز وجل في الكتاب، وعمد علي بن أبي طالب فرقد على فراش رسول الله ﷺ يواري عنه، وباتت قريش يختلفون ويأتمرون: أيّهم يجثم على صاحب الفراش فيوثقه؟ فكان ذلك أمرهم حتّى أصبحوا فإذا هم بعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، فسألوه عن النبي ﷺ، فأخبرهم أنّه لا علم له به، فعلموا عند ذلك أنّه قد خرج فارًّا منهم، فركبوا في كل وجه يطلبونه[(١)].

ونسب إليه الرواية ابن حجر في الفتح، قال: وذكر موسى بن عقبة

---

(١) دلائل النبوّة ٢/ ٤٥٦، علماً أنّ البيهقي قد علّق على مغازي ابن عقبة في كتابه ٣/ ١٠١ بقوله: فإنّها فيما قال أهل العلم أصحّ المغازي.

عن ابن شهاب، قال: فرقد علي على فراش رسول الله ﷺ يوري عنه، وباتت قريش تختلف وتأتمر أيّهم يهجم على صاحب الفراش فيوثقه حتى أصبحوا، فإذا هم بعلي، فسألوه فقال: لا علم لي، فعلموا أنه فرّ منهم[١].

وهذه الرواية نقلها موسى بن عقبة عن الزهري الذي ألّف في المغازي[٢]، وتتلمذ على يد عروة بن الزبير أوّل من كتب في السير، فتنبّه!

٥- ورواها ابن سعد في الطبقات بعدّة أسانيد، قال: أخبرنا محمد بن عمر، قال: حدّثني معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قال: وحدثني بن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين بن أبي غطفان، عن ابن عباس، قال: وحدّثني قدامة بن موسى، عن عائشة بنت قدامة، قال: وحدّثني عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي، قال: وحدّثني معمر، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن مالك بن جعشم، عن سراقة بن جعشم، دخل حديث بعضهم في حديث بعض، قالوا:... وأتى جبريل رسول الله ﷺ فأخبره الخبر وأمره أن لا ينام في مضجعه تلك الليلة، وجاء رسول الله ﷺ إلى أبي بكر، فقال: إنّ الله عز وجل قد أذن لي في الخروج، فقال أبو بكر: الصحابة يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: نعم، قال أبو بكر: فخذ بأبي أنت وأمي

(١) فتح الباري ٧/ ١٨٤.

(٢) قال الذهبي في السير ٦/ ١١٤ بعد أن نقل تصحيح وثناء العلماء على مغازي ابن عقبة: وأمّا (مغازي موسى بن عقبة): فهي في مجلد ليس بالكبير، سمعناها، وغالبها صحيح، ومرسل جيد، لكنها مختصرة، تحتاج إلى زيادة بيان، وتتمة؛ وقد أحسن في عمل ذلك الحافظ أبو بكر البيهقي في تأليفه المسمى بكتاب (دلائل النبوة)؛ وقد لخصت أنا الترجمة النبوية، والمغازي المدنية، في أول (تاريخي الكبير)، وهو كامل في معناه إن شاء الله.

إحدى راحلتي هاتين، فقال رسول الله ﷺ: بالثمن، وكان أبو بكر اشتراهما بثمانمائة درهم من نعم بني قشير، فأخذ إحداهما وهي القصواء، وأمر عليّا أن يبيت في مضجعه تلك الليلة، فبات فيه علي وتغشّى بردا أحمر حضرميّا كان رسول الله ﷺ ينام فيه، واجتمع أولئك النفر من قريش يتطلّعون من صير الباب ويرصدونه يريدون ثيابه...[١].

٦- ورواها ابن جرير الطبري بعدة أسانيد في تاريخه، قال: فحدّثنا ابن حميد، قال حدّثنا سلمة، قال: حدّثني محمد بن إسحاق، قال: حدّثني عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد بن جبر أبي الحجاج، عن ابن عباس، قال: وحدّثني الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، والحسن بن عمارة، عن الحكم بن عتيبة، عن مقسم، عن ابن عباس:...[٢].

٧- وروى ابن عساكر الحادثة بأكثر من طريق في تاريخه، قال: أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنا عاصم بن الحسن، أنا أبو عمر بن مهدي، أنا أبو العباس بن عقدة، نا الحسين بن عبد الرحمن بن محمد الأزدي، نا أبي، نا عبد النور بن عبد الله، عن محمد بن المغيرة القرشي، عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد، عن ابن عباس، قال: بات علي ليلة خرج رسول الله ﷺ إلى المشركين على فراشه ليعمي على قريش، وفيه نزلت هذه الآية: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾[٣].

---

(١) الطبقات الكبرى ١/ ٢٢٨، إذا تجاوزنا الخلاف المعروف في الواقدي، واعتبرناه حجّة في المغازي، فإنّ بعض الطرق التي ذكرها ابن سعد لا بأس بها لذاتها، فكيف إذا نظرنا إلى مجموعها؟!

(٢) تاريخ الطبري ٢/ ٩٨.

(٣) تاريخ دمشق ٤٢/ ٦٧.

ورواها بسند آخر عن ابن عباس، قال: أخبرنا أبو الأعز قراتكين بن الأسعد، أنا أبو محمد الجوهري، أنا أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان، نا أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني، نا أحمد بن عبد الرحمن بن سراج ومحمد بن أحمد بن الحسن القطواني، نا عباد بن ثابت، حدّثني سليمان بن ق، حدثني عبد الرحمن بن ميمون أبو عبد الله، حدّثني أبي، عن عبد الله بن عباس أنّه سمعه يقول: أنام رسول الله صلى الله عليه وآله عليّا على فراشه ليلة انطلق إلى الغار، فجاء أبو بكر يطلب رسول الله صلى الله عليه وآله، فأخبره عليّ أنّه قد انطلق، فأتبعه أبو بكر وباتت قريش تنظر عليا، وجعلوا يرمونه فلمّا أصبحوا إذا هم بعليّ، فقالوا: أين محمد؟ قال: لا علم لي به، فقالوا: قد أنكرنا تضرّرك، كنا نرمي محمداً فلا يتضرّر وأنت تضرّر، وفيه نزلت هذه الآية: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾[1].

كما رواها بأسانيد متصلة عن أبي رافع كاتب أمير المؤمنين علي عليه السلام، قال: نا ابن شاهين، نا أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني، نا أحمد بن يوسف، نا محمد بن يزيد النخعي، نا عبيد الله بن الحسن، حدّثني معاوية بن عبد الله بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جدّه رافع، قال عبيد الله بن الحسن: وحدّثني محمد بن عبيد الله بن علي بن أبي رافع، عن أبيه، عن جدّه، عن أبي رافع، قال: عبيد الله بن الحسن، وحدّثني محمد بن عبيد الله بن علي بن أبي رافع، عن أبيه، عن جدّه، عن أبي رافع: أنّ عليا كان يجهّز النبي صلى الله عليه وآله حين كان بالغار، ويأتيه بالطعام، واستأجر له ثلاث رواحل للنبي صلى الله عليه وآله ولأبي بكر ودليلهم ابن أريقط، وخلّفه النبي صلى الله عليه وآله، فخرج إليه أهله فخرج، وأمره

(١) تاريخ دمشق ٤٢/ ٦٧.

أن يؤدّي عنه أمانته ووصايا من كان يوصي إليه وما كان يؤتمن عليه من مال، فأدّى أمانته كلّها، وأمره أن يضطجع على فراشه ليلة خرج، وقال: إنّ قريشاً لن يفقدني ما رأوك، فاضطجع عليّ على فراشه، فكانت قريش تنظر إلى فراش النبي ﷺ، فيرون عليه رجلاً يظنونه النبي ﷺ...[١].

علماً أنّ الدكتور قد غفل أو تغافل عن طرق أخرى للحادثة ذكرت في كتب الحديث، وهي شواهد قوية تفيد في هذا الباب:

منها: ما رواه الحاكم النيسابوري في مستدركه وصحّحه: أبو بكر محمد بن إسحاق، أنبأ محمد بن موسى القرشي، ثنا عبد الله بن داود، ثنا نعيم بن حكيم، ثنا أبو مريم الأسدي، عن علي رضي الله عنه، قال: لمّا كان الليلة التي أمرني رسول الله ﷺ أن أبيت على فراشه وخرج من مكة مهاجراً...[٢].

وما نقله أيضا من أبيات مسندة عن أمير المؤمنين عليه السلام يفتخر فيها بما صنعه في ليلة الهجرة، قال: وقد حدّثنا بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا عبيد بن قنفذ البزار، ثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني، ثنا قيس بن الربيع، ثنا حكيم بن جبير، عن علي بن الحسين، قال: إنّ أوّل من شرى نفسه ابتغاء رضوان الله علي بن أبي طالب، وقال عليّ عند مبيته على فراش رسول الله ﷺ:

وَقَيتُ بِنَفْسِي خَيْرَ مَنْ وَطِئَ الحَصَا ... وَمَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ العَتِيْقِ وَبِالحِجْرِ
رَسُولَ إِلَهٍ خَافَ أَنْ يَمْكُرُوا بِهِ ... فَنَجَّاهُ ذُوْ الطَّوْلِ الإِلَهُ مِنَ المَكْرِ

---

(١) تاريخ دمشق ٤٢/ ٦٨.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣/ ٥.

وَبَاتَ رَسُوْلُ اللهِ فِي الغَارِ آمِنًا مُوَقًّى وَفِي حِفْظِ الإِلَهِ وَفِي سِتْرِ
وبِتُّ أُرَاعِيْهِمْ وَلَمْ يَتَّهِمُونَنِي وَقَدْ وُطِّنَتْ نَفْسِي عَلَى القَتْلِ وَالأَسْرِ(١)

إنّما أوردت ما وسعني جمعه في هذه العجالة، ولو تتبّعنا كتب السيرة وكتب التاريخ لوجدنا طرقاً أخرى لهذه الحادثة، ومن هنا قال ابن ناصر الدين الدمشقي: وهذه القصّة مشهورة معروفة متّفق على معناها بين المحدّثين والأخباريين والمفسّرين(٢).

وقال القرطبي في تفسيره بعد إيراده لقصّة الهجرة: ...فأمر النبي ﷺ علي بن أبي طالب أن ينام على فراشه، ودعا الله عز وجل أن يعمي عليهم أثره، فطمس الله على أبصارهم، فخرج وقد غشيهم النوم، فوضع على رؤوسهم تراباً ونهض، فلمّا أصبحوا خرج عليهم علي، فأخبرهم أن ليس في الدار أحد، فعلموا أن رسول الله ﷺ قد فات ونجا، الخبر مشهور في السيرة وغيرها(٣).

ولعلّ كثرة طرقها يؤكّد دعوى أبي جعفر الإسكافي في تواتر قصة المبيت، حيث قال: ...لأنّه قد ثبت بالتواتر حديث الفراش، فلا فرق بينه وبين ما ذكر في نصّ الكتاب، ولا يجحده إلّا مجنون أو غير مخالط لأهل الملة(٤).

ولذلك فإنّ ثبوت هذه الحادثة من المسلّمات التاريخية، ولا يعدّ مجازفاً

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٤/ ٣.

(٢) جامع الآثار ٤/ ١٧٩٩.

(٣) تفسير القرطبي ٣/ ٣٩٧.

(٤) شرح نهج البلاغة ١٣/ ٦٢.

أو مبالغاً من قال: إنّ شهرة هذه الحادثة تداني هجرة الحبشة، وغزوة أحد، والأيام المشهورة في السيرة النبوية.

مخالفة ما في الصحيح:

قال الدكتور نقلاً عن (شعيب الأرنؤوط): وقصّة تأخّر خروج أبي بكر إلى رسول الله ﷺ في الهجرة مخالفة لما ثبت في البخاري من أنّهما خرجا معاً من بيت أبي بكر، وما رواه البخاري يؤكّد ضعف هذه الروايات.

والجواب:

أوّلاً: لقد تعرَّض المحقّقون لهذه الروايات، وصرّحوا بإمكانية الجمع بينها وبين رواية الصحيح، قال الشيخ العرجون: ولا نردّ الروايات المشهورة التي لا تتعارض تعارضاً يتعاصى على التأويل ممّا ذكره المفسّرون في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ۚ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ ممّا ذكره رواة أحداث السيرة النبوية من الحفّاظ المتخصّصين كابن إسحاق، وموسى بن عقبة، والبيهقي في الدلائل، وأبي نعيم، والدمياطي، والقسطلاني في مواهبه، وشارحها الزرقاني، والحافظ في الفتح، وابن كثير في تفسيره وتاريخه البداية والنهاية، وزمرة أئمة المحدثين من أصحاب السنن والمسانيد كالإمام أحمد والترمذي وابن مردويه وابن حبّان وابن أبي حاتم وأضرابهم[1].

كما أجاب على هذا الإشكال الدكتور المحقق أكرم ضياء العمري في كتابه القيّم (السيرة النبوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدّثين)،

---

(١) محمد رسول الله ٢/ ٥١١.

حيث قال بعد إيراده الرواية وتحسينها: ولا تقوى هذه الرواية على معارضة ما في الصحيح، ولكن يمكن التوفيق بينهما، لأنّ رواية الصحيح ليست صريحة في ركوبهما من بيت الصدّيق، فإذا افترضنا أنّ اصطحابهما معاً جرى من بئر ميمون، أمكن التوفيق بين الروايتين[١].

ويمكن أن نضيف وجهاً آخر للجمع بين الروايتين، وهو أنّ رواية أبي بلج ذكرت دخول أبي بكر إلى بيت النبي ﷺ ليلاً بقرينة نوم علي عليه السلام على فراشه، أمّا رواية الصحيح فذكرت أن رسول الله ﷺ قد جاء لبيت أبي بكر في (نحر الظهيرة)، ومن هنا يمكن القول بأنّ أبا بكر جاء لبيت النبي ﷺ فلم يجده ووجد عليًّا عليه السلام، فرجع إلى بيته، وانتظر قدوم النبي ﷺ إليه لأخذ الراحلة، ومنها إلى بئر ميمون نقطة الانطلاق في رحلة الهجرة.

وعليه فالجمع بين الروايتين ليس بالأمر الممتنع أو حتى بالعسير، فلا يبقى لهذا الإشكال عين ولا أثر.

ثانياً: لو سلّمنا بوجود معارضة بين الروايتين فلا يوجد مبرّر لإسقاط هذه الرواية لمجرّد وجود معارضها في صحيح البخاري، فإنّه من المعلوم بالضرورة في علم الحديث اشتمال الصحيحين على كثير من الأحاديث التي احتوت أخطاء في ألفاظها.

وقد أُلّفت عدّة كتب في دفع مثل هذه التناقضات ككتاب (تأويل مختلف الحديث) لابن قتيبة الدينوري، وكتاب (شرح مشكل الآثار) لأبي جعفر الطحاوي، بل لو قرأ الدكتور الكتب التي تعرّضت لشرح أحاديث

---

(١) السيرة النبوية الصحيحة ١/ ٢٠٧.

الصحيحين سيجد عشرات إن لم تكن مئات الموارد التي نصّوا فيها على اشتباه المؤلف أو الرواة أو النساخ.

علماً أنّ الدكتور الغامدي قد انتقد في مقال سابق له بعنوان: (مكانة الصحيحين مع النقد العلمي) (١) الغلو في الصحيحين، واعتبار كلّ حرف منهما صحيح غير قابل للنقد، قال: «وفي هذا مبالغة، والحقّ أنّ علماء الأمة اتفقوا على تلقي الصحيحين بالقبول في الجملة لا التفصيل، هذا ما نقله الحفاظ الكبار وتداولوه، فجاء بعدهم فبالغ في مقالتهم، وأطلق القول بأن هذا الإجماع شاملٌ لكل حرفٍ أخرجه البخاري ومسلم بلا استثناء، وضلّلوا من خالفهم في ذلك، وهو كلام مردود، لأنّ في الصحيحين أحاديث ضعّفها محدّثون متقدّمون كثر، منهم: أحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين وأبو داود السجستاني والبخاري نفسه (ضعّف حديثاً عند مسلم) وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وأبو عيسى الترمذي والعقيلي والنسائي وأبو علي النيسابوري وأبو بكر الإسماعيلي وأبو نعيم الأصبهاني وأبو الحسن الدارقطني وابن مندة والبيهقي والعطار والغساني الجياني وأبو الفضل الهروي وابن الجوزي وابن حزم وابن عبد البر وابن تيمية وابن القيم والألباني وآخرون، وهذا يقطع بأنّ ذلك الإجماع المحكي محمول على تلقيهما بالقبول في الجملة وليس على التفصيل، وهذا لا يؤثّر على مكانة البخاري ومسلم عند علماء الأمّة ولا يقدح بإمامة البخاري ولا مسلم، لكن الله يأبى العصمة لكتاب إلّا كتابه العزيز...»، فلماذا نراه الآن يحاول اسقاط رواية لمجرّد دعوى مخالفتها لأخرى في الصحيح؟

---

(١) الرابط: http://www.alyaum.com/article/4066923

ثالثاً: أنّ مورد المعارضة بين النصّين هو خصوص زيارة أبي بكر للنبي ﷺ في بيته وليس عموم حادثة المبيت، فإذا استحكم التعارض رفعنا اليد عن خصوص هذه الجزئية لا أصل الخبر.

علماً أنّ (شعيب الأرنؤوط) الذي اعتمد الدكتور الغامدي على كلامه، قد استخدم هذا الأسلوب كثيراً في تحقيقه على المسند حيث يصحّح الحديث، ويستثني منه فقرة أو جملة، بل في بعض الموارد يستثني كلمة واحدة لوجود ما ينافيها، نذكر على سبيل المثال:

١ – الحديث المروي: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: الحجر الأسود من الجنّة، وكان أشدّ بياضاً من الثلج، حتى سوّدته خطايا أهل الشرك[١].

علّق (الأرنؤوط) بقوله: صحيح دون قوله: وكان أشدّ بياضاً من الثلج[٢].

٢– الخبر المروي: عن عبد الرحمن بن يزيد، قال: رأيت عبد الله، استبطن الوادي، فجعل الجمرة عن حاجبه الأيمن، واستقبل البيت، ثم رماها بسبع حصيّات، يكبّر دبر كل حصاة، ثم قال: هذا والذي لا إله غيره مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة[٣].

علّق (الأرنؤوط) بقوله: صحيح دون قوله: واستقبل البيت[٤].

٣– الحديث الوارد: عن أبي الدرداء، قال: أوصاني خليلي أبو القاسم

---

(١) مسند أحمد ٥/ ٤٧١.

(٢) مسند أحمد ٥/ ٤٧١ الهامش.

(٣) مسند أحمد ٧/ ١٦٧.

(٤) مسند أحمد ٧/ ١٦٧ الهامش.

ﷺ بثلاث لا أدعهنّ لشيء: أوصاني بصيام ثلاثة أيام من كل شهر، وأن لا أنام إلّا على وتر، وسبحة الضحى في الحضر، والسفر[١].

علّق بقوله: حديث صحيح دون قوله: في الحضر والسفر[٢].

وهذا المنهج معروف عند المحدّثين، قد دأب عليه (الأرنؤوط)، فلماذا لم يستخدم هذا المنهج في هذا المورد، وعمد إلى إسقاط الخبر كاملاً؟

أضف إلى هذا أنّ رواية مقسم التي تقدّم الحديث فيها والروايات الأخرى التي نقلناها لم تنقل هذه الجزئية، فهي سالمة من المعارضة.

رابعاً: إنّ رواية البخاري تفتح المجال لعدّة تساؤلات في السيرة نتمنى من الدكتور أن يجيبنا عليها بالأسانيد الصحيحة:

نعلم جميعاً أنّ النبي ﷺ وعلي وأبا بكر هم آخر من هاجر من المدينة: والسؤال هنا: كيف يترك أبو بكر أهله في مكة مع علمه بعزم قريش على الفتك بالمسلمين وتعذيبهم؟

لا شكّ أنّ أوّل مولود وُلد في المدينة هو عبد الله بن الزبير وابن أسماء التي روت السِّيَر أنّها هاجرت وهي حبلى، ونفست بقباء: والسؤال هنا كيف ينسجم هذا مع هجرة الزبير للحبشة ومنها إلى المدينة؟ وإذا ادّعي رجوعه إلى مكة، نريد إثباتاً لهذا بسند صحيح بناء على شرط الشيخ الغامدي؟

ومن هنا نعلم أنّ دعوى مخالفة هذه الرواية لما في الصحيح لا يقدح في أصل الرواية، ولا يسقطها عن الاعتبار.

---

(١) مسند أحمد ٤٥/ ٤٧٤.

(٢) مسند أحمد ٤٥/ ٤٧٤ الهامش.

بل لعلّ المشكلة الأساسية هي رواية البخاري، إذ أنّها تخالف كلّ الروايات التي نصّت على خروج رسول الله ﷺ من بيته ليلا بعد أن حاصره المشركون، وهل من المعقول أن يخرج النبي ﷺ في نحر الظهيرة مع علمه بطلب المشركين له؟

من هنا نجد أنّ بعض المعاصرين قد طرح عدّة إشكالات على رواية الصحيح، قال: وقد اختلفت الروايات اختلافاً عريضاً لا تتلاقى أطرافه إلّا بنظر موفق يردّ بعضها إلى بعض في معرفة أين ذهب ﷺ بعد خروجه من بيته ليلاً تاركاً المتربصين في خيبتهم وخسرانهم يرصدون علياً وهو نائم على فراش النبي ﷺ يتوهمونه محمداً ﷺ وهم في سكرة الخزي الكسيح يعمهون، ورواية البخاري وهي أصح ما روي في بدء الهجرة تقول: إنّ النبي ﷺ لم يذهب إلى بيت أبي بكر الصديق ومنه خرجا إلى غار ثور إلّا في نحر الظهيرة من اليوم الذي أعقب ليلة خروجه ﷺ، فأين قضى ﷺ الليلة التي خرج فيها من بيته تاركاً علياً على فراشه ونصف اليوم الذي بعدها قبل أن يذهب إلى بيت صديقه أبي بكر في وقت لم تجر به عادته في الذهاب إليه، مع أنّه كان دائم الذهاب إليه في كلّ يوم بكرة وعشية كما هو صريح حديث عائشة عند البخاري؟؟ وهذا الاختلاف في الروايات المتعدّدة يسدل على الموضوع ستاراً من الغموض يتطلب في الكشف عنه تتبّع الروايات بالنظر والموازنة والمقاربة، ليجعل منها صورة متوافقة لخط السير الذي سلكه رسول الله ﷺ بعد خروجه من بيته ليلاً وهو عازم على الهجرة التي أذن الله تعالى له فيها[1].

فالقضية ليست بهذه السهولة التي يتصورها الدكتور الغامدي

---

(١) محمد رسول الله ٢/ ٥٠٠.

بحيث يمكنه رفع الإشكال بمجرد انكار الرواية أو تضعيف بعض طرقها.

الحلقة المفقودة:

بعيداً عن الأحاديث والأخبار والسير يمكن إثبات وقوع هذه الحادثة من خلال التحليل التاريخي لأحداث الهجرة النبوية من مكّة المكرّمة إلى المدينة المنورة:

فقد ذكر القرآن الكريم تآمر قريش على قتل النبي ﷺ: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾، وهذا ما يؤكّد صحّة خبر اجتماعهم في دار الندوة وخروجهم باتفاق على قتل المصطفى ﷺ.

وأشار القرآن إلى خروج النبي ﷺ من بيته باستخدام المعجزة الإلهية كما في سورة يس: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾، بحيث لم يلاحظ كفار قريش خروجه من بيته.

تبقى الحلقة المفقودة هنا: ما هو الشيء الذي عطّل كفار قريش بحيث استطاع أن يخرج النبي ﷺ إلى بيت أبي بكر ومنها إلى بئر ميمون فغار ثور دون أن يلاحظوا ذلك، رغم أنّ هناك حالة استنفار في مكة ضده ﷺ والكلّ يطلبه؟

إذا لم يكن هناك شيء ركّزوا انتباههم عليه بحيث استطاع النبي ﷺ التنقّل بحريّة دون أن يلاحظوا ذلك، فلن نستطيع الجواب على هذا السؤال، ولن تكون قصّة خروجه من مكة منطقية، إلّا أن يقال أنّ قريش لم تتعرّض له أساساً، وهذا ممّا لا يقول به عاقل.

ومن هنا فإنّ قصة مبيت أمير المؤمنين عليه السلام في فراش النبي صلى الله عليه وآله ضرورة من ضرورات السيرة، ولا يكتمل مشهد الهجرة النبوية إلّا بإثبات هذه الحادثة.

كتب السيرة المحقّقة:

قد ذكرت هذه الحادثة في كلّ كتب السيرة بلا استثناء، وساقها مساق المسلّمات أعلام السير والمغازي الذين حاولوا تطبيق قواعد المحدّثين، ولم ينكرها أو يغمز فيها أحد منهم:

١- ابن تيمية الحراني: لم ينكر الحادثة في ردّه على العلامة الحلي، بل اكتفى بنقد بعض ألفاظها وطرقها، وأقرّ بأصل قضية المبيت[(١)].

٢- الحافظ ابن كثير الدمشقي في كتابه: (السيرة النبوية): نقل رواية مقسم عن ابن عباس وعقّب عليها بقوله: وهذا إسناد حسن، وهو من أجود ما روى في قصة نسج العنكبوت على فم الغار، وذلك من حماية الله ورسوله صلى الله عليه وآله[(٢)].

٣- محمد بن عبد الوهاب النجدي في كتابه: (مختصر سيرة الرسول): وأمر عليّا أن يبيت تلك اللّيلة على فراشه، واجتمع أولئك النّفر يتطلّعون من صِير الباب، ويرصدونه يريدون بياته، ويأتمرون أيّهم يكون أشقاها؟ فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله، فأخذ حَفْنة من البطحاء، فذرّها على رؤوسهم...[(٣)].

---

(١) منهاج السنة ٧/ ٦٦.

(٢) السيرة النبوية ٢/ ٢٣٩.

(٣) مختصر سيرة الرسول: ١٢٦.

٤- الدكتور أكرم ضياء العمري في كتابه: (السيرة النبوية الصحيحة): نقل رواية المبيت من عدّة طرق وصرّح بتحسين رواية أبي بلج التي ناقشناها سابقاً[(١)].

٥- كتاب (صحيح الأثر وجميل العبر) الذي ألّفه جمع من الدكاترة في التاريخ الإسلامي ذكرت فيه الحادثة: وأمر عليّا أن يبيت في مضجعه تلك الليلة، واجتمع أولئك النفر من قريش يتطلّعون من صير الباب، ويرصدونه، ويريدون بياته، ويأتمرون أيّهم يكون أشقاها، فخرج رسول الله عليهم، فأخذ حفنة من البطحاء، فجعل يذره على رؤوسهم، وهم لا يرونه...[(٢)].

٦- الشيخ صالح بن طه عبد الواحد في كتابه: (سبل السلام من صحيح سيرة خير الأنام)، نقل فيه الحادثة بقوله: وفي الليل خرج ﷺ وأبو بكر، وأمر النبي ﷺ علياً أن ينام في فراشه تلك الليلة...[(٣)].

٧- الأستاذ محمد بن حمد الصوياني في كتابه: (الصحيح من أحاديث السيرة): نقل رواية تاريخ الطبري المتقدّمة ثم علّق على سندها بقوله: حديث حسن عدا ذكر إبليس، رواه الطبري من طريق ابن إسحاق في التاريخ (١ - ٥٦٦)، هذا السند: حديثٌ حسنٌ بطرقه، فقد سمعه من الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وهذا الطريق لا يفرح به لأن فيه الكلبي وهو تالف، أما الطريق الثانية: الحسن بن عمارة عن الحكم بن

---

(١) السيرة النبوية الصحيحة ١/ ٢١٠.

(٢) صحيح الأثر: ١٥٦.

(٣) سبل السلام: ٢٢٢.

عتيبة، عن مقسم، عن ابن عباس، والحسن هذا متروك، أما الطريق الثالثة فرجالها ثقات: حدثني عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد بن جبير عن ابن عباس، ومجاهد إمام تابعي ثقة معروف وعبد الله بن أبي نجيح ثقة، لكنه ربما دلس أي أنه قليل التدليس، وللحديث شواهد تقويه لا شك، فقد رواه عبد الرزاق بسند صحيح عن معمر عن قتادة (٥ - ٣٨٩) مرسلًا وهذا شاهد يكفي، كذلك له شاهد آخر من طريق الواقدي: عدة أسانيد عن علي وعائشة وسراقة. والواقدي متروك، وانظر إلى حديث رقم(٩)[١].

وعليه فإن طعن بعض المتأخّرين في قصة المبيت هو نتيجة عدم استقصاء طرق الحادثة، والاكتفاء فقط بما ورد في كتب الحديث، وإلّا فقضية المبيت يوم الهجرة قد تعرّضت لها كتب السير والتاريخ والتفسير وغيرها.

---

(١) الصحيح من أحاديث السيرة ١٣٩.

المقال الثاني للغامدي

عقّب الدكتور الغامدي على مقاله الأول بآخر في نفس الصحيفة، بتاريخ ١٥ صفر ١٤٣٧هـ الموافق ٢٨ نوفمبر ٢٠١٥ العدد ١٥٥٠٦[١]، ناقش فيه اعتراض الشيخ الأحمدي عليه، لا سيما طعن الأخير في منهجه في التعامل مع النصوص التاريخية على طريقة المحدّثين، وهذا نصّ المقال:

العمل بالحديث الضعيف:

تفاعل بعض القرّاء مع مقالي السابق (ضعف خبر مبيت علي في فراش رسول الله) باعتراضات، ومنها التمسّك بجواز العمل بالحديث الضعيف، واعتراضات أخرى ربما أتناولها في مقالات أخرى، وللأهمية المنهجية في هذا الاعتراض قدّمت الحديث عنه، فأقول:

لقد اختلف العلماء في جواز العمل بالحديث الضعيف، فجوّز بعضهم العمل به في فضائل الأعمال لا الحلال والحرام، على ألّا يكون شديد الضعف، وأن يندرج تحت أصل عام من الشريعة، وألّا يعتقد ثبوته عن النبي، ولا يتعلّق بصفات الله تعالى ولا بالعقيدة، ولا يعارض حديثا صحيحا أو أصلا من أصول الشريعة، وألّا يشتهر لئلا يعدّ من الشرع أو يظنّه بعض العوام سنّة، وأن يبيّن ضعفه عند روايته لئلّا ينسب إلى النبي ما لم يقله.

---

(١) الرابط من الموقع الرسمي للصحيفة: http://www.alyaum.com/article/4103049

وقال آخرون بعدم جواز العمل بالضعيف مطلقا، ذكر القاسمي ذلك في قواعد التحديث، وأنّه لا يعمل به مطلقاً لا في الأحكام ولا في الفضائل، وعزا ذلك ليحيى بن معين، ولأبي بكر بن العربي، والبخاري، ومسلم، وإلى ابن حزم القائل في الملل والنحل: ما نقله أهل المشرق والمغرب أو كافّة عن كافة أو ثقة حتى يبلغ إلى النبي إلّا أّن في الطريق رجلا مجروحا بكذب أو غفلة أو مجهول الحال فهذا يقول به بعض المسلمين، ولا يحلّ عندنا القول به، ولا تصديقه ولا الأخذ بشيء(١).

وقال الشوكاني في وبل الغمام: وقد سوغ بعض أهل العلم العمل بالضعيف في ذلك مطلقا، وبعضهم منع من العمل بما لم تقم به الحجّة مطلقاً، وهو الحق...(٢).

وقال أحمد شاكر في شرح ألفية السيوطي:لا فرق بين الأحكام وبين فضائل الأعمال ونحوها في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة، بل لا حجّة لأحد إلا بما صحَّ عن رسول الله من حديث صحيح أو حسن(٣).

هذا ما رجّحه أكثر المحقّقين من المتقدّمين والمتأخرين، لما روى أبو هريرة عن رسول الله أنّه قال: (سيكون في آخر أمتي أناس يحدّثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإيّاكم وإياهم) أخرجه مسلم(٤).

وفي هذا إشارة إلى أن الحديث ينبغي ألا ينقل إلّا عن موثوق بصدقه

---

(١) قواعد التحديث: ١١٣.

(٢) وبل الغمام ١/ ٥٣.

(٣)شرح ألفية السيوطي: ٨٤.

(٤) صحيح مسلم ١/ ١٢.

وحفظه وما سوى ذلك لا يؤخذ به في الفضائل أو السيرة وغيرها.

ولما روى المغيرة عن النبي قال: (من حدّث عنّي بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين) أخرجه مسلم(١).

فمن حدّث بما يرى أي يظنّ أنّه كذب فإنّه يشمله هذا الوعيد، لأنّه نسب إلى النبيّ ما لم يثبت بالظنّ، أمّا العمل به في الفضائل فلا يخلو: إمّا أنّه يعتقد أنّه عن النبي وهذا لم يثبت، وإمّا لما يعضده من أدلّة أخرى صحيحة فلا عبرة إذا بالضعيف، وإمّا من عند نفسه، وهذا أمر محرّم لأنّ الذي يَستحبّ الأمور الشرعية الشارع فقط.

إنّ الضعيف لا يفيد إلا الظنّ المرجوح، والظنّ لا يغني من الحق شيئا، وقد ذمّه الله بقوله: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾، وبقوله: ﴿وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾، وبما روي أبو هريرة عن النبي قال: (إياكم والظنّ، فإنّ الظنّ أكذب الحديث...) متفق عليه(٢).

فالعمل بالضعيف ظنّ داخل في الذمّ بهذه النصوص.

فإن قيل: إنّ العمل بالضعيف ظنّ راجح إذا دلّ عليه أصل من الشريعة، رُدّ بأنّ العمل إذا كان لأصل في الشريعة فلا حاجة للضعيف، وإن كان لأجل الضعيف فإنّه ظنّ مرجوح مذموم.

والحقّ إنّ فضائل الأعمال والسيرة كغيرها تدخل في الأحكام التكليفيّة الخمسة، والعمل بالضعيف فيها يعني استحباب أمر لورود

---

(١) صحيح مسلم ١/ ٨.

(٢) صحيح مسلم ٤/ ١٩٨٥.

فضله في حديث ضعيف، ولا شكّ أنّ هذا الاستحباب حكم شرعي لا يجوز إثباته إلّا بنصّ صحيح، فلا يجوز العمل بالضعيف لأنّه غير ثابت شرعا، وحتّى لا ينسب للشرع ما ليس منه.

الردّ الثاني للأحمدي

نشر الشيخ أحمد سلمان في موقعه بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٥ مقالاً طويلاً تعقيباً على ردّ الدكتور الغامدي عليه المتقدّم ذكره، وهذا نصّ المقال:

تحرير محلّ النزاع:

ختم الدكتور مقاله بطرح رأيه في مسألة العمل بالحديث الضعيف بقوله: والحقّ أنّ فضائل الأعمال والسيرة كغيرها تدخل في الأحكام التكليفية الخمسة، والعمل بالضعيف فيها يعني استحباب أمر لورود فضله في حديث ضعيف، ولا شكّ أن هذا الاستحباب حكم شرعي لا يجوز إثباته إلا بنصّ صحيح، فلا يجوز العمل بالضعيف، لأنه غير ثابت شرعاً، وحتى لا ينسب للشرع ما ليس منه.

والجواب:

إنّ الدكتور خلط خلطاً شنيعاً بين أمرين: بين أخبار السيرة النبوية وبين الأحاديث النبوية، فالأخيرة هي الأقوال والأفعال والتقريرات المضافة للنبي ﷺ والتي يلزم من اضافتها له تشريع ونسبة شيء للدين، وهي التي تدخل بحسب تعبير الدكتور (في الأحكام التكليفية الخمسة)، وهي التي وقع البحث فيها هل يجوز العمل بالضعيف فيها أم لا؟

أمّا أخبار السيرة وهي التي لا علاقة لها بالتشريع ولا يستنبط منها

حكم فقهي أو دليل عقدي، فلا دخل لها بهذا البحث لأنّه لا يلزم من إثباتها أو نفيها نسبة شيء للشرع بل هي تاريخ محض: فتارة نتحدّث عن مفردة في السيرة يستفاد منها في الفقه مثل كيفية تعامل النبي ﷺ مع الأسرى أو كيفية تقسيمه للغنائم، وتارة نتحدّث عن تفاصيل غزوة من غزواته كالإطار الزماني والمكاني وعدد المقاتلين في الطرفين وأحداث المعركة...

فكلام الشيخ ينطبق على المثال الأول لأنّها وإن كانت أخبار سيرة إلّا أنّ لها ارتباطا وثيقا بالدين والتشريع، وأمّا المثال الثاني فلا ينازع أحد في عدم ارتباطه بالدين، ولم يدّع أحد أنّ إثبات مثل هذه الأمور يعدّ تشريعاً.

ومن هنا نقول: إنّ قضية مبيت الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في فراش رسول الله ﷺ خارجة عن الإطار الذي بحثه الشيخ، وهو (جواز العمل بالحديث الضعيف)، لأنّها ليست إثباتاً لأمر شرعي، ولا نسبة شيء غير معلوم الثبوت للنبي ﷺ.

مناقشة أدلّة الدكتور على مختاره:

استدلّ الدكتور الغامدي في طيات كلامه بحديثين اعتبر أنّهما دليل على صحّة ما ذهب إليه من عدم جواز العمل بالضعيف، وهما:

قال: لما روى أبو هريرة عن رسول الله أنّه قال: (سيكون في آخر أمّتي أناس يحدّثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإيّاكم وإيّاهم) أخرجه مسلم[1].

والجواب:

(١) صحيح مسلم ١/ ١٢.

أنّ هذا الحديث فيه تحذير من الكذّابين الذين يختلقون الأحاديث الباطلة ويروّجونها بين الناس بقرينة لفظه الآخر المروي أيضا عن أبي هريرة: (يكون في آخر الزمان دجّالون كذابون، يأتونكم من الأحاديث)[١]، وهذا ما أشار إليه ابن الجوزي عند تعرّضه للحديث: الإشارة بهذا إلى الكذابين ويوضحه أنّ في بعض ألفاظ الحديث (يكون في آخر الزمان دجّالون كذّابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا)، وفي هذا تحذير من أهل الكذب، وإنّما يعرف الكذّاب من نقلة الحديث بالبحث عنه والنظر فيما قيل فيه من قدح[٢].

بل حمله بعضهم على الأقوال والأفكار المحدثة والمبتدعة في الدّين وليس خصوص الأحاديث النبوية المكذوبة:

منهم: يحيى الشيباني: في هذا الحديث من الفقه تشديد النهي عن الابتداع والتحذير من أهل البدع، والحض على الاتباع، وهو ينبّه الإنسان ألا يكون في شيء من أمره إلا متبعاً لمن يثق بسلامة ناحيته؛ وكونه ممن يصلح اتباعه على سبيل سنة وحال رواية[٣].

ومنهم: الحسين الطيبي: ويجوز حمله على المشهورين المحدّثين فيكون المراد بها الموضوعات، وأن يراد به ما هو بين الناس أي يحدّثوهم بما لم يسمعوا عن السلف من علم الكلام ونحوه فإنّهم لم يتكلّموا فيه[٤].

---

(١) صحيح مسلم ١/ ١٢.

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين ٣/ ٥٩٢.

(٣) الإفصاح عن معاني الصحاح ٨/ ١٩٤.

(٤) فيض القدير ٤/ ١٧٤.

ولذلك أورد الهروي هذا الحديث في كتابه الموسوم بـ (ذمّ الكلام وأهله)[١] ممّا يدلّ على إقراره لهذا المعنى.

ولم نجد أحداً استدلّ به على عدم جواز العمل بالضعيف مطلقاً سواء في كتب المتقدّمين أو المتأخّرين، وهذه كتب الحديث والمصطلح والدراسات الجامعية المعاصرة التي لم تترك شاردة ولا واردة إلّا أوردتها خالية من الاستدلال بهذا الحديث على خصوص نقطة بحثنا.

قال: ولما روى المغيرة عن النبي قال: (من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين) أخرجه مسلم[٢].

والجواب:

إنّ هذا الحديث أجنبي على بحثنا، بل أجنبي حتّى على موضوع الشيخ وهو (العمل بالحديث الضعيف)، لأنّ هذا الحديث ناظر إلى الحديث الموضوع وليس الضعيف، والحال أنّه لا خلاف بين المسلمين قاطبة على حرمة الاحتجاج بالموضوع بل حتّى على حرمة روايته دون بيان كذبه.

والحال أنّ أسوأ ما قيل في رواية المبيت: إنّها ضعيفة سنداً، لضعف بعض رواتها كما ادّعى الشيخ الغامدي، وليست موضوعة، بل لا يوجد في رواتها من وُصف بالكذب أو الوضع أو الاختلاق إطلاقاً.

علما أنّ الدكتور قد اعترف بأنّ موضوع الحديثين هو الحديث الموضوع لا الضعيف، قال: فمن حدّث بما يرى أي يظنّ أنّه كذب فإنّه

---

(١) ذمّ الكلام وأهله ٤/ ٥٨.

(٢) صحيح مسلم ١/ ٨.

يشمله هذا الوعيد، لأنّه نسب إلى النبي ما لم يثبت بالظن، أمّا العمل به في الفضائل فلا يخلو إمّا أنه يعتقد أنّه عن النبي وهذا لم يثبت، وإمّا لما يعضده من أدّلة أخرى صحيحة فلا عبرة إذا بالضعيف، وإمّا من عند نفسه، وهذا أمر محرّم لأنّ الذي يستحبّ الأمور الشرعية الشارع فقط.

وكلامه لا يحتاج إلى مزيد بيان..

تحرير معنى التساهل:

المشكلة الأساسية هي أنّ الدكتور الغامدي لم يستوعب معنى التساهل المذكور عند القدماء فتوهّم أنّ المراد منه هو جواز العمل بكلّ خبر سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً أو حتّى موضوعاً، فأورد الأدلّة التي سقناها وناقشناها سابقاً!

والحال أنّي قد أشرت في مقالي الأول إلى مقصدهم من التساهل:

فأقول والله المستعان: إنّ من ذكر التساهل في روايات السيرة والمغازي لم يعن بذلك الرواية عن كلّ من هبّ ودبّ من الرّواة بمن فيهم الكذّابين والوضاعين والدجالين، بل مرادهم أنّ روايات السيرة والمغازي بما أنّه لا يوجد فيها نسبة شيء للشرع سواء حكم فقهي أو مسألة عقدية فلا يشترط في الرّواة الدرجة العالية من العدالة والضبط وإن كان يراعى فيها صدق الراوي وضبطه لكن ليس بالدّرجة التي تطلب في القسم الأول.

فشروط تحمّل مرويات السيرة بالنسبة للراوي ليست نفسها بالنسبة للحلال والحرام وأخبار الأسماء والصفات والعقائد، وهذا يتّضح جليّا من كتب التراجم التي اعتنت بترجمة رواة الحديث وقد ذكرنا أمثلة على

ذلك لا بأس بإعادتها:

١- **ابن حجر العسقلاني**: عند ترجمته لسيف بن عمر التميمي، قال: سيف بن عمر التميمي صاحب كتاب الردّة، ويقال له: الضبّي، ويقال غير ذلك، الكوفي، ضعيف الحديث، عمدة في التاريخ، أفحش ابن حبان القول فيه، من الثامنة، مات في زمن الرشيد[1].

أقول: هنا ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث عندهم، يفصّل صراحة بين شروط قبول الحديث أي الحلال والحرام، وبين شروط قبول رواية التاريخ.

٢- **شمس الدين الذهبي**: في ترجمة محمد بن إسحاق صاحب السيرة المعروف، قال: والذي تقرَّر عليه العمل أنّ ابن إسحاق إليه المرجع في المغازي والأيام النبوية، مع أنه يشذّ بأشياء، وأنّه ليس بحجة في الحلال والحرام، نعم ولا بالواهي، بل يستشهد به[2].

أقول: كلام الذهبي صريح في أنّه قد يستشهد بالراوي في التاريخ والمغازي و السير ولا يستشهد به في الحلال والحرام

٣- **ابن كثير الدمشقي**: عند تعرّضه لمحمد بن عمر المعروف بالواقدي، قال: والواقدي عنده زيادات حسنة، وتاريخ محرَّر غالباً، فإنّه من أئمة هذا الشأن الكبار،وهو صدوق في نفسه مكثار كما بسطنا القول في عدالته وجرحه في كتابنا الموسوم بالتكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، ولله الحمد والمنّة[3].

---

(١) تقريب التهذيب ١/ ٤٠٧.

(٢) تذكرة الحفّاظ ١/ ١٧٣.

(٣) البداية والنهاية ٣/ ٢٨٨.

أقول: اتّفقت كلمة علماء الجرح والتعديل على القدح في الواقدي لكنّنا نجد الحافظ ابن كثير يقبل مروياته في السيرة والتاريخ.

وسنذكر أمثلة أخرى تبيّن المراد لنقرّ عين دكتورنا الغامدي:

١- ما ورد عن أحمد بن حنبل إمام هذا الفن: سئل أحمد بن حنبل وهو على باب النضر هاشم بن القاسم، فقيل له: يا أبا عبد الله، ما تقول في موسى بن عبيدة ومحمد بن إسحاق؟ فقال: أمّا موسى بن عبيدة فلم يكن به بأس، ولكن حدّث بأحاديث مناكير عن عبد الله بن دينار، وأمّا محمد بن إسحاق فرجل تكتب عنه هذه الأحاديث يعني المغازي ونحوها، فأمّا إذا جاء الحلال والحرام أردنا قوما هكذا وقبض أصابع يديه الأربع[(١)].

أقول: كلام أحمد بن حنبل صريح في التفصيل بين روايات المغازي وبين روايات الحلال والحرام وأنّ ميزان توثيق الرواة مختلف بينهما.

٢- ما ورد عن يحيى بن معين وهو من جهابذة الجرح والتعديل: وسألته عن البكائي، أعني زيادا، فقال: لا بأس به في المغازي، وأمّا في غيره فلا[(٢)].

أقول: كلامه نصّ في المطلوب لا يحتاج إلى مزيد بيان، والعجيب أنّ الدكتور جعله من الذين منعوا الاحتجاج بالضعيف مطلقاً!

٣- ما ذكره الحافظ البيهقي عند حديثه عن حكم المراسيل: والآخر أن يكون الذي أرسله من متأخّري التابعين الذين يعرفون بالأخذ عن كلّ أحد، وظهر لأهل العلم بالحديث ضعف مخارج ما أرسلوه، فهذا النوع

---

(١) النكت على مقدّمة ابن الصلاح: ٣٨١.

(٢) تاريخ ابن معين: ١١٤.

من المراسيل لا يقبل في الأحكام ويقبل في ما لا يتعلق به حكم من الدعوات وفضائل الأعمال والمغازي وما أشبهها[١].

أقول: كلامه يدلّ على أنّ المراسيل التي لا يحتجّ بها في الفقه والعقائد تنفع للاحتجاج بها في المغازي.

٤- ما ذكره ابن عبد البر: ...وهو كتاب مشهور عند أهل السير، معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة تستغني بشهرتها عن الإسناد، لأّنه أشبه التواتر في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة[٢].

أقول: كلامه يفيد أنّ مشهورات كتب السير مستغنية عن الإسناد لأنّها في حكم المتواتر.

٥- ما ذكره ابن تيمية الحراني الملقب بشيخ الإسلام: ومثل هذا ممّا يشتهر عند هؤلاء مثل الزهري وابن عقبة وابن إسحاق والواقدي والأموي وغيرهم، وأكثرهم ما فيه أنّه مرسل والمرسل إذا روي من جهات مختلفة ولا سيما ممّن له عناية بهذا الأمر و يتبع له ، وكان كالمسند بل بعض ما يشتهر عند أهل المغازي و يستفيض أقوى مما يروى بالإسناد الواحد[٣].

أقول: كلام ابن تيمية صريح في قبول ما تناقله علماء السيرة والمغازي وإن لم يُنقل بسند متّصل صحيح على مباني المحدّثين، بل نصّ على أنّ بعضه مقدّم على ما رُوي بإسناد واحد!

---

(١) دلائل النبوة ١/ ٤٠.

(٢) التمهيد ١٧/ ٣٣٩.

(٣) الصارم المسلول ١/ ١٤٧.

٦- ما ذكره ابن قيم الجوزيه عند تعرضه لقصة أم حبيبة: ...فإن قيل: بل يتعيّن أن يكون نكاحها بعد الفتح لأّن الحديث الذي رواه مسلم صحيح وإسناده ثقات حفاظ وحديث نكاحها وهي بأرض الحبشة من رواية محمد بن إسحاق مرسلا والناس مختلفون في الاحتجاج بمسانيد ابن إسحاق فكيف بمراسيله؟ فكيف بها إذا خالفت المسانيد الثانية وهذه طريقة لبعض المتأخرين في تصحيح حديث ابن عباس هذا؟ فالجواب من وجوه: أحدها أنّ ما ذكره هذا القائل إنّما يمكن عند تساوي النقلين فيرجح بما ذكره، وأمّا مع تحقيق بطلان أحد النقلين وتيقّنه فلا يلتفت إليه فإنّه لا يعلم نزاع بين اثنين من أهل العلم بالسير والمغازي وأحوال رسول الله أّن نكاح أم حبيبة لم يتأخّر إلى بعد الفتح ولم يقله أحد منهم قطّ، ولو قاله قائل لعلموا بطلان قوله ولم يشكوا فيه؛ الثاني: أنّ قوله إنّ مراسيل ابن إسحاق لا تقاوم الصحيح المسند ولا تعارضه فجوابه أنّ الإعتماد في هذا ليس على رواية ابن إسحاق وحده لا متّصله ولا مرسله بل على النقل المتواتر عند أهل المغازي والسير وذكرها أهل العلم[١].

أقول: هنا نجد ابن القيم يقدّم قول أهل السير والمغازي رغم أنّها غير مسندة ولم ترد بطرق صحيحة على طريقة المحدّثين على حديث صحيح رواه مسلم بن الحجاج!

ومن خلال هذه الشواهد الكثيرة يتبيّن أنّ التساهل في مرويات السيرة بالمعنى الذي حرّرناه كان دأب علماء الحديث والتاريخ والسير بل حتّى الفقهاء والأصوليون منهم.

---

(١) جلاء الأفهام ١/ ٢٤٤.

لماذا التساهل في أخبار السيرة؟

إنّ مغازي رسول الله ﷺ وسيرته العطرة، لم تكن بالأمر الخفي الذي حصل في إطار ضيّق بحيث ينقله واحد أو اثنين، بل كانت أحداثا عظيمة يسمع بها القاصي والدّاني وتتداول في المجالس والبلدان لوجود الدوافع لنقلها وارتفاع الموانع، وليست أقلّ شهرة من أيّام العرب المعروفة كداحس والغبراء وحرب البسوس وغيرها، فلو سألت أي شخص في العالم من العرب وغيرهم عن أيام العرب لذكرها لك بالتفصيل، لكن لو بحثت لها عن اسناد رجل عن رجل فسيعييك ذلك.

وهذا ما قرّره ابن تيمية الحراني حيث قال:...فهذه الغزاة من جنس هذه الحكايات لم يعرف في شيء من كتب المغازي والسير المعروفة عند أهل العلم ذكر هذه الغزاة، ولم يذكرها أئمة هذا الفن فيه كموسى بن عقبة وعروة بن الزبير والزهري وابن إسحاق وشيوخه والواقدي ويحيى بن سعيد الأموي والوليد بن مسلم ومحمد بن عائذ وغيرهم، ولا لها ذكر في الحديث ولا نزل فيها شيء من القرآن، وبالجملة مغازي رسول الله ﷺ لاسيما غزوات القتال معروفة مشهورة مضبوطة متواترة عند أهل العلم بأحواله مذكورة في كتب أهل الحديث والفقه والتفسير والمغازي والسير ونحو ذلك وهي مما تتوفر الدواعي على نقلها[1].

أقول: هذا منطوق كلامه، أمّا مفهومه فهو أنّ ما ذكر في كتب موسى بن عقبة والزهري وعروة وابن إسحاق ثابت بالتواتر والشهرة، ولا نقاش فيه.

---

(١) منهاج السنة ٨/ ١١٦.

ملاحظة:

لم أكتف بمناقشة منهج الشيخ في مقاله (ضعف خبر مبيت علي على فراش النبي)، بل جاريته في منهجه، وأثبتُّ صحّة طرق الخبر، وناقشت تضعيفات الشيخ للأسانيد، فلذلك نأمل من الشيخ أن يناقش بقية النقاط التي طرحتها في ردّي عليه لتتمّ الفائدة.

خلاصة ما تقدّم:

١. خلط الدكتور الغامدي بين أخبار السيرة وبين أحاديث الحلال والحرام والعقائد كما تمّ بيانه.
٢. جاء الشيخ بأدلّة أجنبيّة عن بحثنا، ولم يردّ على صلب الموضوع، لذلك اضطررت إلى تحرير محلّ النزاع.
٣. وضّحتُ معنى التساهل المقصود في كلمات المتقدّمين، وجئت بشواهد على قبولهم ما روي في كتب السيرة دون تطبيق طريقة المحدّثين.

المقال الثالث للغامدي

نشر الدكتور الغامدي في جريدة اليوم السبت ٢٢ صفر ١٤٣٧هـ، الموافق ٥ ديسمبر ٢٠١٥م، العدد ١٥٥١٣، تعقيباً جديداً[١] على المقال الأول للشيخ أحمد سلمان، ردّ فيه على مناقشته لرواية أبي بلج التي قد سبق له أن ضعّفها في المقال الأوّل الذي كان بعنوان:

(ضعف خبر مبيت علي على فراش رسول الله).

وهذا نصّ مقاله:

ضعف خبر مبيت علي في فراش رسول الله (٢):

تعقيباً على ما اعترض به على تضعيف خبر مبيت علي في فراش رسول الله ﷺ بتوثيق أبي بلج، أقول: الخبر في مسند أحمد عن أبي عوانة عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون قال: إنّي لجالس إلى ابن عباس إذ أتاه تسعة رهط...[٢]؛ فمداره على أبي بلج وقد تفرّد به.

قال البخاري: فيه نظر[٣].

وقال الجوزجاني: غير ثقة[٤].

---

(١) الرابط من الموقع الرسمي للصحيفة: http://www.alyaum.com/article/4104689

(٢) مسند أحمد ٥/ ١٨٠.

(٣) أحوال الرجال: ١٩٨.

(٤) تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٧.

وقال ابن حبّان: كان يخطئ[1].

وقال أحمد: روى أبو بلج حديثاً منكراً: «سدّوا الأبواب»[2].

ونحو ذلك قال الترمذي[3] وابن عدي[4] والذهبي[5]، وقد عدّ ابن الجوزي هذا الخبر في الموضوعات[6]، وحكى عن العراقي نحوه.

قال مقبل الوادعي في أبي بلج: الراجح ضعفه، إذا الجرح فيه مفسّر: قال البخاري: فيه نظر، وهي من أردى عبارات التجريح عند البخاري[7].

وقال الأرنؤوط: إسناده ضعيف بهذه السياقة، أبو بلج أعدل ما قيل فيه أنه يقبل حديثه فيما لا ينفرد به، وفي متن حديثه هذا ألفاظ منكرة، بل باطلة لمنافرتها ما في الصحيح[8].

كما أنّ في سند هذا الخبر إشكالاً آخر وهو: أنّ أبا بلج ذكره عن

---

(١) المجروحين ٣/ ١١٣.

(٢) الموضوعات ١/ ٣٦٦.

(٣) قال في سننه ٥/ ٤١١: هذا حديث غريب من هذا الوجه لا نعرفه من حديث شعبة عن أبي بلج إلّا من حديث محمد بن حميد، وأبو بلج اسمه يحي بن أبي سليم..؛ أقول: هذا الكلام لا يخدم الدكتور إذ أنّ الترمذي لم يضعّف أبا بلج ولم يستنكر حديثه بل غاية ما في الأمر أنّه عبّر عنه بالغريب، والغرابة صفة للسند لا المتن.

(٤) الكامل في الضعفاء ٩/ ٨١؛ أقول: من الواضح أنّ الدكتور مجرّد ناقل وليس بباحث، إذ أنّه من يقرأ ترجمة أبي بلج عند ابن عدي يجد أنّه قد حكم في آخرها بوثاقته، قال: وقد روى عن أبي بلج أجلّة الناس مثل شعبة وأبو عوانة وهشيم ولا بأس بحديثه.

(٥) ميزان الاعتدال ٤/ ٣٨٤.

(٦) الموضوعات ١/ ٣٦٦.

(٧) تتبّع أوهام الحاكم ٣/ ١٥٥.

(٨) مسند أحمد ٥/ ١٨١.

عمرو بن ميمون عن ابن عباس، وقد قال الحافظ عبدالغني بن سعيد المصري: «أبا بلج» أخطأ في اسم عمرو بن ميمون هذا، وليس هو عمرو بن ميمون المشهور، وإنّما هو ميمون أبو عبدالله مولى عبدالرحمن بن سمرة، وهو ضعيف؛ ذكر هذا ابن رجب في شرح العلل، وقال: وهذا ليس ببعيد، وساق إنكار الإمام أحمد أنكر له، وأنه قيل له: عمرو بن ميمون يروي عن ابن عباس ؟ قال: ما أدري ما أعلمه[١].

أما نكارة المتن فبيّنة لمخالفته ما ثبتت صحته، وهو أنّ أبا بكر الصديق تأخر عن رسول الله ﷺ في الهجرة، وهذا مخالف لما وقع في صحيح البخاري، والثابت أنّهما خرجا معا من بيت أبي بكر؛ وفي هذا الخبر إخفاء فضيلة صحبة أبي بكر لرسول الله عليه الصلاة والسلام في هجرته، والطعن فيه بأنّه لحق برسول الله مجرد لحاق دون إذن منه، وهذا كذب لمخالفته ما في الصحيح من الصحبة في الهجرة.

قال ابن كثير في (السيرة النبوية): وقد حكى ابن جرير عن بعضهم: أن رسول الله ﷺ سبق الصديق في الذهاب إلى غار ثور، وأمر عليا بأن يدُلَّه على مسيره ليلحقه، فلحقه أثناء الطريق، وهذا غريب جدّا، وخلاف المشهور أنهما خرجا معا[٢].

كما أنّ في الخبر أنّ عليّا أوّل من أسلم من الناس بعد خديجة، وهو خلاف المشهور من أنّ أول من أسلم أبو بكر، ذكر الترمذي ذلك فقال: ذكر عمرو بن مرة ذلك لإبراهيم النخعي فأنكره، وقال: أوّل من أسلم أبو بكر[٣].

(١) شرح علل الترمذي ٢/ ٨٢٢.

(٢) السيرة النبوية ٢/ ٢٣٥.

(٣) سنن الترمذي ٤/ ٤١١.

وقد أشار ابن تيمية في منهاج السنة إلى أنّ قصّة نوم علي هذه ليس فيها إسناد قائم[١]، وقال في موضع آخر عن هذا الخبر: فيه ألفاظ هي كذب على رسول الله، كقوله: لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي؛ فقد ذهب النبي ﷺ غير مرّة وخليفته على المدينة غير علي[٢].

فالخبر ضعيف منكر، وهناك من يعتقد أنّ تضعيف هذا الخبر يستلزم الطعن في علي أو الغضّ من مكانته وفضائله، وهذا باطل قطعا، ففضائل عليّ الثابتة لا كلام فيها، ومكانته بين صحابة رسول الله ﷺ معلومة وهو رابع الخلفاء.

وقد ضعّف العلماء أحاديث كثيرة في فضائل رسول الله، ولم يقل متجرّد للحق أنّ في ذلك ما يستلزم الغض من مكانة رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام، والفضائل والمناقب كغيرها لا تثبت إلّا بطريق صحيح،

---

(١) منهاج السنة ٧/ ١١٢.

(٢) منهاج السنة ٥/ ٣٤؛ أقول: اعتمد ابن تيمية على أسلوب المغالطة في ردّه على العلامة الحلّي رحمه الله، إذ أنّ العلامة لم يستدلّ بالحديث (لا ينبغي أن أذهب إلّا وأنت خليفتي) على أنّ النبي صلى الله عليه وآله لم يكن يترك خليفة في المدينة إلّا عليّا عليه السلام، بل إنّه يريد اثبات أنّ النبي صلى الله عليه وآله قد صرّح بخلافة أخيه علي عليه السلام بهذا النصّ، فالحديث هو اخبار عن المستقبل وليس حكاية عن الماضي، وقد التفت الألباني إلى هذا المعنى فحاول دفعه من وجه آخر، قال في السلسلة الصحيحة ٣/ ٣٤٣: أمّا ما يذكره الشيعة في هذا الحديث وغيره أنّ النبي ﷺ قال في علي رضي الله عنه: «إنّه خليفتي من بعدي» فلا يصحّ بوجه من الوجوه، بل هو من أباطيلهم الكثيرة التي دلّ الواقع التاريخي على كذبها لأنّه لو فرض أن النبي ﷺ قاله، لوقع كما قال لأنّه (وحي يوحى) والله سبحانه لا يخلف وعده..؛ أقول: وفي هذا الكلام مغالطة أخرى إذ أنّ النبي صلى الله عليه وآله يخبر عن إرادة الله التشريعية لا التكوينية وهي التي يتوقّف تحقّقها على امتثال الناس لأمره. (أحمد سلمان).

ودعوى أنّ أخبار السيرة والفضائل لا تستلزم النقد على منهج المحدّثين دعوى باطلة، إذ لا يصح قبول الأخبار مطلقاً دون تمحيص لها، فضلاً عن أن يكون فيها ما يُنسب إلى الدين.

الردّ الثالث للأحمدي

نشر الشيخ أحمد سلمان في موقعه بتاريخ ٢٣ صفر ١٤٣٧هـ، الموافق ٦ ديسمبر ٢٠١٥، ردّا على المقال الثالث والأخير للدكتور الغامدي، تناول فيه العلل التي أوردها في ردّه الأخير، وهذا نصّ الرّدّ:

وثاقة (أبي بلج):

قال الدكتور: أقول: الخبر في مسند أحمد عن أبي عوانة عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون قال: (إني لجالس إلى ابن عباس إذ أتاه تسعة رهط...)، فمداره على أبي بلج، وقد تفرّد به؛ قال البخاري: فيه نظر، وقال الجوزجاني: غير ثقة، وقال ابن حبان: كان يخطئ، وقال أحمد: روى أبو بلج حديثاً منكراً «سدوا الأبواب»، ونحو ذلك قال الترمذي وابن عدي والذهبي، وقد عدّ ابن الجوزي هذا الخبر في الموضوعات، وحكى عن العراقي نحوه؛ قال مقبل الوادعي في أبي بلج: الراجح ضعفه؛ إذا الجرح فيه مفسّر، قال البخاري: فيه نظر، وهي من أردى عبارات التجريح عند البخاري؛ وقال الأرنؤوط: إسناده ضعيف بهذه السياقة، أبو بلج أعدل ما قيل فيه أنه يُقبل حديثه فيما لا ينفرد به، وفي متن حديثه هذا ألفاظ منكرة، بل باطلة لمنافرتها ما في الصحيح...

أقول:

تقدّم الكلام في طعن ابن حبّان وفي كلام شعيب الأرنؤوط في ردّي

الأول (مع الدكتور الغامدي في تضعيفه لخبر المبيت١) بما لا يفتقر إلى مزيد بيان، وقد كان على الدكتور أن يناقش ما طرحته هناك، لا أن يعيد نفس الكلام الذي تمّ الردّ عليه سابقاً، وذكرنا مواضع الخلل فيه، وسقم الاستدلال به.

وعليه فسأقتصر في الردّ على ما أضافه الدكتور في مقاله الجديد، وهو طعن البخاري صاحب الصحيح والجوزجاني والإمام أحمد بن حنبل في أبي بلج.

قول البخاري: (فيه نظر):

اعتمد الدكتور في تضعيفه على ما نسب للبخاري أنّه قال: (فيه نظر) في حقّ أبي بلج الفزاري، وعقّبه بقول مقبل الوادعي الذي اعتبر أنّ هذه المفردة هي من أقسى عبارات الجرح عند البخاري!

والجواب:

أولاً: من القواعد الأساسية في علم الجرح والتعديل هي ثبوت مفردة الجرح عن الإمام الناقد، إذ أنّه لا يمكن الاعتماد على قول في مقام تضعيف أحد الرواة لم يثبت لصاحبه، وقد شدّد المحقّقون من علماء الجرح والتعديل على هذه النقطة:

قال المعلّمي اليماني هذه القاعدة في بحث عقده تحت عنوان (كيف البحث عن أحوال الرواة؟) قال فيه: إذا وجد في الترجمة كلمة جرح أو تعديل منسوبة إلى بعض الأئمة فلينظر أثابتة هي عن ذاك الإمام أم لا؟[1].

ومن هنا نجد أنّهم يتثبّتون من صحة نسبة لفظة الجرح لصاحبها قبل

(١) التنكيل ١/ ٦٢.

أن يرتّبوا عليها الأثر، ومن قرأ صنع الذهبي في سير أعلام النبلاء، وابن حجر العسقلاني في مقدمة الفتح، علم أنّ هذا الأمر كان دأب المحقّقين على مرّ العصور.

من هذا المنطلق نقول: إنّ قول البخاري: (فيه نظر) هو محلّ شكّ بالنسبة إلينا: إذ أنّ البخاري قد ترجم لأبي بلج في تاريخه الكبير(١)، ولم يذكر في حقّه هذه العبارة، ولم يترجم له في بقيّة كتبه ككتاب التاريخ الصغير وكتاب الضعفاء، ولم تنقل عنه هذه اللفظة بسند صحيح معتدّ به، فلا مجال لقبولها وجعلها دليلاً على ضعف أبي بلج مع عدم ثبوتها عن محمد بن إسماعيل البخاري.

علماً أنّ المحقّق أحمد شاكر قد سجّل استغرابه لنسبة هذه العبارة للبخاري حيث قال في تحقيقه على مسند أحمد: وفي التهذيب أن البخاري قال: «فيه نظر»! وما أدري أين قال هذا؟، فإنه ترجمه في الكبير ٤/ ٢/ ٢٧٩ - ٢٨٠ ولم يذكر فيه جرحاً، ولم يترجمه في الصغير، ولا ذكره هو والنسائي في الضعفاء، وقد روى عنه شعبة، وهو لا يروي إلا عن ثقة(٢).

ثانياً: إنّ هذه الدعوى معارضة بأخرى نصّ عليها بعض الحفّاظ والمحقّقين للرجال، وهي اعتبار سكوت البخاري عن راوٍ من الرواة في تاريخه هو توثيق له:

قال محقّق كتاب الضعفاء الصغير للبخاري: قد ذهب قوم إلى أنّ سكوت البخاري، وابن أبي حاتم عن الراوي يعدّ توثيقاً له، فقد قال

(١) التاريخ الكبير ٨/ ٢٧٩.

(٢) مسند أحمد ٣/ ٣٣١.

الشيخ ظفر أحمد التهانوي في كتابه (قواعد في علوم الحديث): «كل من ذكره البخاري في (تواريخه)، ولم يطعن فيه فهو ثقة، فإنّ عادته ذكر الجرح والمجروحين»؛ وقال: سكوت ابن أبي حاتم، أو البخاري عن الجرح في الراوي توثيق له؛ وتبعه على ذلك جماعة من المعاصرين، وقد جمع جلّ أقوالهم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في بحث نشره في مجلة كلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض بعنوان: سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يجرح، ولم يأت بمتن منكر يعدّ توثيقاً له، ثم ختم البحث بقوله: فإذا علم هذا كلّه، اتضحت وجاهة ما أثبته من أنّ مثل البخاري، أو أبي زرعة، أو أبي حاتم، أو ابنه، أو ابن يونس المصري الصدفي، أو ابن حبان، أو ابن عدي، أو الحاكم الكبير أبي أحمد، أو ابن النجار البغدادي أو غيرهم ممن تكلّم أو صنّف في الرجال إذا سكتوا على الراوي الذي لم يجرح، ولم يأت بمتن منكر يعدّ سكوتهم عنه من باب التوثيق والتعديل، ولا يعدّ من باب التجريح والتجهيل، ويكون حديثه صحيحاً أو حسناً أو لا ينزل عن درجة الحسن إذا سلم من المغامز، والله أعلم[١].

بل لعلّ مثل هذا الرأي يُستشعر من كلام ابن القيم في زاد المعاد حيث قال: رواه الإمام أحمد رحمه الله في (مسنده)، وعبد الله بن الزبير الحميدي في (مسنده) أيضاً، وقد أعلّه البيهقي بانقطاعه، وتضعيفه عكرمة بن إبراهيم. قال أبو البركات ابن تيمية: ويمكن المطالبة بسبب الضعف، فإنّ البخاري ذكره في (تاريخه) ولم يطعن فيه، وعادته ذكر الجرح

---

(١) الضعفاء الصغير: ٦.

والمجروحين[١].

ومع وجود هذه الدعوى يصبح عندنا شكٌّ في رأي البخاري في أبي بلج ممّا يجعل الباحث المنصف يتوقّف في نسبة التضعيف أو التوثيق للبخاري.

ثالثاً: لو سلّمنا بثبوت هذا اللفظ للبخاري: (فيه نظر) فإنّنا لا نسلّم بما ادّعاه مقبل الوادعي من أنّ هذه العبارة هي (من أردى عبارات التجريح عند البخاري)، إذ أنّ هذه العبارة محلّ خلاف بين علماء الجرح والتعديل:

فمنهم: من اعتبرها أقسى ما يمكن أن يقال من البخاري في مقام تضعيف راو من الرواة: وقد تبنّى هذا الرأي جملة من المتأخرين مثل شمس الدين الذهبي[٢]، وابن كثير الدمشقي [٣]، وجلال الدين السيوطي[٤].

ومنهم: من اعتبرها جرحاً، إلّا أنّه غير مفسّر، ولذلك لم يعبأ به الأئمة: وعلى رأس هؤلاء المحقّق حبيب الرحمن الأعظمي، قال: لا ينقضي عجبي حين أقرأ كلام العراقي هذا وكلام الذهبي: إنّ البخاري لا يقول «فيه نظر» إلّا في من يتهمه غالباً؛ ثم أرى أئمّة هذا الشأن لا يعبأون بهذا، فيوثقون من قال فيه البخاري: فيه نظر، أو يدخلونه في الصّحيح[٥].

---

(١) زاد المعاد ١/ ٤٣٥.

(٢) ميزان الاعتدال ٢/ ٤١٦.

(٣) اختصار علوم الحديث: ١٠٦.

(٤) تدريب الراوي: ٤١٠.

(٥) الرفع والتكميل: ٣٩٠ (في الهامش).

وتبعه على ذلك جملة من المعاصرين، منهم عبد الله بن يوسف الجديع في كتابه[١].

ومنهم: من اعتبرها مجرّد تليين للراوي: وعلى رأس هؤلاء الحافظ ابن حجر العسقلاني: وقال البخاري: «فيه نظر»، وهذه عبارته فيمن يكون وسطاً[٢].

وتبعه على ذلك من المعاصرين: الشريف حاتم العوني في كتابه (المرسل الخفي)[٣] بعد أن حقّق المسألة، وانتهى لنفس نتيجة الحافظ ابن حجر.

وتحقيق المسألة:

أنّ الذين قالوا بأنّ عبارة «فيه نظر» عند البخاري هي أقسى عبارات الجرح، وتابعهم محاورنا الدكتور: قد اعتمدوا على كلام الذهبي في السير حيث قال: ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعّفه، فإنه أكثر ما يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا، وقلّ أن يكون: فلان كذّاب، أو كان يضع الحديث...[٤].

وشمس الدين الذهبي كما يظهر من كلامه اعتمد على عبارة نُقلت عن محمد بن إسماعيل البخاري، وهي: إذا قلت: «فلان في حديثه نظر»،

---

(١) تحرير علوم الحديث: ٦٠٣.

(٢) بذل الماعون: ١١٧.

(٣) المرسل الخفي: ٤٤٠.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٤١.

فهو متّهم واه[١].

والحقّ أنّ هذه العبارة لم تثبت عنه بسند معتبر، بل لم تسند البتّة، فكيف تؤسَّس قاعدة كاملة عليها؟!

نعم نقل المزّي كلاماً مشابهاً عن الحافظ الاشبيلي حيث قال: وأمّا البخاري، فلم ينبّه من أمره على شيء، فدلّ أنّه عنده على الاحتمال، لأنه قد قال في (التاريخ): كل من لم أبيّن فيه جرحه فهو على الاحتمال، وإذا قلت: فيه نظر، فلا يحتمل[٢].

إلّا أنّ كتاب (التاريخ) المطبوع والمتداول الآن خال من هذه العبارة، ولا نعلم أي نسخة اعتمد عليها الإشبيلي في النقل، بل لا نعلم صحّة نسبة هذا الكلام إليه، إذ أنّ صاحب تهذيب الكمال لم ينقل لنا سنده للإشبيلي، ممّا يجعلنا نتوقّف في هذا النقل أيضاً.

وعلى هذا فلا يمكننا أن نخرج عن أصل استعمال هذه العبارة في أوساط أئمة الجرح والتعديل لنقول: إنّ البخاري كان له استعمال خاص عند اطلاقه لعبارة: «فيه نظر».

بل حتى القول أنّ هذه العبارة تدلّ على مطلق الجرح سواء كان مفسَّراً أو مجملاً محلّ تأمل، بل غاية ما يمكن قوله أنّها تدلّ على أنّ البخاري متوقّف في الراوي، وهو ما يظهر من قول الترمذي في العلل الكبير عند تعليقه على كلام البخاري، إذ يقول: وحكيم بن جبير لنا فيه نظر، ولم يعزم فيه على شيء[٣].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٤١.

(٢) تهذيب الكمال ١٨/ ٢٦٥.

(٣) علل الترمذي: ٤١٩.

فقوله: «لم يعزم فيه على شيء» ظاهر في أنّه متوقّف في حال هذا الراوي، وهذا ما يفسّر اختلاف أئمّة الجرح والتعديل في الرواة الذي قال فيهم هذا اللفظ، إذ أنّهم فهموا توقّفه فيهم، فبحثوا عن قرائن أخرى لتضعيفهم أو توثيقهم.

وممّا يؤكّد هذا: أنّ ابن عدي الذي أكثر من النقل عن البخاري في الكامل مثل هذه العبارة قد اختلفت كلمته في جملة من الرواة الذين قيل فيه: «فيه نظر»، فلم يسلّم بضعفهم بالمعنى الذي يروّج، بل نجده مرّة يستغرب هذا الاطلاق، ومرّة يحمله على روايته حديثاً منكراً، ومرة يعتبره توقفاً في السماع:

١- فقد نقل في ترجمة إبراهيم بن علي الرافعي قول البخاري في حقّه (فيه نظر)، ثمّ ختم كلامه بقوله: وهو وسط[1].

٢- ونقل في ترجمة عبد الله بن داود التمّار قول البخاري (فيه نظر)، ثمّ ختم ترجمته بقوله: وهو كما قال أبو موسى صاحب سنة ويروي في السنة أحاديث وهو ممّن لا بأس به إن شاء الله[2].

٣- وفي ترجمة قيس أبو عمارة الفارسي، ذكر قول البخاري (فيه نظر)، ثمّ عقّب عليه بقوله: وهذا الذي أشار إليه البخاري إنّما هو حديث واحد وليس الذي يبين من الضعف في الرجل وصدقه إذا كان له حديث واحد[3].

---

(١) الكامل في الضعفاء ١/ ٤١٨.

(٢) الكامل في الضعفاء ٥/ ٤٠١.

(٣) الكامل في الضعفاء ٧/ ١٧١.

تجدر الإشارة أنّ الذهبي مروّج هذه الدعوى لم يلتزم بها، حيث نجد أنّه وثّق من قال فيه البخاري: «فيه نظر»: فلو رجعنا إلى كتابه الكاشف[١] نجد أنّه وثّق قيس أبو عمارة، مع أنّه قد نقل عن البخاري في ترجمته في كتابه الميزان قوله: فيه النظر[٢].

وعليه فإنّ أقصى ما يمكن قوله في هذه العبارة هي أنّها توقف من البخاري في الرّاوي لعدم وضوح حاله عنده، وهذا التوقف قد يكون منشؤه الوثاقة وقد يكون الضبط وقد يكون السماع؛ وفي كلّ الأحوال فإنّه لو سلّمنا بثبوت اللّفظ للبخاري فإنّه لا يعتبر من الجرح القادح في الراوي خصوصا مع ما مرّ من توثيقه من قبل كبار أئمة الجرح والتعديل.

وقد قدّم الألباني قول المعدّلين على من قال فيه البخاري: «فيه نظر» كما في سلسلته الضعيفة قال: عبد الرحمن بن أبي زياد – ويقال: ابن زياد – روى عنه الأعمش أيضاً، ووثّقه ابن معين والعجلي، وقال البخاري: «فيه نظر»؛ قلت: فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى[٣].

بل طبّق هذه القاعدة عند تعرّضه لأبي بلج، قال: أبو بلج: هذا اسمه يحيى بن سليم؛ قال الحافظ: «صدوق ربما أخطأ»؛ فمثله حسن الحديث[٤].

قول الجوزجاني: (غير ثقة):

نقل الدكتور الغامدي ما نُسب لـ (إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني)

---

(١) الكاشف ٢/ ١٤٢.

(٢) ميزان الاعتدال ٣/ ٣٩٨.

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧/ ٩٤٦.

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة ١١/ ٦٣٨.

أنّه قال في حقّ أبي بلج: «ليس بثقة»، وهذا صريح في الطعن.

والجواب:

أوّلاً: قد قرّر علماء الجرح والتعديل أنّه من أهم خطوات البحث عن وثاقة الرواة التأكّد من الأمور المنقولة عن أئمة الجرح والتعديل، سواء من جهة صحّة السند كما تقدّم أو من جهة ثبوت النقل، حيث إنّه لا شكّ ولا ريب أنّ كثيراً من كتب التراجم قد ابتُليت بتصحيفات وتحريفات لا يعلمها إلّا الله عزّ وجلّ.

ولهذا قال ذهبي العصر المعلمي عند تعداده للخطوات التي يسلكها الباحث عن أحوال الرجال: ليستوثق من صحة النسخة، وليراجع غيرها إن تيسّر له، ليتحقق أنّ ما فيها ثابت عن مؤلّف الكتاب[١].

ولّما نبحث عن رأي الجوزجاني في أبي بلج الفزاري نجد أنّه قد طعن فيه في كتابه (أحوال الرجال) بقوله: ليس بثقة. كما نسب إليه الدكتور الغامدي[٢].

إلّا أنّه بالرجوع إلى كتاب (تهذيب التهذيب) للحافظ ابن حجر العسقلاني نجد أنّه نقل توثيق الجوزجاني لأبي بلج، قال: وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وأبو الفتح الأزدي: كان ثقة[٣].

وهذا ما يجعلنا في حالة شكّ: هل الثابت هو طعن الجوزجاني في أبي بلج كما في كتاب أحوال الرجال؟ أو الثابت هو توثيقه كما نقل ذلك ابن

---

(١) التنكيل ١/ ٦٢.

(٢) أحوال الرجال: ١٩٨.

(٣) تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٧.

حجر العسقلاني؟

ولا يفرح بما ذكره محقّق كتاب (أحوال الرجال) من أنّ ما وقع في كتاب (تهذيب التهذيب) هو: «خطأ مطبعي فاحش»[١]، إذ أنّني قد راجعت أكثر من ثلاث طبعات للتهذيب بتحقيقات مختلفة[٢] ووجدتها قد أثبتت توثيق الجوزجاني لأبي بلج لا تضعيفه، ممّا يؤكد أنّ المخطوطات لا تختلف في هذا.

ومن هنا فإنّ ترجيح أحد الخيارين يحتاج دليلاً قويّا، ولا يمكن التمسّك بما ورد في كتاب (الجوزجاني) ولا بما ورد في كتاب (العسقلاني)، فيسقط على هذا الاحتجاج بهذا اللفظ، وكما قالوا: إذا ورد الاحتمال بطل الاستدلال.

ثانياً: لو سلّمنا قول الجوزجاني في حقّ أبي بلج الفزاري: «ليس بثقة»، فإنّه من باب الجرح بما لا يوجب قدحاً في الراوي، لأنّه قد تقرّر في علم المصطلح أنّ الجرح إذا كان لشيء لا يضرّ بصدق لهجة الراوي فإنّه يردّ ولا يعبأ به.

وقد جعل الخطيب البغدادي باباً في كتابه الكفاية أسماه: (باب ذكر بعض أخبار من استفسر في الجرح فذكر ما لا يسقط العدالة)، ذكر فيه بعض الذين كانوا يضعّفون الرواة لأسباب غير قادحة كمن ترك حديثه

---

(١) أحوال الرجال ١٩٨.

(٢) طبعة مؤسسة الرسالة بتحقيق إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، طبعة دار المعارف النظامية بالهند...

لأنّه شوهد يركض على برذون، ومن طعنوا فيه لأنّه كثير الكلام...، ومن أراد الاستزادة فليراجع المصدر المذكور[١].

ومن هنا قال ابن الصلاح في مقدمته: وأمّا الجرح فإنّه لا يقبل إلّا مفسَّراً مبيّن السبب، لأنّ النّاس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً، وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بدّ من بيان سببه، لينظر فيه أهو جرح أم لا، وهذا ظاهر مقرَّر في الفقه وأصوله[٢].

وعندما قرأنا كلام (الجوزجاني) في كتابه نجد أنّه قال: أبو بلج يعني يحيى بن أبي سليم الواسطي كان يزوّج الفواخت، ليس بثقة[٣]؛ وهو ظاهر في أنّ منشأ تضعيفه هو تربية أبي بلج للحمام.

وممّا يؤكّد هذا نقل بعض الحفّاظ ذلك في ترجمته: قال يزيد بن هارون: قد رأيت أبا بلج وكان جاراً لنا، وكان يتخذ الحمام، يستأنس بهن[٤]؛ ومثل هذا الأمر لا يسقط رواية الراوي، ولا يجعله في مصاف الضعفاء، لأنّ غاية ما قيل في اللّعب بالحمام أنّه خارم من خوارم المروءة، فليس بكبيرة ولا صغيرة، وقد اختلفوا في أصل اشتراط المنع من ارتكاب خارم المروءة فضلاً عن مناقشة أصل اللعب بالحمام، هل يصدق عليه ذلك أم لا؟!

---

(١) الكفاية في علم الرواية: ١١٠.

(٢) مقدّمة ابن الصلاح: ١٠٧.

(٣) أحوال الرجال: ١٩٨.

(٤) تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٧.

وبهذا نعلم أنّه لا يمكن قبول جرح الجوزجاني على فرض ثبوته، لكونه مفسّراً بسبب غير قادح في صدق لهجة الراوي ولا في ضبطه، وهما ما يشترطان في الراوي.

ثالثاً: ولو سلّمنا أنّ جرحه كان لسبب آخر فإنّه لا قيمة له أيضاً، لأنّ الجوزجاني قد عُرف بتعنّته وتسرّعه في الطعن في الرواة الكوفيين، وقد قرّر الحفّاظ أنّ مثل هذا الجرح يُتوقّف فيه، ولا يُرتّب عليه الأثر، ولذلك صرّح ابن حجر بهذا الأمر، وجعل أبا إسحاق الجوزجاني مثالاً له على ذلك: وممّن ينبغي أن يُتوقّف في قبول قوله في الجرح: من كان بينه وبين من جرحه عداوة، سببها الاختلاف في الإعتقاد، فإنّ الحاذق إذا تأمّل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب، وذلك لشدّة انحرافه في النَّصب، وشهرة أهلها بالتشيّع، فتراه لا يتوقّف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلق وعبارة طلقة، حتّى إنّه أخذ يليّن مثل الأعمش، وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية، فهذا إذا عارضه مثله، أو أكبر منه، فوثق رجلاً ضعفه: قُبل التوثيق[1].

وهذا الرجل من الذين بذلوا جهوداً جبّارة لإسقاط فضائل علي عليه السلام وأهل بيته الأطهار، حتّى وضع تلك القاعدة المشؤومة حول ردّ رواية المبتدع الثقة في ما يوافق بدعته، حيث اعترف (المعلّمي اليماني) بأنّ الجوزجاني وضعها للتخلّص من فضائل العترة، قال: هذا وأوّل من نسب إليه هذا القول إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وكان هو نفسه مبتدعاً منحرفاً عن أمير المؤمنين علي، متشدّداً في الطعن على المتشيعين كما يأتي في

(١) لسان الميزان ١/ ٢١٢.

القاعدة الآتية، ففي (فتح المغيث) ص١٤٢: «بل قال شيخنا: إنّه قد نصّ هذا القيد في المسألة الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ النسائي، فقال في مقدّمة كتابه في الجرح والتعديل: ومنهم زائغ عن الحق، وصدوق اللهجة، قد جرى في الناس حديثه، لكنّه مخذول في بدعته، مأمون في روايته، فهؤلاء ليس فيهم حيلة إلّا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف، وليس بمنكر، إذا لم تقو به بدعتهم فيتهمونه بذلك»؛ والجوزجاني فيه نصب، وهو مولع بالطعن في المتشيّعين كما مرّ، ويظهر أنّه إنّما يرمي بكلامه هذا إليهم، فإنّ في الكوفيين المنسوبين إلى التشيع جماعة أجلّة اتّفق أئمّة السنّة على توثيقهم وحسن الثناء عليهم وقبول روايتهم وتفضيلهم على كثير من الثقات الذين لم ينسبوا إلى التشيّع، حتى قيل لشعبة: حدثنا عن ثقات أصحابك، فقال: إن حدّثتكم عن ثقات أصحابي فإنّما أحدثكم عن نفر يسير من هذه الشيعة، الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل وحبيب بن أبي ثابت ومنصور. راجع تراجم هؤلاء في «تهذيب التهذيب»، فكأنّ الجوزجاني لمّا علم أنّه لا سبيل إلى الطعن في هؤلاء وأمثالهم مطلقاً حاول أن يتخلّص ممّا يكرهه من مروياتهم، وهو ما يتعلق بفضائل أهل البيت، وعبارته المذكورة تعطي أنّ المبتدع الصادق اللهجة المأمون في الرواية المقبول حديثه عند أهل السنة إذا روى حديثاً معروفاً عند أهل السنة، غير منكر عندهم، إلّا أنّه ممّا قد تقوى به بدعته، فإنّه لا يؤخذ، وأنّه يتّهم[1].

فدقّق أخي القارئ في قوله: «حاول أن يتخلّص مما يكرهه من مروياتهم وهو ما يتعلّق بفضائل أهل البيت»، لتعلم حقيقة هذا الشخص

---

(١) التنكيل ١/ ٤٥.

الذي يراد من إيراد قوله الطعن في رواية أبي بلج التي تخصّ فضائل أمير المؤمنين وسيّد الموحدين عليه السلام!

وقد نقل لنا ابن حجر عدّة أخبار تحكي لنا نصب هذا الرجل وحمله على أمير المؤمنين عليه السلام: وقال ابن حبان في الثقات: «كان حروري المذهب، ولم يكن بداعية، وكان صلباً في السنة، حافظاً للحديث، إلّا أنّه من صلابته ربما كان يتعدى طوره»، وقال ابن عدي: «كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على علي»، وقال السلمي عن الدارقطني بعد أن ذكر توثيقه: «لكن فيه انحراف عن علي»، اجتمع على بابه أصحاب الحديث، فأخرجت جارية له فرّوجة لتذبحها، فلم تجد من يذبحها، فقال: سبحان الله فرّوجة لا يوجد من يذبحها وعلي يذبح في ضحوة نيفاً وعشرين ألف مسلم؛ قلت: وكتابه في الضعفاء يوضّح مقالته، ورأيت في نسخة من كتاب ابن حبّان حريزي المذهب - وهو بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وبعد الياء زاي - نسبة إلى حريز بن عثمان المعروف بالنصب، وكلام ابن عدي يؤيد هذا[1].

فهل مثل هذا يؤتمن على روايات فضائل آل محمد عليهم السلام؟

رابعاً: ولو سلّمنا بقول هذا الجرح أيضاً فإنّه معارض بتوثيق جملة من الأئمّة الكبار في هذا الشأن كما تقدّم في أول البحث، فيكون هذا المورد من موارد تعارض الجرح والتعديل، ومن يرجّح ضعف الراوي عليه أن يشمّر عن ساعدي الجدّ، ويثبت لنا أنّ الجرح الوارد فيه مفسَّر، وأنّه مقدّم على التعديل الثابت عن فطاحل هذا العلم.

---

(١) تهذيب التهذيب ١/ ١٨١.

وعليه فهذه أربع أجوبة على من تمسّك بتضعيف الجوزجاني لأبي بلج الفزاري، والواحد منها يكفي لإسقاط الاحتجاج بكلامه، فتأمّل.

قول أحمد: (روى حديثاً منكراً):

من الأمور التي تمسّك بها الدكتور للطعن في وثاقة أبي بلج الفزاري قول الإمام أحمد: «روى حديثا منكراً»، بل نقل الشيخ أنّ مقصوده من الحديث المنكر هو حديث سدّ الأبواب الذي هو فقرة من فقرات حديث أبي بلج الطويل الذي نحن الآن بصدد مناقشته.

والجواب:

أوّلاً: لا بدّ من تنقيح معنى النكارة عند قدماء أئمّة الجرح والتعديل، إذ أنّنا بالرجوع إلى كتب علم المصطلح نجد أنّ للمنكر إطلاقين عندهم: فكما يطلق على ما انفرد به الراوي الضعيف، كذلك نجدهم يطلقونه على بعض تفرّدات الثقة، وفي هذا يقول الذهبي: المنكر: وهو ما انفرد الراوي الضعيف به، وقد يعدّ مفرد الصدوق منكراً[١].

لذلك نجد أنّ الذهبي قد استعمل هذا المعنى للنكارة في كتبه كما بيّن ذلك جلال الدين السيوطي: ووصف في الميزان عدّة أحاديث في مسند أحمد وسنن أبي داود وغيرهما من الكتب المعتمدة بأنّها منكرة، بل وفي الصحيحين أيضاً، وما ذاك إلّا لمعنى يعرفه الحفّاظ، وهو أنّ النكارة ترجع إلى الفردية، ولا يلزم من الفردية ضعف متن الحديث فضلاً عن بطلانه[٢].

وقد جزم ابن حجر العسقلاني بهذا الإطلاق عند أحمد بن حنبل

---

(١) الموقظة في علم الحديث: ٤٢.

(٢) الحاوي للفتاوي ٢/ ١٣٦.

حيث قال: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له، فيحمل هذا على ذلك، وقد احتجّ به الجماعة[١].

وعليه فإنّ غاية ما يريده أحمد بن حنبل من قوله: «روى حديثاً منكراً» هو أنّ أبا بلج قد تفرّد برواية خبر لا أكثر من هذا، ولا دلالة في العبارة على الجرح، لا من قريب ولا من بعيد، بل لعلّها تكون قرينة على توثيق أحمد بن حنبل له، فبحسب كلام الذهبي أنّ هذه العبارة تطلق على «مفرد الصدوق» كما تقدّم.

علماً أنّ كبار الحفاظ قد نبّهوا على هذا الخلط الذي يقع فيه بعض المبتدئين في هذا العلم، نذكر منهم الحافظ اللنكوي الذي قال: ولا تظنّن من قولهم: «هذا حديث منكر» أنّ راويه غير ثقة، فكثيراً ما يطلقون النكارة على مجرد التفرّد، وإن اصطلح المتأخّرون على أنّ المنكر هو الحديث الذي رواه ضعيف مخالفاً لثقة، وأمّا إذا خالف الثقة غيره من الثقات فهو شاذّ[٢].

ثانياً: لو قبلنا المعنى المعروف للنكارة فلن يضرّ أبا بلج شيئا، إذ أنّ القوم قد فرّقوا بين وصف الراوي بأنّه «يروي المناكير» أو «حديثه منكر»، وبين وصفه بأنّ «له حديث منكر»، وذلك أنّ العبارات الأولى تدلّ على أنّ دأب الراوي ذكر المناكير والغرائب، أمّا الثانية فتدلّ على أنّه روى بعض الأحاديث المنكرة، وهذا ممّا لم يسلم منه راوٍ ولا كتاب!

وقد فصّل الزيلعي القول في هذه المسألة وبيّنها بكلّ وضوح: ...لأنّ من يقال فيه: «منكر الحديث» ليس كمن يقال: فيه «روى أحاديث

---

(١) فتح الباري ١/ ٤٣٦.

(٢) الرفع والتكميل: ٢٠٠.

منكرة»، لأنّ «منكر الحديث» وصف في الرجل يستحقّ به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى تقتضي أنّه وقع له في حين لا دائماً، وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: «يروي أحاديث منكرة»، وقد اتفق عليه البخاري ومسلم، وإليه المرجع في حديث: «إنّما الأعمال بالنيّات»، وكذلك قال في زيد بن أبي أنيسة: «في بعض حديثه نكارة»، وهو ممّن احتجّ به البخاري ومسلم، وهما العمدة في ذلك[1].

ولهذا نجد أنّ الحافظ ابن حجر قد نبّه إلى هذا أكثر من مرّة في كتبه، منها: ما في لسان الميزان: فلو كان كلّ من روى شيئاً منكراً استحقّ أن يذكر في الضعفاء لما سلم من المحدّثين أحد، لا سيما المكثر منهم[2].

ومن هنا نعلم أنّ قول الإمام أحمد: «روى حديثاً منكراً» ليس بالجرح الذي يقتضي ترك حديث من جرح به، بل لا يعتبر جرحاً أساساً، لأنّه قلّ من سلم من رواية المناكير حتى كبار الأئمّة، بخلاف من كان دأبه رواية المناكير وغلبت على حديثه، وقد صدق المحدّث اللنكوي حين قال: في الفرق بين قولهم: «حديث منكر»، و«منكر الحديث»، و«يروي المناكير»، وبين قولهم: «هذا حديث منكر»، وبين قولهم: «هذا الراوي منكر الحديث»، وبين قولهم: «يروي المناكير» فرق، ومن لم يطّلع عليه زلّ وأضلّ، وابتلي بالغرق[3]!

ثالثاً: لو سلّمنا أنّ قوله: «روى حديثاً منكراً» من ألفاظ الجرح فإنّها

---

(١) نصب الراية ١/ ٢٥٦.

(٢) لسان الميزان ٢/ ٣٠٨.

(٣) الرفع والتكميل: ١٩٨.

معارضة بأقول أئمّة آخرين وثّقوه بألفاظ صريحة لا مجال للتشكيك فيها، وعلى هذا فنحن في مورد تعارض جرح مع تعديل، ولا مجال لقبول الجرح بكلّ سهولة، بل لا بدّ من النظر فيه وفي أسبابه، لكي يقوى على معارضة التوثيق الذي سقناه.

ولا شكّ أنّه في مثل هذا التعبير ننظر في الحديث الذي رواه المتّهم، هل هو فعلاً منكر أم لا؟ ثم ننظر في سنده، هل الحمل فيه عليه أم على غيره؟ فلعلّه هو مجرّد راو للخبر، ويوجد في السند كذّاب أو وضّاع، فيكون هو المتّهم، وهكذا...

أمّا قبول الجرح دون مقايسة مع التعديل وإعمال أدوات التعارض فهذا ليس من التحقيق في شيء، بل هو مجرّد تقليد مذموم، بل اتباع للأهواء، نسأل الله السلامة.

وما ذهب إليه البعض من أنّ الحديث الذي استنكره أحمد بن حنبل هو حديثنا غير صحيح، إذ أنّ هذه الدعوى مصدرها ابن الجوزي في موضوعاته، حيث قال: قال أحمد: روى أبو بلج حديثاً منكراً: «سدّوا الأبواب»[1].

وبالرجوع إلى كتب أحمد بن حنبل المتداولة، لا نجد عيناً ولا أثراً لهذه العبارة، بل نجد أنّ هناك من نقلها مجرّدة عن قوله: «سدّوا الأبواب»، كما في كتاب تهذيب التهذيب[2] لابن حجر، وميزان الاعتدال[3] للذهبي!

---

(١) الموضوعات ١/ ٣٦٦.

(٢) تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٧.

(٣) ميزان الاعتدال ٤/ ٣٨٥.

والأعظم من هذا أنّهم نقلوا عنه أكثر من حديث اعتبروه من مناكيره، قال الذهبي: ومن بلاياه: الفسوي في تاريخه، حدثنا بندار، عن أبي داود، عن شعبة، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله بن عمرو أنه قال: «ليأتينّ على جهنّم زمان تخفق أبوابها ليس فيها أحد»، وهذا منكر؛ قال ثابت البناني: سألت الحسن عن هذا فأنكره[١].

ومن هنا نجد أنّ بعض المعاصرين[٢] قد سجّل استغراباً لإنكارهم على أبي بلج هذا الحديث واتهامه بناء على روايته لهذا الخبر، قال: أمّا البخاري فقال: «فيه نظر»، وهذا جرح شديد، لا أرى له مسوغاً، إلّا أن يكون قاله فيه، لكونه روى حديثاً عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله بن عمرو: «ليأتينّ على جهنم زمان تخفق أبوابها ليس فيها أحد»، فإنّهم أنكروا على أبي بلج أن يحدّث بهذا[٣].

من هو عمرو بن ميمون؟

من الإشكالات التي أثارها الدكتور في مقاله الأخير: هو أنّ عمرو بن ميمون المذكور في هذا السند، والذي يروي عنه أبو بلج الفزاري، ليس الثقة المعروف، بل هو رجل آخر ضعيف جدّا، ونقل عبارة الحافظ عبد الغني المصري، قال: كما أنّ في سند هذا الخبر إشكالاً آخر، وهو: أنّ أبا بلج ذكره عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس، وقد قال الحافظ عبدالغني بن سعيد المصري: «أبا بلج» أخطأ في اسم عمرو بن ميمون هذا، وليس هو

(١) ميزان الاعتدال ٤/ ٣٨٥.

(٢) أبو اسحاق الحويني.

(٣) نثر النبال ٤/ ١٩٤

عمرو بن ميمون المشهور، (و) إنما هو ميمون أبو عبدالله مولى عبدالرحمن بن سمرة، وهو ضعيف. ذكر هذا ابن رجب في شرح العلل، وقال: وهذا ليس ببعيد، وساق إنكار الإمام أحمد أنكر له، وأنه قيل له: عمرو بن ميمون يروي عن ابن عباس؟ قال: ما أدري ما أعلمه».

والجواب:

أولاً: أنّ ما ذكره الحافظ عبد الغني بن سعيد المصري المتوفى سنة ٤٠٩هـ لم يقم عليه دليلاً، ولم يسبقه أحد أئمة هذا الفنّ إليه، فهو قول مختَرَع لا حجّة فيه، ولا يمكن أن نقبله ما لم يشمّر صاحبه على ساعدي الجدّ، ويستدلّ على صحّة ما ذهب إليه.

وقد تقرّر في علم الحديث أنّ من يدّعي الخطأ عليه البينة: قال المعلمي اليماني: والمقرّر عند أهل العلم جميعاً أنّ الثقة الثبت قد يخطئ، فإن ثبت خطؤه في شيء فإنما يترك ذاك الشيء، فأما بقية روايته فهي على الصواب، ومن ادّعى الخطأ في شيء فعليه البيان[1].

وأفضل منه ما قاله الألباني: ...فإنّه يعلم أن تحديث الحافظ الثقة كابن عيينة من حفظه ليس بعلّة، بل هو فخر له، وأنّ تخطئة الثقة بمجرّد الإحتمال ليس من شأن العلماء المنصفين، ولكنها العصبية المذهبية؛ نسأل الله السلامة[2]!

ولهذا نجد أنّ الحافظ ابن رجب الذي استشهد بكلامه الدكتور لم يجزم بصحة هذا القول، بل غاية ما في الأمر أنّه لم يستبعده وقال: «ليس

---

(١) التنكيل ١/ ٢٤٦.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٣/ ٢١٢.

ببعيد»، بل نجد أنّ الحافظ ابن حجر العسقلاني قد جعل كلام عبد الغني المصري مجرّد زعم، قال: وزعم عبد الغني بن سعيد في إيضاح الإشكال أنّ أبا بلج روى عنه عن ابن عباس حديثاً في فضل علي عن عمرو بن ميمون غلط فيه[١].

في حين نجد أنّ في هذا العصر، ومع بعد الفاصلة الزمانية، وضياع الكتب الحديثية التي كانت متوفّرة عند القدماء، من يجزم بكلام عبد الغني المصري ويرتّب عليه أثراً في تضعيف الأحاديث!

ثانياً: إنّ جملة من الحفاظ الذين ترجموا لعمرو بن ميمون الأودي الثقة قد نصّوا على أنّ أبا بلج الفزاري من الرواة عنه، نذكر منهم:

١- ابن أبي حاتم: عمرو بن ميمون الأودي: سكن الكوفة، أدرك الجاهلية، روى عن معاذ بن جبل، روى عنه أبو إسحاق الهمداني، وأبو بلج، وحصين، سمعت أبي يقول ذلك[٢].

٢- الخطيب البغدادي: عمرو بن ميمون الأودي أدرك الجاهلية، وأسلم، وسكن الكوفة، وحدّث عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود ومعاذ بن جبل، روى عنه يزيد بن شريك التيمي، وأبو إسحاق الهمداني وأبو بلج، وحصين بن عبد الرحمن، وقد ذكرت له حديثاً في ترجمة إبراهيم بن يزيد أول الكتاب[٣].

٣- الحافظ المزي: ...روى عنه: إبراهيم بن يَزِيد التَّيْمِيّ (ت ق)،

---

(١) تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٥١.

(٢) الجرح والتعديل ٦/ ٢٥٨.

(٣) المتفق والمفترق ٣/ ١٦٦٨.

والحارث بن سويد التَّيْمِيّ (ق)، وحصين بن عبد الرحمن (خ س)، والحكم بن عتيبة، وربعي بن حراش (س)، والربيع بن خثيم (خ م ت س)، وزياد بن الجراح (س)، وزياد بن علاقة، وسعيد بن جبير (خ)، وعامر الشعبي (م س)، وأبو قيس عبد الرحمن بن ثروان الأَودِيّ (سي ق)، وعبد الرحمن بن سابط (د)، وعبد الملك بن عُمَير (خ ت س)، وعبدة بن أَبي لبابة، وعطاء بن السائب (ت)، وعمرو بن مرة (د س)، وعيسى بن حطان، ومحمّد بن السائب بن بركة المكي (سي)، ومحمد بن سوقة، ومهاجر أبو الحسن (بخ)، وهلال بن يسَاف (خت س)، ويزيد بن شريك والد إبراهيم التَّيْمِيّ (ق)، وأبو إسحاق السبيعي (ع)، وأبو بلج الفزاري (ت س)[1].

وما ذكرناه ليس إلّا غيضاً من فيض، وإلّا جلّ من ترجم لعمرو بن ميمون الأودي نصّ على أنّ أبا بلج الفزاري من الرواة عنه.

ثالثاً: إنّ البخاري صاحب الصحيح قد أثبت رواية أبي بلج عن عمرو بن ميمون الأودي المعروف، حيث روى رواية القردة في تاريخه، وعطف اسم أبي بلج على اسم راويتها في الصحيح، قال في ترجمته: قال نعيم بن حماد: حدثنا هشيم، عن أبي بلج، وحصين، عن عمرو بن ميمون: رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قرود، فرجموها، فرجمتها معهم[2].

ويكفينا هذا الخبر لإثبات أنّ عمرو بن ميمون الذي يروي عنه أبو بلج الفزاري هو المخضرم الثقة، لا المختلف فيه.

---

(١) تهذيب الكمال ٢٢/ ٢٦٢.

(٢) التاريخ الكبير ٦/ ٣٦٧.

طعن ابن الجوزي في الخبر:

من الأمور التي ذكرها الدكتور: هي طعن عبد الرحمن بن الجوزي في هذا الحديث: «وقد عدّ ابن الجوزي هذا الخبر في الموضوعات، وحكى عن العراقي نحوه».

وكلام ابن الجوزي مذكور في كتابه الموضوعات عند مناقشته لحديث سدّ الأبواب: وأما حديث ابن عباس ففي الطريق الأول أبو بلج واسمه يحيى بن سليم؛ قال أحمد: روى أبو بلج حديثاً منكراً: «سدّوا الأبواب»، وقال ابن حبان: كان أبو بلج يخطئ[(١)].

والجواب:

أوّلاً: من المعروف بين طلبة العلوم الشرعية وكلّ من له باع في علم الحديث والرجال أنّ أبا الفرج بن الجوزي قد تسرّع في كتابه (الموضوعات)، وأدخل فيه كثيراً من الأحاديث التي لا تستحق هذا الوصف، بل أدخل فيه حتّى مجموعة من الأحاديث الموجودة في الصحيحين!

ولذلك نجد علماء أهل السنة والجماعة قد نصّوا على تسرّعه في الحكم على الأحاديث بالوضع، وعدم مراعاة الأسلوب العلمي الرصين، نذكر منهم:

١- **الحافظ ابن كثير**: وقد صنّف الشيخ أبو الفرج بن الجوزي كتاباً حافلاً في الموضوعات، غير أنّه أدخل فيه ما ليس منه، وخرج عنه ما كان

---

(١) الموضوعات ١/ ٣٦٦.

يلزمه ذكره، فسقط عليه، ولم يهتد إليه[١].

٢- الحافظ السخاوي: وقد توسّع ابن الجوزي فى إيراد كثير من الأحاديث التي لا ترتقى إلى الوضع، بل وفي بعضها ما هو صحيح ونحوه، بل أغرب من هذا إدخاله لكثير مما حكم عليه بالوضع فى تصانيفه الوعظية وغيرها، ساكتاً عليه، فلم يمش في الطريق على سنن واحد مع جلالته وإمامته[٢].

٣- جلال الدين السيوطي: وقد جمع في ذلك الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي كتاباً، فأكثر فيه من إخراج الضعيف الذي لم ينحط إلى رتبة الوضع، بل ومن الحسن ومن الصحيح كما نبّه على ذلك الأئمّة الحفّاظ، ومنهم ابن الصلاح في علوم الحديث وأتباعه[٣].

بل نجد أنّ ابن حجر العسقلاني قد أعلنها صراحة في كتبه، وهو أنّ ابن الجوزي لا يعتمد عليه في علم الحديث، قال: ودلّت هذه القصّة على أنّ ابن الجوزي حاطب ليل، لا ينقد ما يحدّث به[٤].

ومن هنا نعلم أنّه لا قيمة لرأي ابن الجوزي ودعواه وضع الحديث ما لم يوافقه أئمة هذا الفنّ وجهابذة العلم.

ثانياً: إنّ دعوى ابن الجوزي بوضع هذا الحديث هي دعوى مجرّدة عن أيّ دليل، والحال أنّ الحديث الموضوع له طرق محدّدة يُعرَف بها، مقرّرة

(١) الباعث الحثيث: ٧٩.

(٢) الغاية في شرح الهداية: ٢٠٨.

(٣) اللآلي المصنوعة ١/ ٩.

(٤) ميزان الاعتدال ٢/ ٨٤.

في كتب علم الحديث والمصطلح.

ولهذا نجد أنّ ابن حجر العسقلاني قد سجّل اعتراضاً على ابن الجوزي بأنّ دعواه الوضع لا حجّة عليها، قال: حديث: «سدّوا الأبواب إلّا باب علي» ذكره من رواية سعد ومن رواية ابن عمر، قول ابن الجوزي إنّه باطل وإنّه موضوع دعوى لم يستدلّ عليها إلّا بمخالفة الحديث الذي في الصحيحين، وهذا إقدام على ردّ الأحاديث الصحيحة بمجرد التوهّم، ولا ينبغي الإقدام على الحكم بالوضع إلّا عند عدم إمكان الجمع، ولا يلزم من تعذّر الجمع في الحال أن لا يمكن بعد ذلك، إذ فوق كلّ ذي علم عليم، وطريق الورع في مثل هذا أن لا يحكم على الحديث بالبطلان، بل يتوقّف فيه إلى أن يظهر لغيره ما لم يظهره له[1].

وقال الشوكاني في معرض الردّ على دعوى الوضع من ابن الجوزي: ولا ينبغي الإقدام على الحكم بالوضع إلّا عند عدم إمكان الجمع، كلام غير صحيح: فإنّه إذا تعذّر الجمع لا يحلّ لأحد أن يحكم بوضع الموضوع، بل غاية ما يلزم الراجح عليه، وذلك لا يستلزم كونه موضوعاً بلا خلاف، وقد جمع أهل العلم بين هذا الحديث، وحديث: «أنه صلى الله عليه وآله أمر بسدّ الخوخ في المسجد إلّا خوخة أبي بكر» الثابت في الصحيح، بأنّ سدّ الخوخ غير سدّ الأبواب، وبالجملة: فالحديث ثابت، لا يحلّ لمسلم أن يحكم ببطلانه، وله طرق كثيرة جدّا قد أوردها صاحب اللآلىء، وقد صحّح حديث زيد بن أرقم في المستدرك، وكذلك الضياء في المختارة، وإعلاله بميمون غير صحيح، فقد وثّقه غير واحد، وصحّح له الترمذي، وأمّا حديث ابن عمر:

---

(١) القول المسدّد: ١٦.

فقد رواه أحمد في المسند بإسناد رجاله ثقات، وليس فيه هشام بن سعد، والكلام على ردّ ما قاله ابن الجوزي يطول، وفيما ذكرناه كفاية إن شاء الله تعالى[١].

ثالثاً: إنّ خبر المبيت كما تقدّم له طرق أخرى، وليس مدارها على أبي بلج أو غيره، بل مخارجه متعدّدة، وقد سقنا في الردّ الأول والثاني أسانيد هذا الخبر، بل وصحّحنا بعض طرقه، وهذا ما يدفع دعوى وضعه التي لم يقل بها أحد قبل الدكتور!

وابن الجوزي إنّما ادّعى وضع حديث: «سدّ الأبواب» لا خبر المبيت، بدعوى أنّه مخالف لما في الصحيحين، وقد تعقّبه ابن حجر وردّ عليه بذكر أسانيد حديث سدّ الأبواب وطرقه مؤصِّلاً لنكتة حديثية رائعة: فهذه الطرق المتظافرة من روايات الثقات تدلّ على أنّ الحديث صحيح دلالة قوية، وهذه غاية نظر المحدّث، وأما كون المتن معارضاً للمتن الثابت في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري فليس كذلك، ولا معارضة بينهما، بل حديث: «سد الأبواب» غير حديث سد الخوخ[٢].

وهذا عين ما قلناه في خبر المبيت، فإنّ طرقه كثيرة ومتظافرة بحيث يطمئنّ المحدّث بصدور هذا الخبر إن لم يحكم بتواتره كما قدّمنا.

حقيقة رأي ابن تيمية:

ذكر الشيخ أنّ ابن تيمية الحراني قد قال: إنّ رواية المبيت ليس لها إسناد قائم، قال: وقد أشار ابن تيمية في منهاج السنة إلى أنّ قصّة نوم عليّ

(١) الفوائد المجموعة: ٣٦٥.

(٢) القول المسدّد: ١٨.

هذه ليس فيها إسناد قائم، وقال في موضع آخر عن هذا الخبر: فيه ألفاظ هي كذب على رسول الله، كقوله: «لا ينبغي أن أذهب إلّا وأنت خليفتي»، فقد ذهب النبي ﷺ غير مرّة وخليفته على المدينة غير علي.

والجواب:

إنّ كلام الشيخ فيه زلّة علمية خطيرة نتيجة التسرّع في الردّ وعدم التروّي، إذ أنّ ابن تيمية طعن في خصوص رواية الثعلبي التي استدلّ بها العلامة الحلّي، وليس في مطلق الحادثة، لذلك قال في أوّل جوابه: الجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بصحّة هذا النقل، ومجرّد نقل الثعلبي وأمثاله لذلك، بل روايتهم، ليس بحجة باتفاق طوائف السنة والشيعة، لأنّ هذا مرسل متأخّر، ولم يذكر إسناده، وفي نقله من هذا الجنس للإسرائيليات والإسلاميات أمور يعلم أنّها باطلة، وإن كان هو لم يتعمّد الكذب؛ ثانيها: أنّ هذا الذي نقله من هذا الوجه كذب باتفاق أهل العلم بالحديث والسيرة، والمرجع إليهم في هذا الباب[1].

وكلامه صريح في أنّه أنكر خصوص رواية الثعلبي، ولذلك قال: (إنّ هذا الذي نقله من هذا الوجه كذب)، ومن يقرأ بقية كلامه يجد أنّه يقرّ بأصل الحادثة ولا ينفيها، إذ أنّه يقول: إنّ النبي ﷺ لمّا هاجر هو وأبو بكر إلى المدينة لم يكن للقوم غرض في طلب عليّ، وإنّما كان مطلوبهم النبي ﷺ وأبا بكر، وجعلوا في كلّ واحد منهما ديّته لمن جاء به، كما ثبت ذلك في الصحيح الذي لا يستريب أهل العلم في صحّته، وترك عليّا في فراشه ليظنّوا أنّ النبي ﷺ في البيت فلا يطلبوه، فلما أصبحوا وجدوا عليّا

(١) منهاج السنة ٧/ ١١٢.

فظهرت خيبتهم، ولم يؤذوا عليًّا، بل سألوه عن النبي ﷺ، فأخبرهم أنّه لا علم له به، ولم يكن هناك خوف على علي من أحد، وإنّما كان الخوف على النبي ﷺ وصديقه، ولو كان لهم في عليّ غرض لتعرضوا له لمّا وجدوه، فلمّا لم يتعرّضوا له دلّ على أنّهم لا غرض لهم فيه[1].

ولا يوجد أي مورد صرّح فيه ابن تيمية بإنكار هذه الحادثة من أساسها، فلا ندري من أين جاء الشيخ الغامدي بهذا الكلام؟!!

نكارة المتن:

صرّح الدكتور بأنّه من علل هذا الخبر نكارة متنه، واشتماله على بعض المضامين التي لا يمكن أن تقبل، لمخالفتها لما ثبت عنده، قال: «أمّا نكارة المتن فبيّنة، لمخالفته ما ثبتت صحّته، وهو أنّ أبا بكر الصديق تأخر عن رسول الله ﷺ في الهجرة، وهذا مخالف لما وقع في صحيح البخاري، والثابت أنّهما خرجا معاً من بيت أبي بكر؛ وفي هذا الخبر إخفاء فضيلة صحبة أبي بكر لرسول الله (عليه الصلاة والسلام) في هجرته، والطعن فيه بأنّه لحق برسول الله مجرّد لحاق دون إذن منه، وهذا كذب، لمخالفته ما في الصحيح من الصحبة في الهجرة...».

والجواب:

نقتصر على ذكر ما قاله ابن حجر العسقلاني ردّا على ابن الجوزي: قول ابن الجوزي: «إنّه باطل وإنّه موضوع» دعوى لم يستدل عليها إلّا بمخالفة الحديث الذي في الصحيحين، وهذا إقدام على ردّ الأحاديث الصحيحة بمجرّد التوهّم، ولا ينبغي الإقدام على الحكم بالوضع إلّا عند

---

(١) منهاج السنة ٧/ ١١٣.

عدم إمكان الجمع، ولا يلزم من تعذّر الجمع في الحال أن لا يمكن بعد ذلك، إذ فوق كلّ ذي علم عليم، وطريق الورع في مثل هذا أن لا يحكم على الحديث بالبطلان، بل يتوقّف فيه إلى أن يظهر لغيره ما لم يظهره له[١].

فإنّ دعوى مخالفة ما في الصحيحين قد رددنا عليها سابقاً وبيّناها بما لا يحتاج مزيد إيضاح، وذكرنا وجوه الجمع بين الخبرين، فلا أدري لماذا التكرار؟

هل الدكتور لم يطّلع على ردودي السابقة؟

أم أنّه لا يمتلك جواباً واضحاً عليها؟

باء تجرّ وأخرى لا تجرّ:

من الأمور التي ذكرها الدكتور ضمن ردّه السابق ودعواه نكارة المتن لمخالفته الصحيح، قوله: «كما أنّ في الخبر أنّ عليّا أوّل من أسلم من الناس بعد خديجة، وهو خلاف المشهور من أنّ أول من أسلم أبو بكر، ذكر الترمذي ذلك فقال: ذكر عمرو بن مرة ذلك لإبراهيم النخعي فأنكره، وقال: أوّل من أسلم أبو بكر».

وهذا من العجب العجاب حيث إنّه ردّ الخبر لمخالفته (المشهور) من أنّ أبا بكر أول من أسلم، في حين أنّه قد أنكر في السابق قضية المشهورات التاريخية، وأصرّ على ضرورة الإعتماد على الأحاديث الصحيحة سنداً!

وهنا من حقّنا أن نطالب الدكتور بحديث مسند صحيح متصل، خالٍ من العلل، ذو دلالة صريحة على أنّ أبا بكر هو أوّل من أسلم، لكي

---

(١) القول المسدّد: ١٦.

يثبت مقالته، ويكون قد طبّق منهجه على الكلّ لا على خصوص علي عليه السلام.

علماً أنّ ابن عبد البر قد صحّح أحاديث أوّلية إسلام أمير المؤمنين عليه السلام، وقدّمها على روايات إسلام أبي بكر، فقال في رواية أبي بلج التي لم تعجب دكتورنا: حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير بن حرب، قال: حدثنا الحسن بن حماد، حدثنا أبو عوانة، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن ابن عباس، قال: كان علي بن أبي طالب أوّل من آمن من الناس بعد خديجة رضي الله عنها؛ قال أبو عمر رحمه الله: هذا إسناد لا مطعن فيه لأحد، لصحّته وثقة نقلته، وهو يعارض ما ذكرناه عن ابن عباس في باب أبي بكر، والصحيح في أمر أبي بكر أنّه أوّل من أظهر إسلامه[1].

وكلامه صريح في صحّة روايات سبق إسلام علي بن أبي طالب عليه السلام، بل إمكانية جمعها بيسر مع الروايات التي ذكرت ذلك لأبي بكر.

وذكر صاحب (مرقاة المفاتيح) أنّ غالبيّة الأقوال تنصّ على أسبقية إسلام أمير المؤمنين علي عليه السلام: هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب القرشي، يكنى أبا الحسن وأبا تراب، وهو أوّل من أسلم من الذكور في أكثر الأقوال[2].

بل نجد أنّ الحاكم النيسابوري ينقل تسالم المؤرّخين على أوّلية إسلام علي عليه السلام: لا أعلم خلافاً بين أصحاب التواريخ أنّ علي بن أبي طالب أوّلهم إسلاماً[3].

---

(١) الاستيعاب ٣/ ١٠٩٢.

(٢) مرقاة المفاتيح ٩/ ٣٩٤.

(٣) معرفة علوم الحديث: ٢٢.

فلا ندري عن أي شهرة يتحدّث الدكتور؟!

مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الترمذي الذي أورد الدكتور اعتراضه على الرواية قد نقل اختلاف العلماء في هذه المسألة، وضرب بالشهرة المدّعاة عرض الحائط، قال: وقد اختلف أهل العلم في هذا، فقال بعضهم: أوّل من أسلم أبو بكر الصديق، وقال بعضهم: أوّل من أسلم علي، وقال بعض أهل العلم: أوّل من أسلم من الرجال أبو بكر الصدّيق، وأسلم علي وهو غلام ابن ثمان سنين، وأوّل من أسلم من النساء خديجة[1].

خاتمة المطاف:

ختم الشيخ الغامدي مقاله بكلام عاطفي حول فضائل الإمام علي عليه السلام، وتبرئة الذي يضعّفها من تهمة الطعن والنصب لعلي عليه السلام: «وهناك من يعتقد أنّ تضعيف هذا الخبر يستلزم الطعن في عليّ، أو الغضّ من مكانته وفضائله، وهذا باطل قطعاً، ففضائل علي الثابتة لا كلام فيها، ومكانته بين صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم معلومة، وهو رابع الخلفاء؛ وقد ضعّف العلماء أحاديث كثيرة في فضائل رسول الله، ولم يقل متجرّد للحق أنّ في ذلك ما يستلزم الغض من مكانة رسول الله (عليه أفضل الصلاة والسلام)...».

والحقيقة أنّي لا أريد أن أفتح هذا الملف حول تعامل أهل السنة والجماعة لاسيّما المحدّثين منهم مع فضائل أهل البيت عليهم السلام، لأنّ الحديث ذو شجون، ولعلّه سيكون مصدر إزعاج لكثير من الناس، وأنا على يقين أنّ الإشارات التي ذكرتها في طوايا ردودي السابقة قد فهم منها القارئ

(١) سنن الترمذي ٤/ ٤١١.

اللبيب حقيقة الأمر، لاسيما عند حديثي عن الحافظ الجوزجاني.

خلاصة ما تقدّم:

تمّ الردّ على كلّ ما طرحه الدكتور الغامدي وما أورده من علل حول رواية أبي بلج الفزاري، وفي المقابل:

١- لم يتم التعقيب على تصحيحي لرواية مقسم عن ابن عباس رضي الله عنه.
٢- لم يعلّق على الأسانيد الأخرى التي أوردتها للحديث.
٣- لم يعرّج الدكتور على قضية التصحيح بمجموع الطرق التي قرّرتها سابقاً.
٤- لم أجد ردّا على بحثي حول مرويات السيرة.

مصادر خبر المبيت

نظراً إلى وقوع الالتباس في هذا الخبر وظهور المشكّكين فيه، ارتأيت أن أجمع مصادر هذه الحادثة من كتب الحديث والتاريخ والسيرة والأدب، لكي يسهل على الباحث الرجوع إليها متى ما أراد:

أسانيد خبر المبيت:

ذكرت كتب الحديث والتاريخ والتراجم قضية المبيت بعدّة أسانيد متّصلة متكثّرة مستفيضة، بل لا يبعد الحكم بتواترها المعنوي، وقد روى الحديث جمع من الصحابة والتابعين، ثم تناقلتها الكثرة عن الكثرة إلى أن وصلت إلى جيلنا المعاصر.

١- رواية ابن عباس رضي الله عنه:

لعلّ أكثر من روى خبر المبيت هو الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنه، حيث نقل جمع من التابعين عنه هذا الخبر، وهم:

١- الصحابي عمرو بن ميمون: نقل عنه الخبر أحمد بن حنبل في مسنده، قال: حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا يحيى بن حماد ثنا أبو عوانة ثنا أبو بلج ثنا عمرو بن ميمون قال:...[1].

٢- مقسم بن بجرة: روي عنه الخبر بثلاثة طرق:

الأول: قال معمر: وأخبرني عثمان الجزري أنّ مقسماً مولى ابن عباس

(١) مسند أحمد ٥/ ١٨٠.

أخبره في قوله:...[١].

والثاني: عن معمر عن قتادة...عن مقسم مولى ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾...[٢].

والثالث: ما أخرجه الطبري في تاريخه، قال: فحدّثنا ابن حميد، قال حدّثنا سلمة، قال: حدّثني محمد بن إسحاق،...والحسن بن عمارة، عن الحكم بن عتيبة، عن مقسم، عن ابن عباس:...[٣].

٣- **مجاهد بن جبر**: نقل عنه الطبري في تاريخه الخبر، قال: فحدّثنا ابن حميد، قال حدّثنا سلمة، قال: حدّثني محمد بن إسحاق، قال: حدّثني عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد بن جبر أبي الحجاج، عن ابن عباس، قال:...[٤].

ورويت عنه أيضاً بسند آخر نقله ابن أبي حاتم في تفسيره، قال: حدثنا علي بن الحسين ثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري ثنا يحيى بن سعيد الأموي عن محمد بن إسحاق عن ابن أبي ليلى عن مجاهد عن ابن عباس:...[٥].

٤- **داود بن الحصين**: نقل عنه الخبر ابن سعد في الطبقات، قال: أخبرنا محمد بن عمر، قال: حدّثني بن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين بن

---

(١) مصنّف عبد الرزاق ٥/ ٣٨٤.

(٢) تفسير عبد الرزاق ١/ ١٢١.

(٣) تاريخ الطبري ٢/ ٩٨.

(٤) تاريخ الطبري ٢/ ٩٨.

(٥) تفسير ابن أبي حاتم ٥/ ١٦٨٧.

أبي غطفان، عن ابن عباس، قال:...[1].

٥- **أبو صالح باذام:** نقل الخبر عنه ابن جرير الطبري في تاريخه، قال: فحدّثنا ابن حميد، قال حدّثنا سلمة، قال: حدّثني محمد بن إسحاق، قال: وحدّثني الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس:...[2].

٦- **إبراهيم بن عبد الله بن معبد:** نقل ابن عساكر الحادثة عنه في تاريخه، قال: أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنا عاصم بن الحسن، أنا أبو عمر بن مهدي، أنا أبو العباس بن عقدة، نا الحسين بن عبد الرحمن بن محمد الأزدي، نا أبي، نا عبد النور بن عبد الله، عن محمد بن المغيرة القرشي، عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد، عن ابن عباس، قال:...[3].

٧- **ميمون أبو عبد الله البصري:** نقل الخبر عنه ابن عساكر، قال: أخبرنا أبو الأعز قراتكين بن الأسعد، أنا أبو محمد الجوهري، أنا أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان، نا أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني، نا أحمد بن عبد الرحمن بن سراج ومحمد بن أحمد بن الحسن القطواني، نا عباد بن ثابت، حدّثني سليمان بن ق، حدثني عبد الرحمن بن ميمون أبو عبد الله، حدّثني أبي، عن عبد الله بن عباس أنّه سمعه يقول:...[4].

٢- رواية أمير المؤمنين علي عليه السلام:

رُويت قصة المبيت عن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام بأكثر من

---

(١) الطبقات الكبرى ١/ ٢٢٨.

(٢) تاريخ الطبري ٢/ ٩٨.

(٣) تاريخ دمشق ٤٢/ ٦٧.

(٤) تاريخ دمشق ٤٢/ ٦٧.

طريق، ورواها عنه أكثر من راو، منهم:

١- **عبيد الله بن أبي رافع** رضي الله عنه: روى الخبر عنه ابن سعد في الطبقات، قال: أخبرنا محمد بن عمر، قال: وحدّثني عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي:...[١].

٢- **أبو الطفيل عامر بن واثلة** رضي الله عنه: قال العقيلي في الضعفاء: وهذا الحديث حدّثناه محمد بن أحمد الوراميني، قال: حدّثنا يحيى بن المغيرة الرازي، قال: حدّثنا زافر عن رجل عن الحارث بن محمد عن أبي الطفيل عامر بن واثلة الكناني: قال أبو الطفيل: كنت على الباب يوم الشورى فارتفعت الأصوات بينهم، فسمعت عليًّا يقول: قال: أفيكم أحد كان أعظم شيئاً في رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اضطجعت على فراشه، ووقيته بنفسي، وبذلت له مهجة دمي؟ قالوا: اللهم لا[٢].

٣- **الإمام علي بن الحسين** عليه السلام: روى الخبر عنه الحاكم النيسابوري في المستدرك، قال: وقد حدّثنا بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا عبيد بن قنفذ البزار، ثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني، ثنا قيس بن الربيع، ثنا حكيم بن جبير، عن علي بن الحسين، قال: إنّ أوّل من شرى نفسه ابتغاء رضوان الله علي بن أبي طالب، وقال عليّ عند مبيته على فراش رسول الله صلى الله عليه وآله...[٣].

٤- **أبو مريم الأسدي**: نقل خبره الحاكم النيسابوري في مستدركه، قال: أبو بكر محمد بن إسحاق، أنبأ محمد بن موسى القرشي، ثنا عبد الله بن

---

(١) الطبقات الكبرى ١/ ٢٢٨.

(٢) الضعفاء الكبير ١/ ٢١٢.

(٣) المستدرك على الصحيحين ٤/ ٣.

داود، ثنا نعيم بن حكيم، ثنا أبو مريم الأسدي، عن علي رضي الله عنه، قال:...[١].

٣- رواية أبي رافع رضي الله عنه:

رُويت هذه الحادثة عن الصحابي الجليل أبو رافع رضي الله عنه بعدّة أسانيد ذكرها ابن عساكر في تاريخه، قال: نا ابن شاهين، نا أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني، نا أحمد بن يوسف، نا محمد بن يزيد النخعي، نا عبيد الله بن الحسن، حدّثني معاوية بن عبد الله بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جدّه رافع، قال عبيد الله بن الحسن: وحدّثني محمد بن عبيد الله بن علي بن أبي رافع، عن أبيه، عن جدّه، عن أبي رافع، قال: عبيد الله بن الحسن، وحدّثني محمد بن عبيد الله بن علي بن أبي رافع، عن أبيه، عن جدّه، عن أبي رافع:...[٢].

٤- رواية عائشة بنت أبي بكر:

من الذين رويت عنهم القصة أيضاً: عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله، كما ذكر ذلك ابن سعد في طبقاته، قال: أخبرنا محمد بن عمر، قال: حدّثني معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة:...[٣].

٥- رواية سراقة بن مالك:

رُويت هذه الحادثة أيضاً عن سراقة بن مالك بن جشعم الذي كان من المشاركين في أحداث ليلة الهجرة، وقد نقل عنه ابن سعد قصة المبيت، قال: أخبرني محمد بن عمر، قال: وحدّثني معمر، عن الزهري، عن عبد

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣/ ٥.

(٢) تاريخ دمشق ٤٢/ ٦٨.

(٣) الطبقات الكبرى ١/ ٢٢٨.

الرحمن بن مالك بن جعشم، عن سراقة بن جعشم:...[١].

٦- رواية المسور بن مخرمة:

رواها ابن سعد عنه مسنَدةً في طبقاته، قال: أخبرني محمد بن عمر، حدّثنا عبد الله بن جعفر، عن أم بكر بنت المسور، عن أبيها: أنّ رقيقة بنت صيفي بن هاشم بن عبد مناف، وهي أم مخرمة بن نوفل، حذّرت رسول الله ﷺ، فقالت: إنّ قريشاً قد اجتمعت تريد بياتك الليلة، قال المسور: فتحوّل رسول الله ﷺ عن فراشه، وبات عليه علي بن أبي طالب عليه السلام[٢].

خبر المبيت في كتب السيرة والتاريخ والفضائل وغيرها:

ذكرت كتب السيرة والتاريخ والفضائل وغيرها حادثة مبيت أمير المؤمنين عليه السلام في فراش رسول الله ﷺ بلا خلاف فيها، بل نكاد نجزم أنّه لا يوجد كتاب من أمثال هذه الكتب إلّا وروِيت فيه هذه الحادثة، وما اتّفق رواة السِّيَر على حادثة كما اتّفقوا على هذه الحادثة، وهذا يدلّ على تسالمهم على ثبوت هذه الحادثة وصحّتها عندهم.

ومن المشاهير الذين ذكروا حادثة المبيت في كتبهم:

١- عروة بن الزبير (توفي ٩٤هـ):

نقل الذهبي خبر المبيت في فراش رسول الله ﷺ عن مغازي عروة بن الزبير، وهذا لفظه: ومكث رسول الله ﷺ بعد الحج بقية ذي الحجة، والمحرم، وصفر، وإنّ مشركي قريش أجمعوا أمرهم ومكرهم على أن

---

(١) الطبقات الكبرى ١/ ٢٢٨.

(٢) الطبقات الكبرى ٨/ ٤١.

يأخذوا رسول الله ﷺ، فإمّا أن يقتلوه أو يحبسوه أو يُخرجوه، فأخبره الله بمكرهم في قوله: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، فخرج رسول الله ﷺ وأبو بكر من تحت الليل قبل الغار بثور، وعمد علي فرقد على فراش رسول الله ﷺ يواري عنه العيون[1].

٢- ابن شهاب الزهري (توفي ١٢٤هـ):

نقلت كتب السير عدّة طرق للحادثة تنتهي إلى ابن شهاب الزهري، وهذا لفظه: فخرج رسول الله ﷺ وأبو بكر في جوف الليل قبل الغار - غار ثور- وهو الغار الذي ذكر الله عزّ وجلّ في الكتاب، وعمد علي بن أبي طالب فَرَقَدَ على فراش رسول الله ﷺ يواري عنه، وباتت قريش يختلفون ويأتمرون: أيّهم يجثم على صاحب الفراش فيوثقه، فكان ذلك أمرهم حتّى أصبحوا، فإذا هم بعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، فسألوه عن النبي ﷺ، فأخبرهم أنّه لا علم له به، فعلموا عند ذلك أنّه قد خرج فارًّا منهم، فركبوا في كلّ وجه يطلبونه[2].

٣- موسى بن عقبة (توفي ١٤١هـ):

نقلها عنه البيهقي في دلائل النبوة[3] بعدّة أسانيد، وكذلك ابن حجر في فتح الباري[4]، وقد حدّث بها عن الزهري بنفس اللفظ المتقدّم.

---

(١) تاريخ الإسلام ١/ ٦٦٧، نقل الذهبي الخبر من مغازي عروة، بقرينة رواية أبي الأسود عنه، وقد قال الذهبي في كتاب سير أعلام النبلاء ٦/ ١٥٠: نزل أبو الأسود مصر، وحدّث بها بكتاب المغازي لعروة بن الزبير عنه.

(٢) دلائل النبوّة ٢/ ٤٥٦، وكذلك رويت عنه في الطبقات الكبرى لابن سعد ١/ ٢٢٨.

(٣) دلائل النبوّة ٢/ ٤٥٦.

(٤) فتح الباري ٧/ ١٨٤.

٤- محمد بن إسحاق (توفي ١٥١هـ):

نقل الخبر في سيرته، بهذا اللفظ: وخرج عليهم رسول الله ﷺ، فأخذ حفنة من تراب في يده، ثم قال: نعم، أنا أقول ذلك، أنت أحدهم، وأخذ الله تعالى على أبصارهم عنه، فلا يرونه، فجعل ينثر ذلك التراب على رؤوسهم وهو يتلو هؤلاء الآيات من يس: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝٣ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَغۡشَيۡنَٰهُمۡ فَهُمۡ لَا يُبۡصِرُونَ﴾، حتّى فرغ رسول الله ﷺ من هؤلاء الآيات، ولم يبق منهم رجل إلّا وقد وضع على رأسه تراباً، ثم انصرف إلى حيث أراد أن يذهب، فأتاهم آتٍ ممن لم يكن معهم، فقال: ما تنتظرون هاهنا؟ قالوا: محمداً، قال: خيّبكم الله! قد والله خرج عليكم محمد، ثم ما ترك منكم رجلاً إلّا وقد وضع على رأسه تراب، وانطلق لحاجته، أفما ترون ما بكم؟ قال: فوضع كلّ رجل منهم يده على رأسه، فإذا عليه تراب، ثمّ جعلوا يتطلّعون فيرون عليًّا على الفراش متسجيًّا ببُرد رسول الله ﷺ، فيقولون: والله إنّ هذا لمحمد نائماً، عليه بُرده، فلم يبرحوا كذلك حتى أصبحوا، فقام علي رضي الله عنه عن الفراش، فقالوا: والله لقد كان صدقنا الذي حدّثنا[1].

٥- محمد بن عمر الواقدي (توفي ٢٠٧هـ):

نقل عنه الحادثة ابن سعد في الطبقات بعدّة أسانيد، وهذا لفظه: وأتى جبريل رسول الله ﷺ فأخبره الخبر، وأمره أن لا ينام في مضجعه تلك الليلة، وجاء رسول الله ﷺ إلى أبي بكر، فقال: إنّ الله عزّ وجلّ قد أذن لي في الخروج، فقال أبو بكر: الصحابة يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ:

---

(١) سيرة ابن هشام ٢/ ٣٣٤.

نعم، قال أبو بكر: فخذ بأبي أنت وأمي إحدى راحلتي هاتين، فقال رسول الله ﷺ: بالثمن، وكان أبو بكر اشتراهما بثمانمائة درهم من نعم بني قشير، فأخذ إحداهما وهي القصواء، وأمر عليّا أن يبيت في مضجعه تلك الليلة، فبات فيه علي، وتغشّى بُرداً أحمر حضرميًّا كان رسول الله ﷺ ينام فيه، واجتمع أولئك النفر من قريش يتطلّعون من صير الباب ويرصدونه يريدون ثيابه...[(١)].

٦- عبد الملك بن هشام (توفي ٢١٣هـ):

قال في سيرته: ...فأتى جبريل عليه السلام رسول الله ﷺ، فقال: لا تبت هذه الليلة على فراشك الذي كنت تبيت عليه، قال: فلما كانت عتمة من الليل اجتمعوا على بابه يرصدونه متى ينام، فيثبون عليه، فلما رأى رسول الله ﷺ مكانهم، قال لعلي بن أبي طالب: نم على فراشي، وتسجّى ببردي هذا الحضرمي الأخضر، فنم فيه، فإنّه لن يخلص إليك شيء تكرهه منهم، وكان رسول الله ﷺ ينام في بُرده ذلك إذا نام[(٢)].

٧- محمد بن جرير الطبري (توفي ٣١٠):

قال في تاريخه: فأتى جبريل رسول الله ﷺ، فقال: لا تبت هذه الليلة على فراشك الذي كنت تبيت عليه، قال: فلما كان العتمة من الليل، اجتمعوا على بابه فترصّدوه متى ينام فيثبون عليه، فلمّا رأى رسول الله ﷺ مكانهم، قال لعلي بن أبي طالب: نم على فراشي، واتّشح ببُردي الحضرمي الأخضر، فنم فإنّه لا يخلص إليك شيء تكرهه منهم، وكان رسول الله ﷺ

---

(١) الطبقات الكبرى ١/ ٢٢٨.

(٢) سيرة ابن هشام ١/ ٤٨٣.

ينام في برده ذلك إذا نام[١].

٨- ابن حبّان البستي (توفي ٣٥٤هـ):

قال ابن حبّان في سيرته:...وأتاه جبريل، وأمره أن لا يبيت في مضجعه الذي كان يبيت فيه، وأخبره بمكر القوم، فأمر النبي ﷺ عليّا، فتغشّى بُرداً له أحمر حضرميًّا، فبات في مضجعه، واجتمعت قريش لرسول الله ﷺ عند باب بيته يرصدونه، فخرج رسول الله ﷺ في يده حفنة من تراب، فرماها في وجوههم، فأخذ الله بأعينهم عن رسول الله ﷺ، فباتوا رصداً على بابه، وانطلق رسول الله ﷺ لحاجته، فخرج عليهم من الدار خارج، فقال: ما لكم؟ قالوا: ننتظر محمداً، قال: قد خرج عليكم، فانصرَفوا يائسين ينفض كلّ واحد منهم التراب عن رأسه[٢].

٩- ابن طاهر المقدسي (توفي ٣٥٥هـ):

قال في كتابه (البدء والتاريخ):... فأتوا داره، وأحاطوا به يرصدونه حتى ينام فيبيتون به، وأتاه الخبر من السماء، فثبت حتى أمسى، ثم اضطجع على فراشه، وتجلّل ريطة له خضراء، والرصد يرون ما صنعه، ويترقبون نومه، فدعا عليّا، وقال: نم على فراشي، فإنّه لا يخلص إليك شيء تكرهه، وإن أتاك أبو بكر فأخبره أنّي قد خرجت إلى ثور أطحل - وهو غار بأسفل مكة-، ومره فليلحق بي، وخرج رسول الله ﷺ وقد أخذ حفنة من التراب، فجعل ينثر على رؤوسهم وهو يتلو هذه الآيات: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝٣ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسۡتَقِيمٍ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَغۡشَيۡنَٰهُمۡ فَهُمۡ لَا

---

(١) تاريخ الطبري ٢/ ٣٧٤.

(٢) سيرة ابن حبّان ١/ ١٢٦.

يُبۡصِرُونَ ﴾، ومرّ إلى الغار وقد أخذ الله عزّ وجلّ أبصارهم عنه، فأتاهم آت، فقال: ما مقامكم؟ قالوا: ننتظر نوم محمد لنثور عليه، قال: إنّ محمداً قد مرّ، وما ترك أحداً منكم إلّا وضع التراب على رأسه، فقالوا: فها هو نائم، قال: ذاك علي بن أبي طالب، فاقتحموا الدار، ونصوا الحلّة، فإذا هو علي، فسقط في أيديهم[1].

١٠- أبو نعيم الأصفهاني (توفي ٤٣٠هـ):

نقل أبو نعيم في كتابه دلائل النبوة عين رواية ابن اسحاق في سيرته، حيث قال: فأتاه جبريل، فقال: لا تبت هذه الليلة على فراشك الذي كنت تبيت عليه، فلمّا كان عتمة من الليل اجتمعوا على بابه يرصدونه حتى ينام فيثبون عليه، فلما رأى رسول الله ﷺ مكانهم قال لعلي: نم على فراشي، وتسجّ ببردي هذا الأخضر الحضرمي، فإنّه لا يخلص إليك شيء تكرهه منهم - وكان رسول الله ﷺ ينام في بُرده ذلك...[2].

١١- ابن حزم الظاهري (توفي ٤٥٦هـ):

قال ابن حزم في سيرته: وأراغت[3] قريش قتل رسول الله ﷺ، ورصدوه على باب منزله طول ليلهم، فأمر رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن يضطجع على فراشه، وخرج رسول الله ﷺ، وطمس الله تعالى على أبصارهم فلم يروه، ووضع على رؤوسهم تراباً، ونهض، فلما أصبحوا خرج إليهم علي رضي الله عنه، فعلموا أن النبي ﷺ قد فاتهم[4].

---

(١) البدء والتاريخ: ٥٢٨.

(٢) دلائل النبوة ١/ ٢٠٠.

(٣) أراغ: أي طلب وأراد.

(٤) جوامع السيرة: ٦٩.

١٢ - أحمد بن الحسين البيهقي (توفي ٤٥٨):

قال البيهقي في دلائل النبوة: وبلغه في ذلك اليوم الذي أتى فيه أبا بكر أنّهم مبيتوه إذا أمسى على فراشه، فخرج رسول الله ﷺ وأبو بكر في جوف الليل قبل الغار - غار ثور -، وهو الغار الذي ذكر الله عزّ وجلّ في الكتاب، وعمد علي بن أبي طالب فَرَقَدَ على فراش رسول الله ﷺ يواري عنه، وباتت قريش يختلفون ويأتمرون: أيّهم يجثم على صاحب الفراش فيوثقه؟ فكان ذلك أمرهم حتّى أصبحوا، فإذا هم بعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، فسألوه عن النبي ﷺ، فأخبرهم أنّه لا علم له به، فعلموا عند ذلك أنّه قد خرج فارًّا منهم، فركبوا في كل وجه يطلبونه(١).

١٣ - إسماعيل الأصفهاني (توفي ٥٣٥هـ):

نقل رواية (مقسم) المتقدمة والتي فيها: فبات علي رضي الله عنه على فراش النبي ﷺ تلك الليلة، وخرج النبي ﷺ حتّى لحق بالغار، وبات المشركون يحرسون عليًّا، يحسبون أنّه نبي الله ﷺ، فلمّا أصبحوا ثاروا إليه، فلمّا رأوا عليًّا ردّ الله مكرهم، فقالوا: أين صاحبك؟ قال: لا أدري(٢).

١٤ - عبد الرحمن ابن الجوزي (توفي ٥٩٧هـ):

قال في تاريخه: تشاورت قريش ليلةً بمكة، فقال بعضهم: إذا أصبح فأثبتوه بالوثاق - يريدون رسول الله ﷺ - وقال بعضهم: بل أخرجوه، فأطلع الله عزّ وجلّ نبيّه ﷺ على ذلك، فبات علي رضي الله عنه على فراش النبي ﷺ تلك الليلة، وخرج النبي ﷺ حتى لحق بالغار، فبات المشركون يحرسون

---

(١) دلائل النبوّة ٢/ ٤٥٦.

(٢) دلائل النبوّة ١/ ٦٦.

عليّا، يحسبونه النبي ﷺ، فلما أصبحوا ثاروا إليه، فلما رأوا عليّا ردّ الله مكرهم، فقالوا: أين صاحبك؟ قال: لا أدري[(١)].

١٥ - عزّ الدين ابن الأثير (توفي ٦٣٠هـ):

قال ابن الأثير في تاريخه:... فأتى جبرائيل النبي ﷺ، فقال: لا تبت الليلة على فراشك، فلما كان العتمة اجتمعوا على بابه يرصدونه متى ينام فيثبون عليه، فلما رآهم رسول الله ﷺ قال لعلي بن أبي طالب: نم على فراشي، واتّشح ببُردي الأخضر، فنم فيه فإنه لا يخلص إليك شيء تكرهه، وأمره أن يؤدّي ما عنده من وديعة وأمانة وغير ذلك[(٢)].

١٦ - سليمان الكلاعي (توفي ٦٣٤هـ):

قال في مغازيه:... فأتى جبريل رسول الله ﷺ فقال: لا تبت هذه الليلة على فراشك الذي كنت تبيت عليه، فلمّا كانت عتمة من الليل اجتمعوا على بابه يرصدونه حتى ينام فيثبون عليه، فلمّا رأى رسول الله ﷺ مكانهم قال لعلي بن أبي طالب: نم على فراشي، وتسجّ بُردي هذا الحضرمي الأخضر، فنم فيه، فإنّه لن يخلص إليك شيء تكرهه منهم، وكان رسول الله ﷺ ينام فى بُرده ذلك إذا نام[(٣)].

١٧ - المحب الطبري (توفي ٦٩٤هـ):

قال في الرياض النضرة: ...فأتى جبريل عليه السلام النبي ﷺ فقال: لا تبت هذه الليلة على فراشك الذي كنت تبيت عليه، قال: فلمّا كانت عتمة

---

(١) المنتظم في التاريخ ٣/ ٤٨.

(٢) الكامل في التاريخ ١/ ٦٩٥.

(٣) الاكتفاء ١/ ٢٨٠.

من الليل اجتمعوا على بابه يرصدونه متى ينام فيثبون عليه، فلمّا رأى رسول الله ﷺ مكانهم، قال لعلي: نم على فراشي، واتّشح ببُردي هذا الحضرمي الأخضر، فإنّه لن يخلص إليك شيء تكرهه منهم، وكان ﷺ ينام في بُرده ذلك إذا نام[١].

١٨ - ابن سيّد الناس (توفي ٧٣٤هـ):

قال في سيرته: ...فأتى جبريل رسول الله ﷺ فقال: لا تبت هذه الليلة على فراشك الذي كنت تبيت عليه، قال: فلمّا كانت عتمة من الليل اجتمعوا على بابه يرصدونه حتى ينام فيثبون عليه، فلما رأى رسول الله ﷺ مكانهم قال لعلي بن أبي طالب: «نم على فراشي، وتسجّ ببُردي هذا الحضرمي الأخضر فنم عليه، فإنّه لن يخلص إليك شيء تكرهه منهم»، وكان رسول الله ﷺ ينام في بُرده ذلك إذا نام[٢].

١٩ - شمس الدين الذهبي (توفي ٧٤٨هـ):

قال الذهبي في تاريخ الإسلام:

...وإنّ مشركي قريش أجمعوا أمرهم ومكرهم على أن يأخذوا رسول الله ﷺ، فإمّا أن يقتلوه أو يحبسوه أو يُخرجوه، فأخبره الله بمكرهم في قوله: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، فخرج رسول الله ﷺ وأبو بكر تحت الليل قِبَل الغار بثور، وعمد علي فَرَقَدَ على فراش رسول الله ﷺ يواري عنه العيون[٣].

---

(١) الرياض النضرة: ١٧٧.

(٢) عيون الأثر ١/ ٢٠٧.

(٣) تاريخ الإسلام ١/ ٣٦١.

٢٠- عزّ الدين الكناني (توفي ٧٦٧هـ):

قال في سيرته: ...فأتى جبريل النبي ﷺ فأعلمه بذلك، وأمره أن لا ينام في مضجعه تلك الليلة، وأمر رسول الله ﷺ عليّا أن يبيت في مضجعه تلك الليلة، فبات فيه عليّ، وتغشّى بُرداً أحمر حضرميًّا، كان رسول الله ﷺ ينام فيه[١].

٢١- ابن كثير الدمشقي (توفي ٧٧٤هـ):

قال ابن كثير: ...فأتى جبرائيل رسول الله ﷺ فقال له: لا تبت هذه الليلة على فراشك الذي كنت تبيت عليه، قال: فلمّا كانت عتمة من الليل اجتمعوا على بابه يرصدونه حتى ينام فيثبون عليه، فلما رأى رسول الله ﷺ مكانهم قال لعلي بن أبي طالب: نم على فراشي، وتسجّ ببُردي هذا الحضرمي الأخضر، فنم فيه، فإنّه لن يخلص إليك شيء تكرهه منهم، وكان رسول الله ﷺ ينام في بُرده ذلك إذا نام، وهذه القصة التي ذكرها ابن إسحاق قد رواها الواقدي بأسانيده عن عائشة وابن عباس وعلي وسراقة بن مالك بن جعشم وغيرهم، دخل حديث بعضهم في بعض، فذكر نحو ما تقدّم[٢].

٢٢- تقي الدين المقريزي (توفي ٨٤٥هـ):

قال في إمتاع الأسماع: فلمّا كان العتمة اجتمعوا على باب رسول الله ﷺ يرصدونه حتى ينام فيثبون عليه، فلما رآهم ﷺ أمر عليّا بن أبي طالب رضي الله عنه أن ينام على فراشه، ويتّشح ببُرده الحضرميّ الأخضر، وأن يؤدي ما

---

(١) المختصر في سيرة الرسول: ٤٩.

(٢) السيرة النبوية ٢/ ٢٢٨.

عنده من الودائع والأمانات ونحو ذلك، فقام عليّ مقامه عليه السلام، وغطّي ببرد أخضر، فكان أوّل من شرى نفسه، وفيه نزلت: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾[١].

٢٣- يحيى بن أبي بكر الحرضي (توفي ٨٩٣هـ):

قال في سيرته: ...ولما قصدوا لذلك أخبر جبريل النبي ﷺ، وأمره أن يغيّر فراشه، فقال النبي ﷺ لعلي: نم على فراشي، وتسجّ ببُردي هذا الحضرمي الأخضر، فنم فيه، فإنّه لن يخلص إليك شيء تكرهه، ولمّا قعدوا على بابه لذلك، خرج عليهم ﷺ وبيده حفنة من التراب، فجعل ينثره على رؤسهم، وهو يتلو صدر سورة يس، فأتاهم آت، فقال: لهم ما تنتظرون؟ قالوا: محمداً، قال لهم: خيّبكم الله، قد خرج والله عليكم محمد، ثم ما ترك رجلاً منكم إلّا وقد وضع على رأسه تراباً، فتفقّدوا ذلك، فوجدوه كما قال، ثم نظروا إلى الفراش، فوجدوا عليًّا عليه السلام مسجّى بالبُرد، فبقوا حينئذ متحيّرين حّتى أصبحوا، فقام علي عليه السلام، فحين رأوه قالوا: والله لقد صدقنا الذي حدثنا[٢].

٢٤- شهاب الدين القسطلاني (توفي ٩٢٣هـ):

قال في المنح المحمدية:

...ثم أتى جبريل النبي ﷺ فقال: لا تبت هذه الليلة على فراشك الذي كنت تبيت عليه، فلمّا كان الليل اجتمعوا على بابه يرصدونه حتى ينام فيثبوا عليه، فأمر ﷺ عليّا فنام مكانه، وغطّى ببرد أخضر، فكان أوّل من

(١) امتاع الأسماع ١/ ٥٧

(٢) بهجة المحافل ١/ ١٤٧.

شرى نفسه في الله ووقى بها رسول الله ﷺ[(١)].

٢٥- نور الدين السمهودي (توفي ٩١١هـ):

قال في وفاء الوفا: ...فأخبر جبريل النبي ﷺ، فأنزل الله على نبيّه: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾، فقال النبي ﷺ لعليّ: نم على فراشي، وتسجّ ببردي، فلن يخلص إليك منهم أمر[(٢)].

٢٦- محمد بن عمر الحضرمي (توفي ٩٣٠هـ):

قال في سيرته: وكان المشركون قبل خروج النّبي ﷺ من داره قد قعدوا له على بابه تلك اللّيلة، فقال النّبيّ ﷺ لعليّ رضي الله عنه: نم على فراشي، وتسجّ ببردي الحضرميّ الأخضر، فنم فيه، فإنّه لن يخلص إليك شيء تكرهه منهم، وخرج عليهم رسول الله ﷺ وبيده حفنة من التّراب، وهو يتلو فيها صدر سورة (يس) إلى قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾، فأعمى الله أبصارهم عنه، وجعل ينثر على رؤوسهم التّراب، فأتاهم آت، فقال: ما تنتظرون؟ قالوا: محمّداً، قال: خيّبكم الله!! والله لقد خرج عليكم محمّد، وما ترك رجلاً منكم إلّا وقد وضع على رأسه تراباً، فتفقّدوا رؤوسهم فوجدوا التّراب عليها كما قال[(٣)].

٢٧- الصالحي الشامي (توفي ٩٤٣هـ):

قال في سيرته: ...فأتى جبريل رسول الله ﷺ فقال: لا تبت هذه

---

(١) المنح المحمّدية ١/ ١٦٧.

(٢) وفاء الوفا ١/ ٥٣٤.

(٣) حدائق الأنوار: ٢١٠.

الليلة على فراشك الذي كنت تبيت عليه، وأخبره بمكر القوم، وإذن الله تعالى له بالخروج، فلمّا كانت العتمة من الليل اجتمعوا على بابه يرصدونه متى ينام فيثبون عليه، فلمّا رأى رسول الله ﷺ مكانهم، قال لعلي بن أبي طالب: نم على فراشي، وتسجّ ببُردي هذا الحضرميّ الأخضر، فنم فيه، فإنّه لن يخلص إليك شيء تكرهه منهم، وكان رسول الله ﷺ ينام في بُرده ذلك إذا نام[١].

٢٨- الدياربكري (توفي ٩٦٦هـ):

قال الديار بكري:

قال أصحاب السِّيَر: لما استقرّ رأى قريش بعد المشاورة على قتله ﷺ، أتاه جبريل وأخبره بذلك، وقال: لا تبت هذه الليلة على فراشك الذي كنت تبيت عليه، وأذن الله له عند ذلك، فلمّا رأى رسول الله ﷺ مكانهم واجتماعهم، قال لعلي: نم على فراشي، واتّشح ببُردي الحضرمي الأخضر، فإنّه لا يخلص إليك شيء تكرهه منهم، وكان رسول الله ﷺ ينام فى بُرده ذلك إذا نام، وفي خلاصة الوفاء: فلن يخلص إليك منهم أمر، فردّ هذه الودائع إلى أهلها، وكانت الودائع توضع عنده لصدقه وأمانته... فبات عليٌّ على فراش النبيّ ﷺ تلك الليلة، وخرج رسول الله ﷺ إلى الغار، ولما خرج قام على رؤسهم وقد ضرب الله على أبصارهم، وفى رواية: أخذ الله أبصارهم عنه، ونزل تلك الليلة أوّل سورة يس، فأخذ قبضة من تراب، وجعل ينثره على رؤسهم[٢].

---

(١) سبل الهدى والرشاد ٣/ ٢٣٢.

(٢) تاريخ الخميس ١/ ٣٢٣.

٢٩- نور الدين الحلبي (توفي ١٠٤٤هـ):

قال الحلبي: فلمّا رأى رسول الله ﷺ مكانهم، أي علم ما يكون منهم، «قال لعليّ بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه: نم على فراشي، واتّشح بردائي هذا الحضرمي، وقد كان يشهد فيه العيدين، وقد كان طوله أربعة أذرع، وعرضه ذراعان وشبر»، وهل كان أخضر أو أحمر؟ يدل للثاني قول جابر: «كان يلبس رداء أحمر في العيدين والجمعة»، ثم رأيت في بعض الروايات أنه كان أخضر فلينظر الجمع، وفي سيرة الدمياطي: «وارتد بردائي هذا الأحمر»، والحضرمي: منسوب إلى حضر موت التي هي البلدة أو القبيلة باليمن. كان رسول الله ﷺ يتسجّى بذلك البُرد عند نومه، فإنّه لن يخلص إليك شيء تكرهه منهم»[١].

٣٠- عبد الملك العصامي (توفي ١١١١هـ):

قال العصامي: ولما كانت العتمة من تلك الليلة، اجتمع المشركون بمكة على باب النبي، ثم ترصّدوه حتى ينام، فيثبون عليه فيقتلونه، وفي الوفا: اجتمعت قريش إلى باب الدار، فقال أبو جهل: لا تقتلوه حتى يجتمعوا، يعني الخمسة من الخمس القبائل، وجعل يقول لهم: هذا محمد يزعم إن بايعتموه غلبتم العرب والعجم، ويكون لكم في الآخرة جنات تأكلون منها، وإن لم تبايعوه يكون لكم ذبح في الدنيا، ويوم القيامة نار تحرقون فيها، فقال رسول الله: نعم كذا أقول، وكذا يكون، وأنت أحدهم، فلما رأى رسول الله اجتماعهم ومكانهم قال لعلي: نم على فراشي، واتّشح بردائي الحضرمي الأخضر، فإنّه لا يخلص إليك شيء تكرهه منهم[٢].

---

(١) السيرة الحلبية ٢/ ٣٦.

(٢) سمط النجوم العوالي ١/ ٣٤٣.

٣١- الزرقاني المالكي (توفي ١١٢٢هـ):

قال في شرحه على المواهب: بقية رواية ابن إسحاق: ثم جعلوا يطّلعون، فيرون عليّا على الفراش متسجيًا بُرد رسول الله ﷺ، فيقولون: والله إنّ هذا لمحمد نائم عليه برده، فلم يزالوا كذلك حتى أصبحوا، فقام علي عن الفراش، فقالوا: لقد صدقنا الذي كان حدّثنا. وعند أحمد: فبات المشركون يحرسون عليًّا، يحسبونه النبي ﷺ، يعني ينتظرونه حتى يقوم، فيفعلون به ما اتّفقوا عليه، فلمّا أصبحوا ورأوا عليّا ردّ الله مكرهم، فقالوا: أين صاحبك؟ قال: لا أدري، وعند ابن عقبة عن الزهري: وباتت قريش يختلفون ويأتمرون أيّهم يهجم على صاحب الفراش فيوثقه، فلما أصبحوا إذا هم بعلي[(١)].

٣٢- الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ):

قال في مختصر سيرة الرسول: وأمر عليّا أن يبيت تلك اللّيلة على فراشه، واجتمع أولئك النّفر يتطلّعون من صِير الباب، ويرصدونه يريدون بياته، ويأتمرون أيّهم يكون أشقاها؟ فخرج رسول الله ﷺ ، فأخذ حَفْنة من البطحاء، فذرها على رؤوسهم...[(٢)].

٣٣- رفاعة الطهطاوي (توفي ١٢٩٠هـ):

قال في نهاية الإيجاز: ...فلمّا كان الليل اجتمعوا على بابه يرصدونه حتى ينام، فيثبوا، أي ينهضوا ويقوموا عليه، وهو إذ ذاك داخل الدار، فأمر ﷺ عليّا فنام مكانه، وغطّى ببُرْد أخضر، وكان أوّل من شرى نفسه، ونزل

---

(١) شرح الزرقاني على المواهب اللدنية ٢/ ٩٨.

(٢) مختصر سيرة الرسول: ١٢٦.

فيه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ رَءُوفٌ بِٱلْعِبَادِ﴾[(١)].

٣٤- محمد بن يوسف الكاندهلوي (توفي ١٣٨٤هـ):

قال في حياة الصحابة: وخرج من تحت الليل هو وأبو بكر قِبَل الغار بثور - وهو الغار الذي ذكره الله عزّ وجلّ في القرآن -، وعمد علي بن أبي طالب رضي الله عنه فَرَقَدَ على فراشه يواري عنه العيون، وبات المشركون من قريش يختلفون ويأتمرون، أن نجثم على صاحب الفراش فنوثقه، فكان ذلك حديثهم حتى أصبحوا، فإذا عليّ رضي الله عنه يقوم عن الفراش، فسألوه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فأخبرهم أنّه لا علم له به، فعلموا عند ذلك أنه خرج[(٢)].

٣٥- الشيخ محمد أبو زهرة (توفي ١٣٩٤هـ):

قال في كتابه خاتم النبيّين: ولذلك خلف عليًّا رضي الله عنه، وكرّم الله تعالى وجهه في الجنة، وجعله ينام في مكان نومه صلى الله عليه وسلم، وقال لعلي كرّم الله وجهه: نم على فراشي، وتسجّ ببُردي هذا الحضرمي، فنم فيه، فإنّه لن يخلص إليك شيء تكرهه منهم، فنام عليٌّ المؤمن المصدِّق لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو الشجاع الجلد القوي الذي لا يهاب الموت فى سبيل الله، وكان إذ ذاك في نحو الثالثة والعشرين، أو الثانية والعشرين[(٣)].

٣٦- محمد الصادق العرجون (توفي ١٤٠٠هـ):

قال في كتابه محمد رسول الله: ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مكان المتربّصين

---

(١) نهاية الإيجاز: ١٧٦.

(٢) حياة الصحابة ١/ ٤٠٨.

(٣) خاتم النبيين ١/ ٤٥٦.

به، فقال لربيب النبوة علي رضي الله عنه: نم على فراشي، وتسجّ ببُردي الحضرمي الأخضر، فنم فيه، فإنّه لا يخلص إليك شيء تكرهه منهم، وصدع علي رضي الله عنه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم غير عابئ بما قد يكون من عواقب مهما كان شأنها، ولا ناظر إلى ما حوله من أخطار تكتنفه وتحفّ بجوانبه، فتسجّى ببُرد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان ينام فيه، ونام على فراشه يورّي عنه، ويفدّيه بنفسه[(١)].

٣٧- الشيخ محمد الغزالي (توفي ١٤١٦هـ):

قال في فقه السيرة: ثم عاد الرسول صلى الله عليه وسلم إلى بيته، فوجد قريشاً بدأت تضرب الحصار حوله، وبعثت بالفتيان الذين وكّل إليهم اغتيال محمد صلى الله عليه وسلم، وتفريق دمه بين القبائل، وأوعز الرسول صلى الله عليه وسلم إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه في هذه الليلة الرهيبة أن يرتدي بُرده الذي ينام فيه، وأن يتسجّى به على سريره، وفي هجعة من الليل، وغفلة من الحرس، نسل الرسول صلى الله عليه وسلم من بيته إلى دار أبي بكر، ثم خرج الرجلان من خوخة في ظهرها إلى غار ثور[(٢)].

ولو أردنا أن نذكر كل من ذكر هذه الحادثة من المشاهير لطال بنا المقام، ولاحتجنا إلى مجلّدات لحصر كلماتهم.

خبر المبيت عند المفسّرين:

بالرجوع إلى كتب التفسير نجد أنّها قد تعرّضت إلى إثبات قضية المبيت عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾، أو عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾، أو

---

(١) محمد رسول الله ٢/ ٥٠٠.

(٢) فقه السيرة: ١٧٤.

عند التعرّض لتفسير الآيات الأولى من سورة يس.

ومن أهم المفسِّرين الذين ذكروا حادثة المبيت في كتبهم، أو فيما روي عنهم:

١- عبد اللّه بن عباس رضي الله عنه (توفي٦٨هـ):

تقدّم ذكر الروايات الواردة عنه في المقام أكثر من مرّة، ولا نبالغ إن قلنا: إنّ الأحاديث متواترة عنه، إذ أنّه قد رواها عنه سبعة من ثقات أصحابه، ورُويت عن بعضهم بأكثر من طريق.

٢- مجاهد بن جبر (توفي١٠٤هـ):

قد تقدّم تخريج روايته للحادثة عن ابن عبّاس رضي الله عنه، إذ أنّه من تلاميذه الذين نالوا شهرة واسعة في التفسير.

٣- عكرمة البربري (توفي١٠٥هـ):

نقل عنه عبد الرزاق في تفسيره ما قاله في الحادثة، حيث قال: سمعت أبي يحدّث عن عكرمة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، قال: لما خرج النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر إلى الغار، أمر علي بن أبي طالب فنام في مضجعه، وبات المشركون يحرسونه، فإن رأوه نائماً حسبوا أنّه النبي صلى الله عليه وسلم فتركوه، فلمّا أصبحوا وثبوا إليه وهم يحسبون أنّه صلى الله عليه وسلم، فإذا هم بعلي، فقالوا: أين صاحبك؟ قال: لا أدري. قال: فركبوا الصعب والذلول في طلبه[1].

٤- محمد بن كعب القرظي (١٠٨هـ):

نقل عنه ابن إسحاق الحادثة في سيرته، قال: فحدّثني يزيد بن زياد

---

(١) تفسير عبد الرزاق ١/ ١٢١.

عن محمد بن كعب القرظي، قال: لمّا اجتمعوا له وفيهم أبو جهل بن هشام، فقال وهم على بابه: إنّ محمداً يزعم أنّكم إن تابعتموه على أمره كنتم ملوك العرب والعجم، ثم بُعثتم من بعد موتكم، فجُعلت لكم جنان كجنان الأردن، وإن لم تفعلوا كان له فيكم ذبح، ثم بُعثتم من بعد موتكم، ثم جُعلت لكم نار تُحرقون فيها، قال: وخرج عليهم رسول الله ﷺ، فأخذ حفنة من تراب في يده، ثم قال: نعم أنا أقول ذلك، أنت أحدهم، وأخذ الله تعالى على أبصارهم عنه، فلا يرونه، فجعل ينثر ذلك التراب على رؤوسهم وهو يتلو هؤلاء الآيات من يس: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾، حتّى فرغ رسول الله ﷺ من هؤلاء الآيات، ولم يبق منهم رجل إلّا وقد وضع على رأسه تراباً، ثم انصرف إلى حيث أراد أن يذهب، فأتاهم آت ممن لم يكن معهم فقال: ما تنتظرون هاهنا؟ قالوا: محمداً، قال: خيّبكم الله! قد والله خرج عليكم محمد، ثم ما ترك منكم رجلاً إلّا وقد وضع على رأسه تراب ، وانطلق لحاجته، أفما ترون ما بكم؟ قال: فوضع كلّ رجل منهم يده على رأسه، فإذا عليه تراب، ثم جعلوا يتطلّعون فيرون عليًّا على الفراش متسجيًّا ببُرد رسول الله ﷺ، فيقولون: والله إنّ هذا لمحمد نائماً، عليه بُرده، فلم يبرحوا كذلك حتى أصبحوا، فقام علي رضي الله عنه عن الفراش، فقالوا: والله لقد كان صدقنا الذي حدّثنا[1] .

٥- قتادة السدوسي (توفي ١١٨هـ):

نقل الطبري روايته للحادثة، قال: حدّثنا ابن عبد الأعلى، قال: ثنا

---

(١) السيرة النبوية لابن هشام ٢/ ٣٣٤.

محمد بن ثور، عن معمر، عن قتادة ومقسم، في قوله: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ﴾ قالا:....[1].

٦- السدّي الكبير (توفي١٢٧هـ):

نقل كلامه الطبري في تفسيره، قال: حدثني محمد بن الحسين، قال: ثنا أحمد به مفضل، قال: ثنا أسباط عن السدي: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾، قال: اجتمعت مشيخة قريش يتشاورون في النبي ﷺ بعدما أسلمت الأنصار، وفَرَقوا أن يتعالى أمره إذا وجد ملجأ لجأ إليه... فلمّا كان في بعض الليل انطلق هو وأبو بكر إلى الغار، ونام علي بن أبي طالب على الفراش، فذلك حين يقول الله: ﴿لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾[2].

٧- عبد الرزاق الصنعاني (توفي٢١١هـ):

قد سبق أن نقلنا الروايات التي أوردها في تفسيره، والتي تثبت هذه الحادثة عن ابن عباس[3] وعكرمة[4].

٨- محمد بن جرير الطبري (توفي ٣١٠هـ):

نقل في تفسيره مجموعة من الروايات في تفسيره حول الحادثة[5]، ولم يعقّب بشيء ممّا يدل على أنها معتمدة عنده.

---

(١) تفسير الطبري ٩/ ٣٠١.

(٢) تفسير الطبري ٩/ ٣٠٢.

(٣) تفسير عبد الرزاق ١/ ١٢١.

(٤) تفسير عبد الرزاق ١/ ١٢١.

(٥) تفسير الطبري ٩/ ٢٩٨.

٩- ابن أبي حاتم (توفي ٣٢٧هـ):

نقل في تفسيره[(١)] عدّة روايات حول مبيت علي عليه السلام على فراش رسول الله صلى الله عليه وآله تقدّم ذكرها، علماً أنّه قد التزم الصحّة في الروايات التي يخرجها في تفسيره[(٢)].

١٠- أبو الليث السمرقندي (توفي ٣٧٣هـ):

قال في تفسيره: ...فأمر النبيّ صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب بأن يبيت في مكانه، ثم خرج ومعه أبو بكر ونام عليّ مكانه، وأهل مكّة يحرسونه، ويظنّون أنّه في البيت، ثم دخلوا البيت، فإذا هو عليّ رضي الله عنه فقالوا: يا عليّ أين محمد؟ فقال: لا أدري، فطلبوه فلم يجدوه[(٣)].

١١- أبو إسحاق الثعلبي (توفي ٤٢٧هـ):

قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾: وكان هذا المكر على ما ذكره ابن عباس وغيره من المفسّرين أن قريشاً لمّا أسلمت الأنصار فرقوا أن تتفاقم أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاجتمع نفر من مشايخهم

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم ٥/ ١٦٨٧.

(٢) قال في مقدّمته ١/ ١٤: سألني جماعة من إخواني إخراج تفسير القرآن مختصراً بأصحّ الأسانيد، وحذف الطرق والشواهد والحروف والروايات، وتنزيل السور، وأن نقصد لإخراج التفسير مجرّداً دون غيره، متقصّين تفسير الآي، حتى لا نترك حرفاً من القرآن يوجد له تفسير إلا أخرج ذلك، فأجبتهم إلى ملتمسهم، وبالله التوفيق، وإياه نستعين، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فتحرّيت إخراج ذلك بأصحّ الأخبار إسناداً، وأشبهها متناً، فإذا وجدت التفسير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أذكر معه أحداً من الصحابة ممن أتى بمثل ذلك، وإذا وجدته عن الصحابة فإن كانوا متّفقين ذكرته عن أعلاهم درجة بأصحّ الأسانيد، وسميت موافقيهم بحذف الإسناد.

(٣) بحر العلوم ٢/ ١٨.

وكبارهم في دار الندوة، ليتشاوروا في أمر رسول ﷺ،...فأتى جبرئيل النبيّ ﷺ وأخبره بذلك، وأمره أن لا يبيت على مضجعه الذي كان يبيت فيه، وأذن الله تعالى له عند ذلك بالخروج الى المدينة، وأمر رسول الله ﷺ عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه، فنام في مضجعه، فقال: اتّشح ببُردي، فإنّه لن يخلص إليك أمر تكرهه(١).

وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾، قال: إنّ رسول الله ﷺ لما أراد الهجرة خلف علي بن أبي طالب بمكة، لقضاء ديونه، وردّ الودائع التي كانت عنده، فأمره ليلة خرج إلى الغار وقد أحاط المشركون بالدار أن ينام على فراشه ﷺ، وقال له: «اتّشح ببُردي الحضرمي الأخضر، ونم على فراشي، فإنّه لا يخلص إليك منهم مكروه إن شاء الله، ففعل ذلك علي، فأوحى الله تعالى إلى جبرئيل وميكائيل إنّي قد آخيت بينكما، وجعلت عمر أحدكما أطول من عمر الأخر، فأيّكما يؤثر صاحبه بالبقاء والحياة؟ فاختار كلاهما الحياة، فأوحى الله تعالى إليهما: أفلا كنتما مثل علي بن أبي طالب عليه السلام، آخيت بينه وبين محمّد ﷺ، فبات على فراشه يفديه نفسه، ويؤثره بالحياة، اهبطا إلى الأرض فاحفظاه من عدوه، فنزلا، فكان جبرئيل عند رأس علي، وميكائيل عند رجليه، وجبرئيل ينادي: بخ بخ، من مثلك يابن أبي طالب! فنادى الله عزّ وجلّ الملائكة، وأنزل الله على رسوله ﷺ وهو متوجه إلى المدينة في شأن علي عليه السلام: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾، قال ابن عبّاس: نزلت في علي بن أبي طالب حين هرب النبيّ ﷺ من المشركين إلى الغار مع أبي بكر

---

(١) الكشف والبيان ٤/ ٣٤٨.

الصدّيق، ونام عليّ على فراش النبيّ ﷺ[١].

١٢- مكي بن أبي طالب القرطبي (توفي ٤٣٧هـ):

قال في تفسيره: وأمر النبي ﷺ عليّا أن يبيت في موضعه، فتوهّم المشركون أنّه النبي ﷺ، فباتوا يحرسونه، فلما أصبح وجدوا عليًّا، فقالوا: أين صاحبك؟ قال: لا أدري، فركبوا وراءه كلّ صعب وذلول يطلبونه، ومَرُّوا بالغار قد نسج على فمه العنكبوت، فمكث النبي ﷺ فيه ثلاثاً؛ ويروى أنّ النبي ﷺ قال لعليّ: نم على فراشي، وتسجّ ببُردي هذا الحضرمي، فإنّه لن يخلص إليك شيء تكره[٢].

١٤- أبو محمد البغوي (توفي ٥٢٠هـ):

قال في تفسيره: وكان هذا المكر على ما ذكره ابن عباس وغيره من أهل التفسير: أنّ قريشاً فَرَقوا لما أسلمت الأنصار أن يتفاقم أمر رسول الله ﷺ، فاجتمع نفر من كبارهم في دار الندوة، ليتشاوروا في أمر رسول الله ﷺ... فأتى جبريل النبي ﷺ وأخبره بذلك، وأمره أن لا يبيت في مضجعه الذي كان يبيت فيه، فأذن الله له عند ذلك بالخروج إلى المدينة، فأمر رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب أن ينام في مضجعه، وقال له: «اتشح ببُردتي هذه، فإنّه لن يخلص إليك منهم أمر تكرهه»[٣].

١٥- أبو القاسم الزمخشري (توفي ٥٣٨هـ):

قال في تفسيره: فأخبر جبريل عليه السلام رسول الله ﷺ، وأمره أن لا يبيت

---

(١) الكشف والبيان ٢/ ١٢٦.

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية ٤/ ٢٨٠١.

(٣) تفسير البغوي ٢/ ٢٨٨.

في مضجعه، وأذن الله له في الهجرة، فأمر عليًّا ﵁ فنام في مضجعه، وقال له: اتّشح ببُردتي، فإنّه لن يخلص إليك أمر تكرهه، وباتوا مترصّدين، فلما أصبحوا ثاروا إلى مضجعه، فأبصروا عليًّا، فبهتوا وخيّب الله عزّ وجلّ سعيهم، واقتصّوا أثره، فأبطل الله مكرهم[١].

١٦ - عبد الرحمن ابن الجوزي (توفي ٥٩٧هـ):

قال في تفسيره: قال أهل التفسير: لمّا بويع رسول الله ﷺ ليلة العقبة، وأمر أصحابه أن يلحقوا بالمدينة، أشفقت قريش أن يعلوَ أمره، وقالوا: والله لكأنّكم به قد كرَّ عليكم بالرجال، فاجتمع جماعة من أشرافهم ليدخلوا دار الندوة فيتشاوروا في أمره،...وأتى جبريل رسول الله ﷺ فأمره أن لا يبيت في مضجعه، وأخبره بمكر القوم، فلم يبت في مضجعه تلك الليلة، وأمر عليًّا فبات في مكانه، وبات المشركون يحرسونه، فلمّا أصبح رسول الله ﷺ، أذن له الله في الخروج إلى المدينة، وجاء المشركون لمّا أصبحوا، فرأوا عليًّا، فقالوا: أين صاحبك؟ قال: لا أدري[٢].

١٧ - الفخر الرازي (توفي ٦٠٦هـ):

قال في تفسير قوله تعالى ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾: قال ابن عباس ومجاهد وقتادة وغيرهم من المفسرين: إنّ مشركي قريش تآمروا في دار الندوة، ودخل عليهم إبليس في صورة شيخ، وذكر أنّه من أهل نجد، فقال بعضهم: قيّدوه نتربّص به ريب المنون، فقال إبليس: لا مصلحة فيه، لأنّه يغضب له قومه، فتُسفك له الدماء، وقال بعضهم:

---

(١) الكشاف ٢/ ٢١٥.

(٢) زاد المسير ٢/ ٢٠٥.

أخرجوه عنكم تستريحوا من أذاه لكم، فقال إبليس: لا مصلحة فيه، لأنه يجمع طائفة على نفسه ويقاتلكم بهم، وقال أبو جهل: الرأي أن نجمع من كلّ قبيلة رجلاً، فيضربوه بأسيافهم ضربة واحدة، فإذا قتلوه تفرّق دمه في القبائل، فلا يقوى بنو هاشم على محاربة قريش كلّها، فيرضون بأخذ الدية، فقال إبليس: هذا هو الرأي الصواب، فأوحى الله تعالى إلى نبيّه بذلك، وأذن له في الخروج إلى المدينة، وأمره أن لا يبيت في مضجعه، وأذن الله له في الهجرة، وأمر عليّا أن يبيت في مضجعه، وقال له: تسجّ ببردتي، فإنّه لن يخلص إليك أمر تكرهه. وباتوا مترصّدين، فلما أصبحوا ثاروا إلى مضجعه، فأبصروا عليًّا فبهتوا، وخيّب الله سعيهم(١).

وقال في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾: نزلت في عليّ بن أبي طالب، بات على فراش رسول الله ﷺ ليلة خروجه إلى الغار، ويروى أنّه لمّا نام على فراشه قام جبريل عليه السلام عند رأسه، وميكائيل عند رجليه، وجبريل ينادي: بخ بخ من مثلك يابن أبي طالب يباهي الله بك الملائكة؟ ونزلت الآية(٢).

١٨ - القرطبي (توفي ٦٧١هـ):

قال في تفسيره: هذا إخبار بما اجتمع عليه المشركون من المكر بالنبي ﷺ في دار الندوة، فاجتمع رأيهم على قتله فبيّتوه، ورصدوه على باب منزله طول ليلتهم ليقتلوه إذا خرج، فأمر النبي ﷺ علي بن أبي طالب أن ينام على فراشه، ودعا الله عزّ وجلّ أن يعمي عليهم أثره، فطمس الله على أبصارهم،

---

(١) مفاتيح الغيب ١٥/ ٤٧٧.

(٢) مفاتيح الغيب ٥/ ٣٥٠.

فخرج وقد غشيهم النوم، فوضع على رؤوسهم تراباً ونهض، فلمّا أصبحوا خرج عليهم علي، فأخبرهم أن ليس في الدار أحد، فعلموا أنّ رسول الله ﷺ قد فات ونجا، **الخبر مشهور في السيرة وغيرها**[١].

١٩ - ناصر الدين البيضاوي (توفي ٦٨٥هـ):

قال في تفسيره: وذلك أنّهم لما سمعوا بإسلام الأنصار ومبايعتهم فرقوا، واجتمعوا في دار الندوة متشاورين في أمره، فدخل عليهم إبليس في صورة شيخ، وقال: أنا من نجد، سمعت اجتماعكم، فأردت أن أحضركم، ولن تعدموا مني رأياً ونصحاً، فقال أبو البحتري: رأيي أن تحبسوه في بيت، وتسدّوا منافذه، غير كوة تلقون إليه طعامه وشرابه منها حتى يموت، فقال الشيخ: بئس الرأي، يأتيكم من يقاتلكم من قومه، ويخلصه من أيديكم، فقال هشام بن عمرو: رأيي أن تحملوه على جمل، فتخرجوه من أرضكم، فلا يضرّكم ما صنع، فقال: بئس الرأي، يفسد قوماً غيركم ويقاتلكم بهم، فقال أبو جهل: أنا أرى أن تأخذوا من كل بطن غلاماً، وتعطوه سيفاً صارماً، فيضربوه ضربة واحدة، فيتفرّق دمه في القبائل، فلا يقوى بنو هاشم على حرب قريش كلّهم، فإذا طلبوا العقل عقلناه. فقال: صدق هذا الفتى. فتفرّقوا على رأيه، فأتى جبريل النبي عليه السلام وأخبره الخبر، وأمره بالهجرة، فبيت عليًّا رضي الله عنه في مضجعه، وخرج مع أبي بكر إلى الغار[٢].

٢٠ - أبو البركات النسفي (توفي ٧١٠هـ):

قال في تفسيره: أخبر جبريل عليه السلام رسول الله ﷺ، وأمره أن لا يبيت

---

(١) تفسير القرطبي ٧/ ٣٩٧.

(٢) تفسير البيضاوي ٣/ ٥٧.

في مضجعه، وأذن له الله في الهجرة، فأمر عليًّا فنام في مضجعه، وقال له: اتّشح ببُردتي، فإنّه لن يخلص إليك أمر تكرهه، وباتوا مترصّدين، فلمّا أصبحوا ثاروا إلى مضجعه، فابصروا عليًّا، فبهتوا، وخيّب الله سعيهم، واقتفوا أثره، فأبطل الله مكرهم(١).

٢١- أبو حيان الأندلسي (توفي ٧٤٥هـ):

قال في تفسيره: فأوحى الله تعالى إلى نبيه ﷺ بذلك، وأمره أن لا يبيت في مضجعه، وأذن له بالخروج إلى المدينة، وأمر عليًّا أن يبيت في مضجعه، ويتّشح ببردته، وباتوا راصدين، فبادروا إلى المضجع، فأبصروا عليًّا، فبهتوا، وخلّف عليًّا ليردّ ودائع كانت عنده، وخرج إلى المدينة(٢).

٢٢- ابن كثير الدمشقي (توفي ٧٧٤هـ):

قال في تفسيره: روى العوفي عن ابن عباس، وروي عن مجاهد وعروة بن الزبير وموسى بن عقبة وقتادة ومقسم وغير واحد نحو ذلك، وقال يونس بن بكير عن ابن إسحاق: فأقام رسول الله ﷺ ينتظر أمر الله، حتى إذا اجتمعت قريش فمكرت به، وأرادوا به ما أرادوا، أتاه جبريل عليه السلام فأمره أن لا يبيت في مكانه الذي كان يبيت فيه، فدعا رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب، فأمره أن يبيت على فراشه، ويتسجّى ببُرد له أخضر، ففعل، ثم خرج رسول الله ﷺ على القوم وهم على بابه(٣).

---

(١) تفسير النسفي ١/ ٦٤٢.

(٢) البحر المحيط ٥/ ٣٠٩.

(٣) تفسير ابن كثير ٤/ ٤٠.

٢٣- نظام الدين النيسابوري (توفي ٨٥٩هـ):

قال في تفسيره: فأخبر جبريل رسول الله ﷺ، وأمره أن لا يبيت في مضجعه، وأذن الله له في الهجرة، فأمر عليًّا عليه السلام فنام في مضجعه، وقال له: اتّشح ببردتي، فإنّه لن يخلص إليك أمر تكرهه، وباتوا مترصّدين، فلمّا أصبحوا ثاروا إلى مضجعه، فأبصروا عليًّا فبهتوا، وخيّب الله سعيهم، واقتصّوا أثره، فأبطل مكرهم[١].

٢٤- أبو زيد الثعالبي (توفي ٨٧٥هـ):

قال في تفسيره: فأخبر الله تعالى بذلك نبيه ﷺ، وأذن له في الخروج إلى المدينة، فخرج رسول الله ﷺ من ليلته، وقال لعلي بن أبي طالب: التفّ في بُردي الحضرمي، واضطجع في مضجعي، فإنّه لا يضرّك شيء، ففعل، فجاء فتيان قريش، فجعلوا يرصدون الشخص، وينتظرون قيامه، فيثورون به، فلما قام رأوا عليًّا، فقالوا له: أين صاحبك؟ فقال: لا أدري[٢].

٢٥- جلال الدين السيوطي (توفي ٩١١هـ):

نقل في تفسيره الدر المنثور[٣] مجموعة من الروايات التي تتحدّث حول قضية المبيت في ليلة الهجرة، وهي كما نقلناه عن غيره من المفسّرين، ولم ينقل ما يتنافى معها.

٢٦- الخطيب الشربيني (توفي ٩٧٧هـ):

قال في تفسيره: وكان ذلك المكر على ما ذكره ابن عباس وغيره من

---

(١) تفسير النيسابوري ٣/ ٣٩٢.

(٢) الجواهر الحسان ٣/ ١٢٨.

(٣) الدر المنثور ٣/ ١٧٩.

المفسّرين أنّ قريشاً لما أسلمت الأنصار وبايعوه، فرقوا أن يتفاقم أمر رسول الله ﷺ، فاجتمعت رؤساؤهم كأبي جهل وعتبة وشيبة ابني ربيعة، وأبي سفيان وهشام بن عمرو وطعيمة بن عدي والنضر بن الحرث وأبي البحتري بن هشام في دار الندوة متشاورين في أمره ﷺ... فتفرّقوا على قول أبي جهل مجمعين على قتله، فأتى جبريل عليه السلام النبيّ ﷺ فأخبره بذلك، وأمره أن لا يبيت في مضجعه الذي كان يبيت فيه، وأذن الله تعالى له عند ذلك بالخروج إلى المدينة، فأمر رسول الله ﷺ عليًّا رضي الله عنه فنام في مضجعه، وقال له: اتّشح ببُردتي، فإنّه لن يخلص إليك أمر تكرهه(١).

٢٧- أبو السعود العمادي (توفي ٩٨٢هـ):

قال في تفسيره: وذلك أنهم لما سمعوا بإسلام الأنصار ومبايعتهم له ﷺ فرقوا، واجتمعوا في دار الندوة يتشاورون في أمره ﷺ، فدخل إبليس عليهم في صورة شيخ، وقال: أنا من نجد، سمعت باجتماعكم، فأردت أن أحضركم، ولن تعدموا منّي رأياً ونصحاً... فتفرقوا على رأيه، فأتى جبريل النبي عليهما الصلاة والسلام، وأخبره بالخبر، وأمره بالهجرة، فبيت عليًّا رضي الله عنه على مضجعه، وخرج هو مع أبي بكر إلى الغار(٢).

٢٨- إسماعيل حقي (توفي ١١٢٧هـ):

قال في تفسيره: فتفرّقوا على رأيه، فنزل جبرائيل عليه السلام فأخبر النبي بذلك، وأمره أن لا يبيت فى مضجعه الذي كان يبيت فيه، وأمره بالهجرة إلى المدينة، فبيت عليًّا رضي الله عنه على مضجعه، وخرج هو مع أبي بكر الصديق

---

(١) السراج المنير ١/ ٥٦٧.

(٢) تفسير أبو السعود ٤/ ١٩.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى الغار[1].

٢٩- ابن عجيبة الفاسي (توفي ١٢٢٤هـ):

قال في البحر المديد: فتفرقوا على رأيه، فأتى جبريل النبي ﷺ وأخبره الخبر، وأمره بالهجرة، فبيت عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على مضجعه، وخرج مع أبي بكر إلى الغار، ثم سافر مهاجراً إلى المدينة[2].

٣٠- محمد ثناء الله المظهري (توفي ١٢٢٥هـ):

قال في تفسيره: ...فتفرّق القوم على ذلك وهم مجتمعون له، فأتى جبرئيل عَلَيْهِ السَّلَامُ رسول الله ﷺ، فقال: لا تبت هذه الليلة على فراشك الذي تبيت عليه، وأخبره بمكر القوم، وأذن الله تعالى في الخروج، فلمّا كانت العتمة من الليل اجتمعوا على بابه يرصدونه حتى ينام فيبيتون عليه، فلمّا رأى رسول الله ﷺ مكانهم، قال لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نم على فراشي، وتسجّ بردائي الأخضر الحضرمي فنم فيه، فإنّه لن يخلص إليك منهم أمر تكرهه. وكان رسول الله ﷺ ينام في برده ذاك إذا نام[3].

٣١- شهاب الدين الآلوسي (توفي ١٢٧٠هـ):

قال في تفسيره: ...فأتى جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ رسول الله ﷺ فقال: لا تبت هذه الليلة على فراشك الذي كنت تبيت عليه، فلمّا كانت عتمة من الليل اجتمعوا على بابه يرصدونه متى ينام فيثبون عليه، فلمّا رأى رسول الله ﷺ مكانهم، قال لعلي كرّم الله وجهه: نم على فراشي، وتسجّ بُردي هذا

---

(١) روح البيان ٣/ ٣٣٩.

(٢) البحر المديد ٢/ ٣٢٥.

(٣) التفسير المظهري ٤/ ٥٧.

الحضرمي الأخضر فنم، فإنّه لن يخلص إليك شيء تكرهه منهم، وكان رسول الله ﷺ ينام في بُرده ذلك إذا نام، وأذن له عليه الصلاة والسلام في الهجرة، فخرج مع صاحبه أبي بكر إلى الغار[(١)].

٣٢- محمد القاسمي (توفي ١٣٣٢هـ):

قال في تفسيره: فأخبر جبريل عليه السلام رسول الله ﷺ، وأمره أن لا يبيت في مضجعه، وأذن الله له في الهجرة، فأمر عليًّا فنام في مضجعه، وقال له: اتشح ببُردتي، فإنّه لن يخلص إليك أمر تكرهه، ثم خرج النبيّ ﷺ، وأخذ قبضة من تراب، فأخذ الله بأبصارهم عنه، وجعل ينثر التراب على رؤوسهم[(٢)].

٣٣- محمد رشيد رضا (توفي ١٣٥٤هـ):

قال في تفسيره: وأما قصّة مكرهم الذي ترتّب عليه هجرة المصطفى ﷺ، وظهور الإسلام، وخذلان الشرك، ففيها روايات، أوفاها رواية ابن إسحاق في سيرته، وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم في تفاسيرهم، وأبو نعيم والبيهقي في دلائل النبوة عن ابن عباس رضي الله عنه بألفاظ متقاربة، ننقل ما أورد السيوطي في الدر المنثور منها عنه، قال: ...فأتى جبريل عليه السلام النبي ﷺ فأمره ألّا يبيت في مضجعه الذي كان يبيت فيه، وأخبره بمكر القوم، فلم يبت رسول الله ﷺ في بيته تلك الليلة، وأذن الله عند ذلك في الخروج، وأمرهم بالهجرة[(٣)].

---

(١) روح المعاني ٥/ ١٨٥.

(٢) تفسير القاسمي ٥/ ٢٨١.

(٣) تفسير المنار ٩/ ٥٤٢.

٣٤- وهبة الزحلي (توفي ١٤١٨هـ):

قال في تفسيره: ...فأتى جبريل النبي ﷺ في بيته تلك الليلة، وأذن الله له عند ذلك في الخروج، وأنزل عليه بعد قدومه المدينة، يذكّره نعمته عليه: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، هذه أسباب الهجرة النبوية من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة[١].

هذه نماذج من أقوال كبار المفسّرين في كلّ قرن من القرون، ولم نقصد استقصاء كلّ من أورد الخبر، بل كان الغرض التمثيل ببعض المفسّرين في كلّ طبقة، لإثبات تسالمهم على القضية، وتلقّيهم لها بالقبول.

خبر المبيت عند الشعراء:

من القرائن على شهرة خبر مبيت أمير المؤمنين عليه السلام على فراش رسول الله صلى الله عليه وآله ليلة الهجرة هو تضمين كثير من الشعراء لهذه المنقبة العظيمة في أبياتهم، وذكرهم لها في قصائدهم، وهذا دليل قوي على شياع هذه الحادثة بين عامّة الناس، ويزداد الشعر دلالة على هذا كلّما كان قريباً زماناً من الحادثة.

ومن هنا فسأنقل للقارئ أسماء بعض الذين نظموا شعراً ذكروا فيه هذه القضية:

١- الإمام علي بن أبي طالب (استشهد ٤٠هـ):

نقل الحاكم عنه أبيات افتخار مسندة: عن علي بن الحسين، قال: إنّ أوّل من شرى نفسه ابتغاء رضوان الله علي بن أبي طالب، وقال عليّ عند

---

(١) التفسير المنير ٩/ ٣٠٥.

مبيته على فراش رسول الله صَلَّىاللهُعَلَيْهِوَآلِهِ:

وَقَيتُ بِنَفْسِي خَيْرَ مَنْ وَطِئَ الحَصَا وَمَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ العَتِيْقِ وَبِالحِجْرِ
رَسُولَ إِلَهٍ خَافَ أَنْ يَمْكُرُوا بِهِ فَنَجَّاهُ ذُوْ الطَّوْلِ الإِلَهُ مِنَ المَكْرِ
وَبَاتَ رَسُوْلُ الله فِي الغَارِ آمِنًا مُوَقًّى وَفِي حِفْظِ الإِلَهِ وَفِي سِتْرِ
وبِتُّ أُرَاعِيْهِمْ وَلَمْ يَتَّهِمُونَنِي وَقَدْ وُطِّنَتْ نَفْسِي عَلَى القَتْلِ وَالأَسْرِ[(١)]

٢- حسان بن ثابت (توفي قبل ٤٠هـ):

نسبت بعض المصادر هذه الأبيات للصحابي حسّان بن ثابت التي ذكر فيها هذه الحادثة، حيث قال:

مَنْ ذَا بِخَاتَمِهِ تَصَدّقَ رَاكعاً وأَسَرَّهُ فِي نَفْسِهِ إِسْرَارَا
مَنْ كَانَ بَاتَ عَلَى فِرَاشِ محمَّد وَمُحَمَّدٌ أَسْرىٰ يَؤُمُّ الغَارَا
مَنْ كَانَ جِبْرِيلُ يَقوم يَمِينه فِيهَا ومِيكَالُ يَقومُ يَسَارَا
مَنْ كَانَ فِي القُرْآنِ سُمِّيَ مُؤْمِناً فِي تِسعِ آيَاتٍ تُلِينَ غرَارَا[(٢)]

٣- السيد الحميري (توفي ١٧٣هـ):

نظم هذه الفضيلة في قصيدة عصماء قال فيها:

بَاتُوا وَبَاتَ عَلَى الفِرَاشِ مُلَفَّعَاً وَيَرَونَ أَنَ مُحَمّداً لم يَذْهَبِ
حَتَى إِذَا طَلَعَ الشَّمِيطُ كَأَنَّهُ فِي اللَيْلِ صَفحَةُ خَدِّ أَدْهَمَ مُغْرِبِ
ثَارُوا لِأَخْذِ أَخِي الفِرَاشِ فَصَادَفَتْ غَيْرَ الذِي طَلَبتْ أَكُفُّ الخُيَّبِ

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٤/ ٣.

(٢) مناقب علي بن أبي طالب عَلَيْهِالسَّلَامُ لابن مردويه: ٢٣٨، المناقب للخوارزمي: ٢٨١، الأمالي الخميسية ١/ ١٨٢.

فَتَرَاجَعُوا لما رَأَوْهُ وَعَايَنُوا أَسَدَ الإِلَهِ مُجَالِداً في مَنْهَبِ[١]

وقال أيضاً:

وَمَنْ ذَا الّذِي قَد بَاتَ فَوقَ فرَاشه وَأَدنَىٰ وسَادَ المصطَفَىٰ فتَوَسَّدا
وَخَمَّرَ مِنْهُ وَجْهَهُ بِلِحَافِهِ لِيَدْفَعَ عَنْهُ كَيْدَ مَنْ كَانَ أَكْيَدَا
فَلَمَّا بَدَا صُبْحٌ يَلُوْحُ تَكَشَّفَتْ لَهُ قِطَعٌ مِنْ حَالِكِ اللَّوْنِ أَسْوَدَا
وَدَارَتْ بِهِ أَحْرَاسُهُمْ يَطْلُبُونَهُ وَبِالْأَمْسِ مَا سُبَّ النَّبِيُّ وأُوْعِدَا
أَتَوا طَاهِراً وَالطَّيِّبُ الطُّهْرُ قَدْ مَضَىٰ إِلَىٰ الْغَارِ يَخْشَىٰ فِيْهِ أَنْ يَتَوَرَّدَا
فَهَمُّوا بِهِ أَنْ يَقْتُلُوهُ وَقَدْ سَطَوْا بِأَيْدِيْهِمْ ضَرْبًا مُقِيمًا وَمُقْعِدَا[٢]

٤- العبدي الكوفي (توفي ١٨٧ هـ):

قال في أبيات اعتبرها بعض المحقّقين من أفضل ما قيل من الشعر في أمير المؤمنين عليه السلام:

وَلَيْلَةَ الْغَارِ لَمَّا بِتَّ مُمْتَلِأً أَمْناً وَغَيْرُكَ مَلْآنٌ مِنَ الرُّعُبِ
مَا أَنْتَ إِلَّا أَخُو الْهَادِي وَنَاصِرُهُ وَمُظْهِرُ الْحَقِّ وَالْمَنْعُوتُ فِي الكُتُبِ
وَزَوْجُ بَضْعَتِهِ الزَّهْرَاءِ يَكْنُفُهَا دُوْنَ الوَرَىٰ وَأَبُو أَبْنَائِهِ النُّجُبِ[٣]

٥- أبو العتاهية (توفي ٢١١هـ):

قال في أبياته:

وَلَمْ يَبِتْ عَنْهُ أَبُو حَسَنٍ وَالْمُشْرِكُونَ هُنَاكَ تَرْصُدُهُ

(١) ديوان السيد الحميري: ١٨.

(٢) ديوان السيد الحميري: ١٦٧.

(٣) الغدير ٢/ ٢٩٣.

مُتَلَفِّفًا لِيَرُدَّ كَيْدَهُمُ ... وَمِهَادُ خَيْرِ النَّاسِ مَمْهَدُهُ
فَوَقَى النَّبِيَّ بِبَذْلِ مُهْجَتِهِ ... وَبِأَعْيُنِ الْكُفَّارِ مُنْجِدُهُ(١)

٦- دعبل الخزاعي (توفي ٢٤٦هـ):

قال في بعض قصائده:

أَعْنِي الْمُوَحِّدَ قَبْلَ كُلِّ مُوَحِّدٍ ... لَا عَابِدًا وَثَنًا وَلَا جُلْمُودَا
وَهْوَ الْمُقِيْمُ عَلَى فِرَاشِ مُحَمَّدٍ ... حَتَىٰ وَقَاهُ كَائِدًا ومَكِيْدَا
وَهْوَ الْمُقَدَّمُ عِنْدَ حَوْمَاتِ الوَغَىٰ ... مَا لَيْسَ يُنْكَرُ طَارِفًا وَتَلِيْدَا(٢)

٧- ابن علوية الأصفهاني (توفي ٣٢٠هـ):

قال في قصيدة له:

أَمْ مَنْ شَرَىٰ لله مُهْجَةَ نَفْسِهِ ... دُوْنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ذُوْ تِكْلَانِ
هَلْ جَادَ غَيْرُ أَخِيْهِ ثَمَّ بِنَفْسِهِ ... فَوْقَ الفِرَاشِ يَغُطُّ كَالنَّعْسَانِ(٣)

٨- الأمير أبو فراس الحمداني (توفي ٣٥٧هـ):

قال مادحاً أمير المؤمنين عليه السلام:

مَنْ عَاضَدَ الْمُخْتَارَ مَنْ دُوْنَ الْوَرَىٰ ... مَنْ آزَرَ الْمُخْتَارَ مَنْ آخَاهُ
مَنْ بَاتَ فَوْقَ فِرَاشِهِ مُتَنَكِّرًا ... لَمَّا أَطَلَّ فِرَاشَهُ أَعْدَاهُ(٤)

---

(١) مناقب آل أبي طالب ١/ ٣٣٨.

(٢) ديوان دعبل الخزاعي: ٩٦.

(٣) مناقب آل أبي طالب ١/ ٣٣٨.

(٤) ديوان أبي فراس الحمداني: ٣٤٨.

٩- أبو القاسم الزاهي (توفي ٣٦٠هـ):

قال في شعره:

مَنْ قَدْ فَدَىٰ بِنَفْسِهِ مُحَمَّدًا وَلَمْ يَكُنْ بِنَفْسِهِ عَنْهُ حَرَصْ
وَبَاتَ مِنْ فَوْقِ الفِرَاشِ دُوْنَهُ وَجَادَ فِيمَا قَدْ غَلَا وَمَا رَخُصْ[(١)]

١٠- الصاحب بن عباد (توفي ٣٨٥هـ):

قال في حواريّته المعروفة:

قَالَتْ فَمَنْ بَاتَ مِنْ فَوْقِ الفِرَاشِ فَدَىٰ
فَقُلْتُ أَثْبَتُ الخَلْقِ فِي الْوَهَلِ[(٢)]

وله أيضاً:

هَلْ مِثْلُ فِعْلِكَ فِي لَيْلِ الْفِرَاشِ وَقَدْ فَدَيْتَ بِالرُّوْحِ خَاتَمِ النَّبِيِّيْنَا[(٣)]

ولو تتبّعنا دواوين الشعراء لوجدنا عشرات الأبيات غير ما ذكرنا، تصدح بذكر هذه المنقبة العظيمة التي خلّدها التاريخ، وصارت وساماً على جبين الدهر لأمير المؤمنين عليه السلام.

---

(١) الغدير ٣/ ٣٨٨.

(٢) ديوان الصاحب بن عباد: ٣٨، والوهل: هو الفَزَع والخوف.

(٣) ديوان الصاحب بن عباد: ١٧٥.

شبهة ورد

طرح بعضهم شبهة حول قضية المبيت، مفادها أنّ ما حصل ليلة الهجرة من أمير المؤمنين عليه السلام لا يعتبر منقبة له، إذ أنّ النبي صلى الله عليه وآله قد أعطاه صكّ أمان بالسلامة، وبأنه لن يصيبه منهم مكروه، وهو قوله: «لن يخلص إليك شيء تكرهه منهم»، بحيث علم أمير المؤمنين عليه السلام بنجاته من كيد قريش.

وقد تمسّك بهذا الإشكال ابن تيمية في كتابه منهاج السنة، حيث قال ردًّا على العلّامة الحلي رضي الله عنه: فهذا يبيّن أنّ القوم لم يكن لهم غرض في علي أصلاً، وأيضاً فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال: «اتّشح ببُردي هذا الأخضر، فنم فيه، فإنه لن يخلص إليك منهم رجل بشيء تكرهه»، فوعده - وهو الصادق - أنّه لا يخلص إليه مكروه، وكان طمأنينته بوعد الرسول[1].

وقال الحلبي في سيرته: قال فيه الإمام ابن تيمية: إنّه كذب باتفاق أهل العلم بالحديث والسير، وأيضاً قد حصلت له الطمأنينة بقول الصادق له: «لن يخلص إليك شيء تكرهه منهم»، فلم يكن فيه فداء بالنفس ولا إيثار بالحياة[2].

والجواب:

أوّلاً: أنّ هذا الإشكال منقوض بحصول الضرر لأمير المؤمنين عليه السلام

---

(١) منهاج السنة ٧/ ١١٦.

(٢) السيرة الحلبية ٢/ ٣٦.

من كفّار قريش عندما حاصروا دار المصطفى ﷺ، وأرادوا الفتك به، ويدلّ على ذلك نصوص السيرة:

منها: ما ورد في رواية أبي بلج المتقدّمة، حيث جاء فيها: وجعل عليٌّ يُرمَىٰ بالحجارة كما كان يُرْمَىٰ نبي الله، وهو يتضوّر، قد لفّ رأسه في الثوب لا يُخرجه حتّى أصبح، ثم كشف عن رأسه، فقالوا: إنّك للئيم، كان صاحبك نرميه فلا يتضوّر، وأنت تتضوّر، وقد استنكرنا ذلك[(١)].

ومنها: ما رواه ابن عساكر بسنده عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه، قال فيه: ... وباتت قريش تنظر عليًّا، وجعلوا يرمونه، فلمّا أصبحوا إذا هم بعليّ، فقالوا: أين محمد؟ قال: لا علم لي به، فقالوا: قد أنكرنا تضرّرك، كنا نرمي محمداً فلا يتضرّر وأنت تضرّر[(٢)].

وهي صريحة في أنّ قريشاً قد آذت عليًّا عليه السلام برميه بالحجارة، فإنه كان يتضوّر من الحجارة التي كان يُرمَى بها، فإنّ التضوّر هو التلوّي من الوجع من ضربٍ أو جوع أو غيرهما.

وفي بعض كتب السيرة أن قريشاً ضربوا عليًّا وانتهروه وحبسوه.

ففي رواية الطبري: ...فدخلوا الدار، وقام علي عليه السلام عن فراشه، فلما دنوا منه عرفوه، فقالوا له: أين صاحبك؟ قال: لا أدري، أو رقيباً كنت عليه؟ أمرتموه بالخروج فخرج. فانتهروه وضربوه وأخرجوه إلى المسجد، فحبسوه ساعة، ثم تركوه، ونجّى الله رسوله من مكرهم[(٣)].

---

(١) مسند أحمد ٥/ ١٨٠.

(٢) تاريخ دمشق ٤٢/ ٦٧.

(٣) تاريخ الطبري ٢/ ٣٧٤؛ ذكرنا هذا الخبر من باب الالزام وإلّا فإنّنا لا نسلّم بما ذكره ←

فحصول المشقة والفداء من أمير المؤمنين عليه السلام غير قابل للإنكار بدلالة الأحاديث وشهادة أرباب السِّيَر.

ثانياً: أنّ كلّ من اطّلع من علماء المسلمين على هذه الحادثة اعتبرها فضيلة ومنقبة لأمير المؤمنين عليه السلام، ولم ينازع في هذا الأمر أحد منهم على مرّ التاريخ:

فهذا ابن عباس رضي الله عنه حبر الأمّة قد جعل هذه الحادثة من فضائل أمير المؤمنين عليه السلام كما في رواية أبي بلج المتقدّمة التي تضمّنت غرر مناقبه عليه السلام، قال: وشرى عليٌّ نفسه، لبس ثوب النبي، ثمّ نام مكانه[1].

بل نجد أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قد افتخر بهذا العمل، واعتبره فداء للنبي المصطفى صلى الله عليه وآله، ونظم أبياتاً في ذلك كما في رواية الحاكم: عن علي بن الحسين، قال: إنّ أوّل من شرى نفسه ابتغاء رضوان الله علي بن أبي طالب، وقال عليّ عند مبيته على فراش رسول الله صلى الله عليه وآله:

وَقَيتُ بِنَفْسِي خَيْرَ مَنْ وَطِئَ الحَصَا ... وَمَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ العَتِيْقِ وَبِالحِجْرِ
رَسُولَ إِلَهٍ خَافَ أَنْ يَمْكُرُوا بِهِ ... فَنَجَّاهُ ذُوْ الطَّوْلِ الإِلَهُ مِنَ المَكْرِ
وَبَاتَ رَسُوْلُ الله فِي الغَارِ آمِنًا ... مُوَقًّى وَفِي حِفْظِ الإِلَهِ وَفِي سِتْرِ

← هؤلاء حيث أنّ الثابت عندنا أنّ عليًّا عليه السلام واجههم ببسالة جعلتهم يمتنعون عن مواجهته، فقد روى الشيخ الطوسي رحمه الله الحادثة في الأمالي ٤٦٧: فلما بصر بهم علي عليه السلام قد انتضوا السيوف وأقبلوا عليه بها، وكان يقدمهم خالد بن الوليد بن المغيرة، وثب له علي عليه السلام فختله وهمز يده، فجعل خالد يقمص قماص البكر، ويرغو رغاء الجمل، ويذعر ويصيح، وهم في عرج الدار من خلفه، وشدّ عليهم علي عليه السلام بسيفه - يعني سيف خالد- فأجفلوا أمامه إجفال النعم إلى ظاهر الدار.

(١) مسند أحمد ٥/ ١٨٠.

وبِتُّ أُرَاعِيْهِمْ وَلَمْ يَتَّهِمُونَنِي وَقَدْ وُطِّنَتْ نَفْسِي عَلَى القَتْلِ وَالأَسْرِ[(١)]

فهل نترك فهم وتقييم هؤلاء للموقف، ونأخذ بما يذكره ابن تيمية والحلبي اللذان جاءا بعد قرون؟!

ثالثاً: لو سلّمنا بأنّ رسول الله ﷺ قد طمأن أمير المؤمنين عليه السلام بعدم حصول القتل له، فإنّ هذا لا يعني سقوط فضله، إذ أنّ الاختبار الحقيقي هو التصديق والتسليم لما يقوله رسول الله ﷺ، والعمل بمقتضى ما أخبر به، فكثير من المسلمين قد خالفوا النبي ﷺ، ولم يسلّموا لأمره:

فمثلاً نجد في قضية صلح الحديبية أنّ المسلمين لم يمتثلوا أمره ﷺ، بل شكّ بعضهم في بشارته لهم بفتح مكّة، فقد روى البخاري في صحيحه بسنده عن المسور بن مخرمة ومروان قالا في حديث طويل:... قال عمر بن الخطاب: فأتيت نبي الله ﷺ فقلت: ألستَ نبي الله حقّاً؟ قال: بلى، قلت: ألسنا على الحقّ وعدوّنا على الباطل؟ قال: بلى، قلت: فلم نعطي الدنيّة في ديننا إذا؟ قال: إنّي رسول الله، ولست أعصيه، وهو ناصري، قلت: أوليس كنت تحدّثنا أنّا سنأتي البيت فنطوف به؟ قال: بلى، فأخبرتك أنّا نأتيه العام؟ قال: قلت: لا، قال: فإنّك آتيه ومطوّف به، قال: فأتيت أبا بكر، فقلت: يا أبا بكر، أليس هذا نبي الله حقّاً؟ قال: بلى، قلت: ألسنا على الحق وعدوّنا على الباطل؟ قال: بلى، قلت: فلم نعطي الدنيّة في ديننا إذاً؟ قال: أيّها الرجل إنّه لرسول الله ﷺ، وليس يعصى ربّه، وهو ناصره، فاستمسك بغرزه، فوالله إنّه على الحق، قلت: أليس كان يحدّثنا أنّا سنأتي البيت ونطوف به؟ قال: بلى، أفأخبرك أنّك تأتيه العام؟ قلت: لا، قال: فإنّك آتيه

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٤/ ٣.

ومطوّف به، قال الزهري: قال عمر: فعملت لذلك أعمالاً، قال: فلمّا فرغ من قضية الكتاب، قال رسول الله ﷺ لأصحابه: قوموا فانحروا ثم احلقوا، قال: فوالله ما قام منهم رجل، حتّى قال ذلك ثلاث مرات، فلمّا لم يقم منهم أحد دخل على أمّ سلمة، فذكر لها ما لقي من الناس...[(١)].

الحديث صريح في ارتياب الصحابة بفعل رسول الله ﷺ، بل وشكّهم في ما أخبرهم به، والأعظم هو رفضهم الامتثال لأمره بالحلق والنحر رغم تكريره الأمر عليهم.

وخالفوه في كتابة وصيّته التي ضمن لهم عدم الضلال في حال كتابتها، والتي عرفت برزية يوم الخميس، فقد روى البخاري في صحيحه: عن ابن عباس رضي الله عنه قال: لمّا حضر رسول الله ﷺ وفي البيت رجال، فقال النبي ﷺ: هلمّوا اكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده، فقال بعضهم: إنّ رسول الله ﷺ قد غلبه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله، فاختلف أهل البيت واختصموا، فمنهم من يقول: قرّبوا يكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده، ومنهم من يقول غير ذلك، فلمّا أكثروا اللغو والاختلاف قال رسول الله ﷺ: قوموا[(٢)].

وعليه فنفس تسليم أمير المؤمنين عليه السلام بكلام رسول الله ﷺ، ويقينه بصحّة إخباره هو فضيلة له عليه السلام، ومنقبة تُكتب في سجلّ مناقبه، إذ أنّ الله عزّ وجلّ مدح في القرآن المؤمنين بتسليمهم للنبي ﷺ، وذمّهم بعدم ذلك، فقال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي

---

(١) صحيح البخاري ٣/ ١٨٢.

(٢) صحيح البخاري ٥/ ١٣٨.

أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾.

رابعاً: أنّ هذا الإشكال يلزم منه ألا يبقى للنبي ﷺ أيّ فضل في المشاقّ التي تحمّلها في رحلة الهجرة، ولا لصاحبه الذي رافقه فيها؛ لكونهما علما مسبقاً بسلامتهما من الأذى، وبالوصول للمدينة المنورة، حيث قال عزّ من قائل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾، وقد ورد تفسير المعاد بمكّة كما في صحيح البخاري[1].

وهكذا نجد في كلّ سيرة النبي ﷺ أنّه كان يخبر أصحابه بالنصر قبل وقوع المعركة، ويبشّرهم بالظفر عند مواجهة الأعداء، وقد ذُكرت بعض هذه البشارات في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿۞ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ۝١٨ وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾، فالصحابة منذ بيعة الشجرة بُشّروا بالفتح وبالمغانم، فهل يسلّم الخصم بأنه لا فضل لجهادهم لأجل ذلك!

---

(١) صحيح البخاري ٦/ ١٨.

خاتمة

كان أصل هذا الكتاب هو ما أثاره الدكتور أحمد الغامدي حول حادثة مبيت أمير المؤمنين عليه السلام على فراش رسول الله صلى الله عليه وآله من إشكالات وتشكيكات حول هذا الحديث، إلّا أنّ البحث تطوّر وتشعّب، فكانت ثمرته هذا الكتاب الذي حاولت فيه ذكر بحوث متعدّدة تتعلّق بهذه الفضيلة المتواترة.

نسأل الله عزّ وجلّ أن يوفّقنا لتبيان فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، والدفاع عنه وعن الأئمة الأطهار من أهل البيت عليهم السلام، وقد فرغت من تحرير هذا الكتاب في أوّل ليلة من شهر رجب الأصبّ، التي تصادف ذكرى مولد باقر علوم الأولين والآخرين عليه السلام في سنة ١٤٣٧هـ.

مصادر الكتاب

١- **القرآن الكريم**.

(أ)

٢- **اختصار علوم الحديث**: أبو الفداء اسماعيل بن عمر ابن كثير الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، تحقيق: أحمد محمد شاكر.

٣- **الإفصاح عن معاني الصحاح**: أبو المظفر يحيى بن هبيرة الشيباني، دار الوطن، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ.

٤- **أسد الغابة في معرفة الصحابة**: مجد الدين المبارك بن محمد ابن الأثير، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

٥- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: يوسف بن عبد الله بن عبد البر، دار الجيل، بيروت لبنان، الطبعة الأولى١٩٩٢.

٦- **الإصابة في تمييز الصحابة**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥.

٧- **الأحاديث المختارة**: ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، مكتبة النهضة الحديثة مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

٨- **أحوال الرجال**: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني، حديث أكادمي فيصل آباد باكستان.

٩- **أحوال الرجال**: ابراهيم بن يعقوب بن اسحاق الجوزجاني، مؤسسة تبوك للنشر والتوزيع، القاهرة، تحقيق: الدكتور عبد العليم عبد العظيم البستوي.

١٠- **أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله**: عياض بن نامي بن عوض السلمي، دار التدمرية، الرياض السعودية، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.

١١- **الإكتفاء بما تضمنته من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء**: سليمان بن موسى بن سالم الكلاعي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

١٢- **الإكمال في أسماء الرجال**: شيخ ولي الدين محمد المعروف بالخطيب التبريزي، مؤسسة أهل البيت عليهم السلام، قم المقدسة.

١٣- **الإلزامات والتتبّع**: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الداقطني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٥م، تحقيق: مقبل الوادعي.

١٤- **إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع**: تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

١٥- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**: ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي.

١٦- **الأمالي**: شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة التاريخ العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

(ب)

١٧- **البحر المديد في تفسير القرآن المجيد:** أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي ابن عجيبة الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية ٢٠٠٢م.

١٨- **البداية والنهاية:** أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨.

١٩- **بذل الماعون في فضل الطاعون:** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار العاصمة، الرياض، تحقيق: أحمد عصام عبد القادر الكاتب.

٢٠- **بهجة المحافل وبغية الأماثل في تلخيص معجزات والسير والشمائل:** يحيى بن أبي بكر بن محمد بن يحيى العامري الحرضي، دار صادر، بيروت لبنان.

(ت)

٢١- **تاريخ بغداد:** أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٢٢- **تاريخ مدينة دمشق:** أبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان ١٩٩٦م.

٢٣- **تاريخ الأمم والملوك:** محمد بن جرير الطبري، مؤسسة الأعلمي، بيروت لبنان، الطبعة الخامسة ١٩٨٩م.

٢٤- **التاريخ الأوسط (الصغير):** محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، مكتبة دار التراث، حلب القاهرة، تحقيق: محمود ابراهيم زايد، الطبعة الأولى ١٩٧٧م.

٢٥- **تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)**: يحيى بن معين بن عون بن زياد البغدادي، دار المأمون للتراث، دمشق، تحقيق: أحمد محمد نور سيف.

٢٦- **تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس**: حسين بن محمد بن حسن الديار بكري، دار صادر، بيروت لبنان.

٢٧- **تتبع أوهام الحاكم التي سكت عنها الذهبي**: مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

٢٨- **تقريب التهذيب**: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

٢٩- **التسهيل لعلوم التنزيل**: محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان.

٣٠- **تخريج أحاديث الإحياء**: زين الدين بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن العراقي، دار ابن حزم، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.

٣١- **تدريب الرّاوي في شرح تقريب النواوي**: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مكتبة الرياض الحديثة.

٣٢- **تذكرة الحفاظ**: شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

٣٣- **التفسير المنير**: وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر المعاصر دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

٣٤- **تفسير المنار (تفسير القرآن الحكيم)**: محمد رشيد بن علي رضا القلموني الحسيني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

٣٥- **تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)**: أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

٣٦- **تفسير القرآن العظيم**: أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٢.

٣٧- **تفسير السمعاني** : أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني، دار الوطن، الرياض السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٣٨- **تفسير السمرقندي (بحر العلوم)**: أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

٣٩- **تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)**: أبو البركات عبد الله بن محمد النسفي، دار الكلم الطيب، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٤٠- **تفسير المظهري**: محمد ثناء الله المظهري، مكتبة الرشدية باكستان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٤١- **تفسير التحرير والتنوير**: الإمام محمد طاهر بن عاشور، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان.

٤٢- **تفسير حقي (روح البيان)**: إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي، دار الفكر، بيروت لبنان.

٤٣- **تفسير البحر المحيط**: أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

٤٤- **تفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن)**: أبو محمد الحسين بن محمود البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ.

٤٥- **التقييد والإيضاح بشرح مقدمة ابن الصلاح**: زين الدين عبد الرحيم بن الحسين المعروف بالحافظ العراقي، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٩٦٩م .

٤٦- **تلخيص المستدرك**: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار المعرفة للنشر والتوزيع، بيروت لبنان .

٤٧- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، الطبعة الأولى.

٤٨- **تهذيب التهذيب**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

٤٩- **تهذيب خصائص الإمام علي** عليه السلام: أبو إسحاق الحويني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

٥٠- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ.

٥١- **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**: عبد الرحمن بن يحيى المعلّمي اليماني، مكتبة المعارف الرياض السعودية.

٥٢- **تلخيص المتشابه في الرسم**: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، تحقيق: سكينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، الطبعة

الأولى ١٩٨٥م.
٥٣- **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار:** محمد بن إسماعيل الكحلاني الصنعاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، الطبعة الاولى ١٩٩٨م.

(ث)

٥٤- **الثقات:** أبو حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى١٩٧٥.

(ج)

٥٥- **الجامع الصحيح:** محمد بن إسماعيل البخاري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨١.
٥٦- **الجامع الصحيح:** مسلم بن الحجاج النيسابوري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨١.
٥٧- **الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير:** جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان.
٥٨- **الجامع لأحكام القرآن:** محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار احياء التراث العربي، بيروت لبنان، الطبعة الاولى ١٩٨٥.
٥٩- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن:** أبو جعفر بن محمد بن جرير الطبري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٩٥.
٦٠- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:** أبو بكر أحمد بن علي بن

ثابت المعروف بالخطيب البغدادي، مكتبة المعارف بالرياض.

٦١- **جامع الآثار في السير ومولد النبي المختار** ﷺ: ابن ناصر الدين محمد بن عبد الله الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

٦٢- **الجرح والتعديل**: أبو بكر بن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

٦٣- **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**: عبد الرحمن بن محمد الثعالبي المالكي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

٦٤- **جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام** ﷺ: محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، دار العروبة، الكويت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

٦٥- **جوامع السيرة النبوية**: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى.

(ح)

٦٦- **حاشية السندي على سنن ابن ماجة**: نور الدين محمد بن عبد الهادي السندي، دار الجيل، بيروت لبنان.

٦٧- **الحاوي للفتاوي**: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت لبنان، الطبعة الثانية ٢٠٠٤م.

٦٨- **الحجج الباهرة في إفحام الطائفة الكافرة الفاجرة**: جلال الدين محمد بن أسعد بن صدّيقي الدواني، تحقيق: عبد الله حاج علي منيب، مكتبة الإمام البخاري، الإسماعيلية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٦٩- **حدائق الأنوار ومطالع الأسرار في سيرة النبي المختار**: محمد بن عمر بن مبارك الحضرمي بحرق الشافعي، دار المنهاج، جدة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٧٠- **حياة الصحابة**: محمد بن يوسف بن محمد الياس الكاندهلوي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

(خ)

٧١- **خاتم النبيين** ﷺ: محمد بن أحمد بن مصطفى المعروف بأبي زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، طبعة ١٤٢٥هـ.

(د)

٧٢- **دراسات تاريخية**: أكرم ضياء العمري، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٧٣- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الفكر، بيروت لبنان.

٧٤- **درّ السحابة في مناقب الصحابة والقرابة**: محمد بن علي الشوكاني، دار الفكر بدمشق سورية، الطبعة الثانية ٢٠٠٥م، تحقيق: حسين عبد الله العمري.

٧٥- **دلائل النبوة**: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، دار النفائس بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٦م، تحقيق: محمد رواس قلعه جي.

٧٦- **ديوان دعبل الخزاعي**: دعبل بن علي الخزاعي، تحقيق: ضياء حسين

الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

٧٧- **ديوان السيد الحميري**: السيد محمد الحميري، تحقيق: ضياء حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

٧٨- **ديوان أبي فراس الحمداني**: الأمير أبو فراس الحارث بن سعيد الحمداني، تحقيق وشرح: الدكتور خليل الدويهي، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٩٩٤م.

٧٩- **ديوان الصاحب بن عبّاد**: أبو القاسم إسماعيل بن عباد الطالقاني، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار القلم بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٩٧٤م.

(ذ)

٨٠- **ذم الكلام وأهله**: أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

(ر)

٨١- **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**: محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم اللكنوي الهندي، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

٨٢- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: شهاب الدين

محمود بن عبدالله الآلوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٨٣- **رسائل السنة والشيعة:** محمد رشيد رضا، دار المنار، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٤٧م.

٨٤- **الرياض النضرة في مناقب العشرة:** أبو جعفر أحمد المحب الطبري، المكتبة التوفيقية للطباعة والنشر.

(ز)

٨٥- **زاد المعاد في هدي خير العباد:** محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، دار الفجر للتراث، القاهرة، الطبعة الثانية ٢٠١٠.

(س)

٨٦- **سؤالات البرقاني للدارقطني:** أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، كتب خانه جميلي، باكستان، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، تحقيق: عبد الرحيم القشقري.

٨٧- **سبل السلام من صحيح سيرة خير الأنام** ﷺ: صالح بن طه عبد الواحد، مكتبة الغرباء الدار الأثرية، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ.

٨٨- **سفر السعادة:** مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار العصور للطباعة والنشر، القاهرة مصر.

٨٩- **سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد:** محمد بن يوسف الصالحي الشامي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٩٩٣م

٩٠- **السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كتاب ربّنا الحكيم الخبير:** شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي،

مطبعة بولاق الأميرية.

٩١- **سلسلة الأحاديث الضعيفة:** محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

٩٢- **سلسلة الأحاديث الصحيحة:** محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

٩٣- **سمط النجوم العوالي في أنباء الأوالي والتوالي:** عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٩٤- **سير أعلام النبلاء:** شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة التاسعة ١٩٩٣.

٩٥- **سنن أبي داود:** سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، تعليق: كمال الحوت، دار الفكر، بيروت لبنان.

٩٦- **السنن الكبرى:** أحمد بن شعيب النسائي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩١.

٩٧- **سنن الترمذي:** محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، بيروت لبنان.

٩٨- **سنن الدارمي:** عبدالله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٩٩- **سنن ابن ماجة:** محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٠٠- **السيرة النبوية:** عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، دار الجيل، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩١م.

١٠١- **السيرة النبوية:** محمد بن اسحاق بن يسار المطلبي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٤هـ.

١٠٢- **السيرة النبوية وأخبار الخلفاء:** أبو حاتم محمد بن حبّان البستي، الكتب الثقافية، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ.

١٠٣- **السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون:** علي بن برهان الدين الحلبي الشافعي، المطبعة الأزهرية بمصر، الطبعة الثانية ١٩٣٢.

١٠٤- **السيرة النبوية:** أبو الفدا إسماعيل ابن كثير الدمشقي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٦م.

١٠٥- **السيرة النبوية الصحيحة:** أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة السادسة ١٩٩٤م.

١٠٦- **السنة:** أبو بكر بن أبي عاصم الشيباني، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.

١٠٧- **السنن الكبرى:** أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة ٢٠٠٣.

(ش)

١٠٨- **شرح ألفية السيوطي:** محمد بن علي بن آدم الأثيوبي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.

١٠٩- **شرح الزرقاني على موطأ مالك:** محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة مصر، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد.

١١٠- **شرح الزرقاني على المواهب اللدنية:** محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

١١١- **شرح نهج البلاغة:** عز الدين عبد الحميد بن هبة الله المدائني، الدار اللبنانية للنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

١١٢- **شرح علل الترمذي:** عبد الرحمن بن أحمد المعروف بابن رجب الحنبلي، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، المنصورة، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

١١٣- **شرح صحيح مسلم:** أبو زكريا يحي بن شرف النووي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٧.

١١٤- **شرح مشكل الآثار:** أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥.

(ص)

١١٥- **الصارم المسلول على شاتم الرسول:** أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الحرس الوطني السعودي.

١١٦- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية:** إسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٩٨٧.

١١٧- **صحيح ابن خزيمة:** أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.

١١٨- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان:** أبو حاتم محمد بن حبان البستي، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

١١٩- **صحيح الأثر وجميل العبر من سيرة خير البشر**: مجموعة من أساتذة التاريخ الإسلامي، مكتبة روائع المملكة، جدة، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

١٢٠- **الصحيح من أحاديث السيرة النبوية**: أبو عمر محمد بن أحمد الصوياني، مدار الوطن للنشر، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ.

١٢١- **الصواعق المحرقة في الرّد على أهل البدع والزندقة**: أحمد بن حجر الهيثمي المكي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

(ض)

١٢٢- **الضعفاء الكبير**: محمد بن عمرو العقيلي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٩٩٨.

١٢٣- **الضعفاء الصغير**: محمد بن اسماعيل البخاري، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ، تحقيق: محمد إبراهيم زايد.

(ظ)

١٢٤- **ظلال الجنة في تخريج السنة**: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة ١٤٠٠هـ.

(ط)

١٢٥- **الطبقات الكبرى**: محمد بن سعد بن منيع البغدادي، دار صادر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٦٨.

(ع)

١٢٦- **العبر في خبر من غبر**: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: فؤاد سيد، التراث العربي للمطبوعات والنشر الكويت.

١٢٧- **عمدة القاري في شرح صحيح البخاري**: بدر الدين محمد بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

١٢٨- **علل الشرائع**: محمد بن علي بن بابويه الصدوق، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت لبنان.

١٢٩- **علل الترمذي الكبير**: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، المكتبة الإسلامية القاهرة، الدار العثمانية، عمان، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.

١٣٠- **العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ**: القاضي أبو بكر بن العربي الأندلسي، مكتبة الصفا، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.

١٣١- **عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير**: محمد بن عبد الله بن يحيى المعروف بابن سيد الناس، مؤسسة عزّ الدين للطباعة والنشر، بيروت لبنان.

(غ)

١٣٢- **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية**: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

١٣٣- **الغدير في الكتاب والسنة والأدب**: الشيخ عبد الحسين الأميني، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

(ف)

١٣٤- **الفتاوى الكبرى**: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، دار المعرفة للنشر والتوزيع، بيروت لبنان.

١٣٥- **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان، الطبعة الثانية.

١٣٦- **فتح المغيث في شرح ألفية الحديث**: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

١٣٧- **فتح الملك العلي بصحّة حديث باب مدينة العلم علي**: المحدّث أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام، أصفهان إيران.

١٣٨- **فقه السيرة**: محمد الغزالي السقا، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.

١٣٩- **الفصل في الملل والأهواء والنحل**: أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر.

١٤٠- **فضائل الصحابة**: أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: دكتور وصي الله عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان.

١٤١- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**: محمد بن علي بن محمد

الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

١٤٢- **فيض القدير في شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير**: محمد عبد الرؤوف المناوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.

(ق)

١٤٣- **القول المسدد في مسند أحمد**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

١٤٤- **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**: محمد جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

(ك)

١٤٥- **الكامل في ضعفاء الرجال**: عبد الله بن عدي الجرجاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

١٤٦- **الكامل في التاريخ**: عز الدين علي بن محمد ابن الأثير، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٦٥.

١٤٧- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

١٤٨- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**: أبو القاسم محمود بن عمرو

جار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.

١٤٩- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

١٥٠- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس**: إسماعيل بن محمد العجلوني، مكتبة القدسي، القاهرة مصر، الطبعة الأولى.

١٥١- **كشف المشكل من حديث الصحيحين**: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: علي حسن البواب، دار الوطن الرياض السعودية،.

١٥٢- **الكفاية في علم الرواية**: الخطيب أبو أحمد بن علي البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٥.

١٥٣- **كنز الفوائد**: الشيخ محمد بن علي بن عثمان الكراجكي، تحقيق: الشيخ عبد الله نعمة، دار الأضواء، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

(ل)

١٥٤- **اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

١٥٥- **لسان الميزان**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٩٧١م.

١٥٦- **لسان العرب**: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، نشر أدب الحوزة، الطبعة الاولى ١٤٠٥.

(م)

١٥٧- **المتفق والمفترق**: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، الطبعة الأول ١٤١٧هـ.

١٥٨- **مسند البزّار**: أبو بكر بن عمرو بن عبد الخالق البزّار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الدين، عادل بن سعد، صبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

١٥٩- محمد رسول الله ﷺ: محمد الصادق إبراهيم العرجون، دار القلم دمشق سوريا، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

١٦٠- **محاسن التأويل**: محمد جمال الدين بن محمد سعيد الحلاق القاسمي، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١٦١- **مختصر سيرة الرسول** ﷺ: محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١٦٢- **المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس**: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

١٦٣- **مرقاة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح**: أبو الحسن نور الدين علي بن محمد الهروي القاري، دار الفكر بيروت لبنان، الطبعة الأولى

٢٠٠٢م.

١٦٤- **المصنّف**: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي الهند، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

١٦٥- **معرفة علوم الحديث**: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

١٦٦- **المعرفة والتاريخ**: يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: د.أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

١٦٧- **مفاتيح الغيب**: فخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

١٦٨- **المفردات في غرائب القرآن**: أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، بيروت لبنان.

١٦٩- **مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث**: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

١٧٠- **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: عبد الحقّ بن غالب بن عطية الأندلسي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى.

١٧١- **المستدرك على الصحيحين**: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة للنشر والتوزيع، بيروت لبنان .

١٧٢- **مرويات السيرة بين قواعد المحدّثين وروايات الأخباريين**: أكرم

ضياء العمري، مجمع الملك فهد لطباعة لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

١٧٣- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان.

١٧٤- **المعجم الكبير**: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.

١٧٥- **المعجم الأوسط**: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى١٩٩٥.

١٧٦- **مجموع الفتاوى**: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرّاني، دار الوفاء للنشر والتوزيع.

١٧٧- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**: محمد بن حبان بن أحمد البستي، تحقيق: محمد ابراهيم زايد، دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.

١٧٨- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٨.

١٧٩- **مقاييس اللغة**: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.

١٨٠- **مناقب آل أبي طالب**: أبو عبد الله محمد بن علي ابن شهرآشوب المازندراني، تحقيق: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف.

١٨١- **مناقب علي بن أبي طالب** عليه السلام: علي بن محمد بن محمد الواسطي المعروف بابن المغازلي، تحقيق: تركي بن عبد الله الوادعي، دار

الآثار صنعاء، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

١٨٢- **مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام وما نزل من القرآن في علي**: أبو بكر أحمد بن موسى ابن مردويه الأصفهاني، تحقيق: عبد الرزاق محمد حرز الدين، دار الحديث قم إيران.

١٨٣- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الاولى١٩٩٢ .

١٨٤- **منهاج السنة النبوية**: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، دار الحديث القاهرة مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٤ .

١٨٥- **المسند**: أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة.

١٨٦- **المسند**: أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

١٨٧- **مسند أبي يعلى**: أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي، دار المأمون للتراث، دمشق سوريا.

١٨٨- **المصنف في الأحاديث والآثار**: عبد الله محمد بن أبي شيبة، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت لبنان.

١٨٩- **المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال**: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: محبّ الدين الخطيب.

١٩٠- **المواهب اللدنية بالمنح المحمدية**: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، المكتبة التوفيقية، القاهرة مصر .

١٩١- **الموضوعات**: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق:

عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى.

(ن)

١٩٢- **نثل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدث أبي اسحاق الحويني**: أحمد بن عطية الوكيل، دار ابن عباس مصر، الطبعة الأولى ٢٠١٢م.

١٩٣- **نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**: العلامة جمال الدين الزيلعي، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الحديث، القاهرة مصر، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

١٩٤- **النكت على مقدمة ابن الصلاح**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

١٩٥- **نهاية الإيجاز في سيرة ساكن الحجاز**: رفاعة رافع بن بدوي الطهطاوي، دار الذخائر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

(هـ)

١٩٦- **الهداية إلى بلوغ النهاية**: أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش القيسي القيرواني، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الشارقة.

(و)

١٩٧- **وبل الغمام على شفاء الأوام في أحاديث الأحكام**: محمد بن علي

الشوكاني، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة ابن تيمية القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

١٩٨- **وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى**: نور الدين علي بن عبد الله السمهودي، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

١٩٩- **الوافي بالوفيات**: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

فهرست المحتويات